

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم التسيير
تخصص إدارة أعمال مالية
الموضوع:

مساهمة النظام المالي المحاسبي (SCF) في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات
دراسة حالة مؤسسة تعاني من مشاكل هيكلية-حالة مؤسسة الدراجات والدراجات
النارية بقالمة

تحت إشراف الأستاذ:
خمقاني بدر الزمان

من إعداد الطلبة:
كفايفية رجاء
بلخرشوش هجيرة

السنة الجامعية: 2014-2015



هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النظام المحاسبي المالي في إبراز المشاكل الهيكلية للمؤسسات من خلال دعم التشخيص المالي، ولتحقيق الهدف، قمنا بدراسة حالة مؤسسة سيكما والتي تعاني من بعض المشاكل الهيكلية، باستخدام المنهج الوصفي والإستقرائي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للمعلومات الحالية المفصح عنها من النظام المالي في تحديد المشاكل الهيكلية للمؤسسة، في ظل هذه النتيجة أوصت الدراسة بضرورة الإستناد على مخرجات النظام المالي المحاسبي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات التي لها مشاكل هيكلية.

الكلمات المفتاحية:

النظام المحاسبي المالي، التشخيص المالي، المشاكل الهيكلية، مؤسسة سيكما.

Résumé:

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle du Système comptable financier pour mettre en évidence les problèmes structurels des établissements Grâce à l'appui un diagnostic de diagnostic financier, Pour atteindre l'objectif, Nous avons étudié le cas Fondation Sakma, qui souffre de certains problèmes structurels, en utilisant l'approche descriptive et inductive

Lorsque l'étude a révélé la présence de l'impact de l'information divulguée actuelle du système financier dans la détermination des problèmes structurels de l'établissement, à la lumière de cette étude de constatation recommandé Citation sur les sorties du Système comptable financier dans le diagnostic de la situation financière des établissements qui ont des problèmes structurels.

Mots clés:

Système comptable financier, Le diagnostic financier, Les problèmes structurels, Fondation Sakma.





نُهدي هذا العمل إلى كافة أفراد العائلة الذين وقفوا إلى جانبنا طيلة المشوار
الدراسي.

إلى كافة الأصدقاء والزملاء في الدراسة.

إلى كافة من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع



نشكر الله الذي وهبنا نعمة العلم ووفقنا على إنجاز هذه المذكرة.
نود أن نعرب عن جزيل شكرنا وامتناننا إلى كل من قدم يد
العون من أجل إنجاز هذا البحث منذ إرساء لبنته الأولى إلى إتمامه.
غير أن الاعتراف بالجميل يملي علينا أن نتقدم بفائق الشكر إلى الأستاذ
محمادي بدر الزمان

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة.

كما نجد أنفسنا مدينين بالشكر والعرفان لجميع عمال مؤسسة الدرجات
والدرجات النارية "سيكما" وكذلك عمال المديرية العامة للدرجات
والدرجات النارية ونخص بالذكر السيد بوقاش أحمد المدير العام لمديرية
الدرجات والدرجات النارية لما بذله من عون
ومساعدة.

فجزاهم الله عنا خير الجزاء



.....	الملخص:
.....	الإهداء.....
.....	الشكر:.....
I.....	الفهرس.....
V.....	قائمة الجداول.....
VI.....	قائمة الأشكال.....
I.....	المقدمة.....
1.....	1. توطئة.....
1.....	2. طرح الإشكالية:.....
1.....	الإشكاليات الفرعية:.....
2.....	3. فرضيات البحث:.....
2.....	4. مبررات اختيارات الموضوع:.....
2.....	5. أهداف الدراسة:.....
2.....	6. أهمية البحث:.....
3.....	7. حدود الدراسة:.....
3.....	8. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث :.....
3.....	9. صعوبات البحث:.....
3.....	10. هيكل البحث:.....
ه.....	I. الفصل الأول:.....
6.....	تمهيد:.....
7.....	I.1 الدراسات السابقة:.....
7.....	1. عرض الدراسات السابقة:.....
10.....	2. ملخص الدراسات السابقة:.....
12.....	3. موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة:.....
12.....	I.2 الإطار النظري المحاسبي المالي:.....
13.....	1. تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد SCF:.....
14.....	2. التطورات الأساسية التي أحدثها النظام الجديد بالمقارنة مع المخطط الوطني للمحاسبة:.....



15	3. مفاهيم حول القوائم المالية:
15	1.3 تعريف القوائم المالية:
15	2.3 مكونات القوائم المالية:
16	3.3 الخصائص النوعية للقوائم المالية:
17	4.3 أهداف القوائم المالية وعناصرها:
18	3.I ماهية التشخيص المالي:
19	1. تعريف التشخيص المالي وأنواعه:
19	1.1 التشخيص التطوري:
20	2.1 التشخيص المقارن:
20	3.1 التشخيص المعياري:
20	2. مقاييس وأغراض التشخيص المالي وأهدافه:
22	3. إستعمالات ونتائج التشخيص المالي والأطراف المعنية به:
24	4.I أمثلة الهيكل المالي:
24	1. تعريف ومكونات الهيكل المالي:
26	2. النظريات المفسرة للهيكل المالي:
26	1.2 الهيكل المالي الأمثل:
27	2.2 مداخل الهيكل المالي الأمثل:
32	3. العوامل المؤثرة على الهيكل المالي:
34	خاتمة الفصل:
35	II. سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)
36	تمهيد:
37	1.II تشخيص التوازن المالي:
37	1. الميزانية المالية (قائمة المركز المالي):
40	2. مؤشرات التوازن المالي:
40	1.2 رأس المال العامل
41	2.2 الاحتياج في رأس المال العامل
41	3.2 الخزينة
42	3. جداول التوازنات المالية (العلاقة بين: FR_{NG} و T_{NG} و BFR_G):
43	4. أسباب التغيرات في رأس المال العامل وحالات العجز في الخزينة (الخلل المالي):
46	II.2 تشخيص الاستغلال (تشخيص وظيفة المؤسسة):

46	1. مفهوم جدول حساب النتائج حسب النظام المالي المحاسبي:
46	2. المؤشرات المستنبطة من جدول حساب النتائج:
46	1.2 تقنية أثر المقص:
48	2.2 أداة النقطة الميتة
50	3. قدرة التمويل الذاتي: تمثل قدرة التمويل الذاتي السيولة الكامنة والمتولدة عن الأنشطة الجارية (أنشطة الاستغلال) ،
50	1.3 طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي:
51	2.3 التمويل الذاتي:
51	4. تشخيص نمو النشاط:
51	1.4 الإحتياج في رأس المال العامل الحقيقي (BFR الهيكلي/الأساسي و BFR الدوري/الطارئ):
53	2.4 الإحتياج في رأس المال العامل المعياري
55	3.II تشخيص الفعالية المالية:
55	1. نسب السيولة (الملاءة قصيرة الأجل) ونسب النشاط:
55	1.1 نسب السيولة:
56	2.1 نسب النشاط:
58	2. نسب رأس المال أو المديونية (الملاءة طويلة الأجل):
59	3. نسب الربحية والمردودية:
59	1.3 نسب الربحية:
60	2.3 نسب المردودية:
65	4. نسب التمويل:
66	4.II التشخيص باستخدام جدول التمويل و جدول تدفقات الخزينة:
66	1. جدول التمويل:
67	2. محتوى جدول التمويل:
67	1.2 الجزء الأول من جدول التمويل: يُظهر الجزء الأول من جدول التمويل:
69	2.2 الجزء الثاني من جدول التمويل (إستخدام التغير في FR_{NG}):
71	3. جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):
71	1.3 إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة:
72	2.3 مراحل بناء جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة
73	3.3 العلاقات المالية للتوازن:
75	4. المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:
75	1.4 مقاييس جودة الربحية:

75	2.4	مقاييس جودة السيولة:
76	3.4	مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:
77		خاتمة الفصل:
78	III	تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدرجات النارية:
79		تمهيد:
80	1.III	تشخيص التوازن المالي لمؤسسة "سيكما":
80	1.	إطالة عامة على المؤسسة موضوع الدراسة:
80	1.1	تاريخ المؤسسة والهيكلة التنظيمي لها:
81	2.1	أهداف المؤسسة وإستراتيجيتها:
82	3.1	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة "سيكما":
84	2.	دراسة رأس المال العامل (FR):
84	3.	إحتياجات رأس المال العامل (BFR)، الخزينة الصافية (T _N):
85	4.	تفسير النتائج:
86	1.4	رأس المال العامل (FR):
87	2.4	الإحتياج في رأس المال العامل (BFR _G):
87	3.4	الخبزينة الصافية (T _{NG}):
87	2.III	تشخيص الإستغلال:
87	1.	جدول حساب النتيجة لمؤسسة سيكما:
89		التعليق:
89	2.	تشخيص خطر الإستغلال (حساب النقطة الميتة لسنة 2013):
90	3.	تشخيص نمو النشاط:
92	4.	قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة سيكما:
99		تحليل نسب التمويل:
104	4.I	المنهج الديناميكي لدراسة وضعية المؤسسة:
104	1.	التشخيص بإستخدام جدول التمويل:
104	1.1	جدول التمويل لسنتي 2012-2013:
106	2.1	جدول التمويل لسنتي 2013-2014:
107	2.	التشخيص بإستخدام جدول تدفقات الخزينة:
108	3.	المؤشرات المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية:
110	4.	اختبار الفرضية أثالته:

112	حوصلة وإستنتاجات:
113	الخاتمة
114	1. خلاصة
114	2. نتائج إختبار الفرضيات:
115	3 نتائج الدراسة:
115	4. التوصيات:
115	5. آفاق الدراسة:
117	قائمة المراجع
118	المراجع
118	① الكتب:
118	كتب بالعربية:
120	كتب بالأجنبية:
121	② رسائل جامعية:
122	③ مراسيم وقوانين تشريعية:
122	④ والملتقيات:
122	⑤ المجلات:
123	⑥ المحاضرات:
123	⑦ مواقع الأنترنت:
124	قائمة الملاحق

قائمة المحتويات

10	الجدول 1: ملخص الدراسات السابقة:
14	الجدول 1: المقارنة بين ما جاء به النظام الجديد والمخطط الوطني للمحاسبة.
38	الجدول 3: الميزانية المالية المختصرة.
49	الجدول 4: جدول النقطة الميتة:
50	الجدول 5: حساب قدرة التمويل الذاتي حسب طريقة الطرح:
51	الجدول 6: حساب قدرة التمويل الذاتي حسب طريقة الجمع:
57	الجدول 7: معدل دوران باقي عناصر الأصول
59	الجدول 8: نسب الربحية:

62	الجدول 9: نسب المردودية الاقتصادية
65	الجدول 10: أهم نسب التمويل
66	الجدول 11: جدول التمويل
67	الجدول 12: جدول التمويل - الجزء الاول:
69	الجدول 13: جدول التمويل - الجزء الثاني:
72	الجدول 14: جدول تدفقات الخزينة
81	الجدول 15: احتمالات المبيعات لمؤسسة سيكما:
82	الجدول 16: الميزانية المالية المختصرة
84	الجدول 17: رأس المال العامل (FR) للسنوات 2012-2013-2014
84	الجدول 18: الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة للسنوات 2012-2013-2014
85	رسم توضيحي 14: جدول التوازن المالي لمؤسسة سيكما للسنوات 2012-2013-2014
87	الجدول 19: حساب النتائج لمؤسسة سيكما
89	رسم توضيحي 16: نمو النشاط وأثره على النتيجة
89	الجدول 20: الأعباء الثابتة
89	الجدول 21: الأعباء المتغيرة
90	الجدول 22: حساب معدلات الدوران:
90	الجدول 23: حساب معاملات الترجيح
91	الجدول 24: حساب مدد الدوران إستنادا إلى رقم الأعمال:
91	الجدول 25: حساب الإحتياج في رأس المال العامل المعياري:
92	الجدول 26: مقارنة بين رأس المال العامل وإحتياج رأس المال العامل المعياري:
93	الجدول 27: القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة سيكما وفق طريقة الطرح
93	الجدول 28: القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة سيكما وفق طريقة الجمع
95	الجدول 32: نسب النشاط
98	الجدول 33: نسب المديونية أو الملاءة طويلة الأجل:
100	الجدول 35: المردودية التجارية للمؤسسة:
100	الجدول 36: معدل المردودية الاقتصادية بدلالة النتيجة العملية
101	الجدول 37: معدل المردودية الاقتصادية بدلالة الفائض الإجمالي للإستغلال
101	الجدول 38: مكونات المردودية الاقتصادية:
102	الجدول 39: معدل المردودية المالية ومكوناتها:
103	الجدول 40: قياس درجة الرافعة التشغيلية:

103	الجدول 41: دراسة أثر الرفع المالي:
104	الجدول 42: الجزء الأول من جدول التمويل [2013-2012]:
105	الجدول 43: الجزء الثاني من جدول التمويل [2013-2012]:
106	الجدول 44: الجزء الأول من جدول التمويل [2013-2012]:
106	الجدول 45: بناء الجزء الثاني من جدول التمويل [2014-2013]:
108	الجدول 46: حساب الرصيد A-B
108	الجدول 47: مقاييس جودة السيولة:
109	الجدول 48: مقاييس جودة السيولة:
109	الجدول 49: مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:
110	الجدول 50: إختبار الإنحدار بين المتغير التابع الهيكل المالي والتغير المستقل المعلومات المالية
110	الجدول 51: إختبار R-DEUX AJUSTE
110	الجدول 52: إختبار ANOVA

قائمة المحتويات

29	رسم توضيحي 1: تحديد الهيكل المالي الأمثل بموجب المدخل التقليدي
29	رسم توضيحي 2: تحديد الهيكل المالي الأمثل بموجب المدخل التقليدي
42	رسم توضيحي 3: أهم حالات التوازن المالي
45	رسم توضيحي 4: حالات العجز في الخزينة
47	رسم توضيحي 5: الحالات الممكنة لأثر المقص
48	رسم توضيحي 6: النقطة الميتة
51	رسم توضيحي 7: مستوى الإحتياج في رأس المال العامل الهيكلي
52	رسم توضيحي 8: حالات الخزينة بالنظر إلى مستويات BFR
52	رسم توضيحي 9: حالة نمو الإحتياج في رأس المال العامل
81	رسم توضيحي 10: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "سيكما"
83	رسم توضيحي 12: تطور استخدامات المؤسسة خلال 2014-2012
83	رسم توضيحي 12: تطور موارد المؤسسة خلال 2014-2012
84	رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة
85	رسم توضيحي 15: مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة
104	رسم توضيحي 17: تغير كل من المردودية المالية الإقتصادية وأثر الرفع

قائمة المصطلحات

PCN		المخطط الوطني المحاسبي
SCF		النظام المحاسبي المالي
FR	Le fonds de roulement	رأس المال العامل
FR _{NG}	Le fonds de roulement net global	رأس المال العامل الصافي الاجمالي
IFR	L'Insuffisance en fonds de roulement	
FR _N	Le fonds de roulement net	رأس المال العامل الصافي (الدائم)
FR _G	Le fonds de roulement global	رأس المال العامل الاجمالي
BFR	Besoin en fonds de roulement	الاحتياج في رأس المال العامل
T	La Trésorerie	الخزينة
T _N	Trésorerie nette	خزينة صافية
TA	Trésorerie active	خزينة الأصول
TP	Trésorerie passive	خزينة الخصوم
	ديون طويلة الأجل	د.ط.أ
	ديون قصيرة الأجل	د.ق.أ
CAF	Capacité d'autofinancement	القدرة على التمويل الذاتي

القسط

إن تعدد مستخدمي القوائم المالية وتنوع جنسياتهم نظرا لانتشار الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية، أظهر أهمية وجود قوائم مالية تحوي معلومات قادرة على تخطي الحدود بأن تكون مقروءة ومفهومة لمختلف المستخدمين، هذا ما أدى إلى ضرورة وجود قدر كبير من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات، ومن هنا جاءت فكرة التوافق والتوحيد الدولي، وذلك بقيام العديد من المنظمات المحلية والإقليمية بمحاولات لتضييق فجوة الاختلافات المحاسبية ومن أهم هذه المنظمات نجد مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

وفي خضم هذه المستجدات رضخت الجزائر لمتطلبات التوحيد وتبنت النظام المحاسبي المالي عن طريق القانون 07-11 ومختلف القوانين والمراسيم المتعلقة به، والذي يعد مرحلة جديدة في تاريخ مهنة المحاسبة في الجزائر نظرا لتبنيه المعايير المحاسبية ذات المرجعية الأنجلوسكسونية، و بمنظور مالي يعتمد أساسا على متطلبات السوق المالي بما يوائم احتياجات جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

وأولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومات المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الإلزامي الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها، وعليه يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى بعض التغييرات على محتويات وأشكال القوائم المالية الأساسية وملحقاتها وهذا لكي تتوافق مع المتغيرات المالية والمحاسبية الدولية، وجعل هذه القوائم تساعد في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات.

2. طرح الإشكالية:

ويعتبر التشخيص المالي منهجية مناسبة لمعرفة ماضي المؤسسة ووضعها الحالي ونقاط قوتها وضعفها، فهو أداة تسييريه تسمح باتخاذ قرارات قد تكون في بعض الأحيان حاسمة واستراتيجية بالنسبة للمؤسسة، إلا أن عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات تستند بالدرجة الأولى على القوائم المالية التي تعدها وتصدرها المؤسسات، أي يتوقف على كمية المعلومات الإلزامي الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها، في ظل هذا، تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

مامدى مساهمة النظام المالي المحاسبي (SCF) في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات التي تعاني

من مشاكل الهيكلية؟

الإشكاليات الفرعية:

⌘ ماهي أهم التحسينات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي

⌘ هل تعاني مؤسسة الدرجات والدرجات النارية من مشاكل هيكلية

⌘ هل يوجد تأثير هام ذو دلالة احصائية للمعلومات المالية المفتح عنها من النظام المحاسبي المالي على استبعاد المشاكل الهيكلية لمؤسسة الدرجات والدرجات النارية

3. فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات التالية كنقطة انطلاقاً لهذه الدراسة:

⌘ جاء النظام المحاسبي المالي بمحتوى معلوماتي جديد للقوائم المالية يدعم التشخيص المالي للمؤسسات

⌘ تعاني مؤسسة الدرجات والدرجات النارية من مشاكل هيكلية

⌘ يوجد تأثير هام ذو دلالة احصائية للمعلومات المالية المفتح عنها من النظام المحاسبي المالي على استبعاد المشاكل الهيكلية لمؤسسة الدرجات والدرجات النارية

4. مبررات اختيارات الموضوع:

لا شك أن الرغبة في إنجاز أي عمل له أسباب معينة، فاختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:

⌘ محاولة الفهم والتعمق أكثر في مدى المساهمة التي قدمها النظام المالي المحاسبي لعملية التشخيص المالي.

⌘ محاولات ربط التغيرات التي ستطرأ على مجال المحاسبة مع تلك المتعلقة بالتسيير المالي والتشخيص خاصة.

⌘ الميولات الشخصية نحو مواضيع المحاسبة والتسيير المالي.

⌘ الرغبة في القيام بدراسة حول مؤسسة تعاني من مشاكل هيكلية.

5. أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي في إشكالية البحث، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

⌘ التعرف على الأدوات المستخدمة والمنهجية المتبعة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات بالاعتماد على قوائم مالية معدة طبقاً للنظام المالي المحاسبي (SCF).

⌘ معرفة أهم التحسينات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي

⌘ التعرف على كيفية تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة تعاني من مشاكل هيكلية وهذا ماسيتم التطرق له في دراسة حالة.

6. أهمية البحث:

بالإضافة إلى التطرق لأداة تسييرية هامة لأي مؤسسة تهدف إلى البقاء والاستمرارية والتأقلم مع بيئتها الخارجية، فإن أهمية البحث تكمن في إبراز المساهمة التي قدمها النظام المالي المحاسبي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات تشخيصاً واضحاً ودقيقاً- خاصة المؤسسات التي تواجه مشاكل هيكلية- وذلك بظهور معلومات غنية ومهمة وتفاصيل كثيرة مفصّل عنها في القوائم المالية لم تكن معروفة في الشكل القديم لهذه القوائم.

7. حدود الدراسة:

⌘ حدود مكانية: تتمثل في دراسة المؤسسات التي تعاني من مشاكل هيكلية وبالتحديد مؤسسة سيكما الكائن مقرها بولاية قالمه.

⌘ حدود زمانية: تتمثل في امتداد الدراسة من 2012-2013 نظرا لتمييز هذه الفترة بتطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الجزائرية.

8. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث :

لتحقيق أهداف البحث واختبار الفروض التي يتضمنها تم الاعتماد على الأسلوبين التاليين:

⌘ سوف نعتمد على المنهج الوصفي الذي يدخل في إطار المنهج الاستقرائي استنادا إلى طبيعة الموضوع وذلك بمراجعة ما جاء في الفقه المحاسبي من كتب و أبحاث ومقالات بخصوص موضوع البحث، للوقوف على النظام المحاسبي المالي وكذا المفاهيم المختلفة للتشخيص المالي وأهميتها وتحديد موقع هذا البحث من الدراسات السابقة.

⌘ ولقد استعملنا من بين الأدوات المتاحة، بغرض تطبيق المنهج الاستقرائي_الوصفي؛ الذي يدرس الجزء ليعمم النتائج المتوصل إليها على الكل، دراسة تطبيقية على مؤسسة تعاني من مشاكل هيكلية.

9. صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي إعترضتنا عند إنجاز هذا البحث في:

⌘ صعوبة الحصول على البيانات الماية للمؤسسات التي تعاني من مشاكل هيكلية لعدم قبول هذه الأخيرة تقديمها وإن قدمتها فهي غالبا ماتكون بيانات غير مطابقة للواقع.

⌘ توفر الكثير من المعلومات الخاصة بالجانب النظري مما صعب علينا مهمة إنتقاء المفيدة منها.

⌘ وجود تضارب في النتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي ما صعب من مهمة التشخيص.

10. هيكل البحث:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى

فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة تتوفر على الأدوات المنهجية التي ينبغي توفرها في المقدمة

وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

⌘ الفصل الأول كان بمثابة تمهيد لموضوع الدراسة، حيث حاولنا من خلاله التطرق إلى الإطار النظري للنظام

المالي المحاسبي، كما تناولنا ماهية التشخيص المالية وأمثلة الهيكل المالي.

⌘ الفصل الثاني "سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المالي المحاسبي"، خصصنا هذا

الفصل لدراسة كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات طبقا لقواعد النظام المالي المحاسبي، حيث تناولنا فيه تشخيص التوازن المالي وتشخيص وظيفة وفعالية المؤسسة أما في آخر هذا الفصل فتحدثنا عن كيفية القيام بالتشخيص بإستخدام المنهج الديناميكي.

§§ الفصل الثالث "تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سيكما"، فقد خصص للدراسة التطبيقية لمعرفة مدى مساهمة النظام المالي المحاسبة في خدمة أغراض التشخيص الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وتشخيص وضعيتها المالية خلال الفترة (2012-2013) وذلك باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

I. الفصل الأول

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد الوطني، فهي مصدر ثروة المجتمع من أفراد ودولة ومؤسسات، وتمثل منتجاتها المادية والمعنوية المكون الرئيسي الذي تقوم عليه الأسواق، وباعتبار أنها تعمل في محيط ديناميكي يتسم بالحركة الدائمة، هذا ما يفرض عليها اليقظة وتحليل هذه التغيرات من خلال دراسة المحيط الداخلي لها واكتشاف نقاط القوة للاستفادة منها ونقاط الضعف للتخلص منها، ومن دراسة المحيط الخارجي لاقتناص الفرص والابتعاد عن التهديدات، هذه الدراسة لمكونات المحيط يطلق عليها التشخيص الاستراتيجي الذي يعد تحليلاً للوضع المالي الداخلي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية.

ولذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث: ماهية التشخيص المالي.

المبحث الرابع : أمثلة الهيكل المالي.

1.I الدراسات السابقة:

سنتطرق من خلال هذا المبحث لأهم الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي في الشركات المتعثرة، بالإضافة إلى ذلك سنتناول موقع الدراسة الحالية التي قمنا بها من الدراسات السابقة التي إستعرضناها في هذا المبحث.

1. عرض الدراسات السابقة:

دراسة رياض حميدان شحادة العليمات بعنوان: ⁽¹⁾ "إستخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى نموذج يضم مجموعة من النسب المالية القادرة على التمييز بين شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية المتعثرة وغير المتعثرة، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تمت الإستعانة في البداية بعينة تضم 14 شركة نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر للفترة من 1997-2003 وفي ضوء نتائج النموذج تم إعادة تصنيف عينة شركات التأمين المتعثرة وغير المتعثرة بدقة تامة وبنسبة 100% في سنة التحليل، وإستطاع النموذج التمييز أيضا بين شركات التأمين المتعثرة وغير المتعثرة في السنة الثانية قبل التعثر وبدقة بلغت 90.91% وذلك بالتطبيق على عينة تألفت من 22 شركة منها سبع شركات متعثرة و15 شركة غير متعثرة وبالتطبيق على هذه العينة في السنة الثالثة قبل التعثر إستطاع النموذج التنبؤ بالتعثر وبدقة بلغت 86.36%. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها إمكانية إستخدام النموذج المقترح من قبل هيئة تنظيم قطاع التأمين ووزارة الصناعة والتجارة والمستثمرين الحاليين والمرتبين والمساهمين وإدارة الشركة في التنبؤ بالتعثر المالي لشركات التأمين المساهمة العامة الأردنية.

دراسة نضال لطفي أحمد بعنوان: ⁽²⁾ "إستخدام الأسلوب الإحصائي "كانونيكال" في التحليل المالي: لإختبار مدى المواءمة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المحدودة".

هدفت هذه الدراسة إلى إستخدام الأساليب الإحصائية كأدوات تحليل للقوائم بدلا من النسب المالية بحيث يتم أخذ علاقات متداخلة عديدة بعين الإعتبار. وللوصول إلى هدف الدراسة تم إستخدام وتطبيق أسلوب "كانونيكال" لإختبار مدى المواءمة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تجميع ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية لست سنوات وعلى فترتين مقارنتين، كما تم تصنيف جانب الموجودات من الميزانية إلى خمسة متغيرات، بالإضافة إلى تصنيف جانب المطلوبات إلى خمسة متغيرات أيضا.

1 دراسة رياض حميدان شحادة العليمات بعنوان: "إستخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية"، جامعة آل البيت، الأردن، بدون تاريخ

2 دراسة نضال لطفي أحمد بعنوان: "إستخدام الأسلوب الإحصائي "كانونيكال" في التحليل المالي: لإختبار مدى المواءمة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المحدودة"، كلية الدراسات العليا، الأردن، 1994

I. الفصل الأول

وقد أستخدم أسلوب التحليل "كونيكال" في هذه الدراسة لتسهيل دراسة العلاقات بين المتغيرات في المجموعتين أعلاه، وإكتشاف العلاقات المتداخلة بين متغيرات المجموعتين ذات الأثر المتبادل، بالإضافة إلى بيان قوة وطبيعة العلاقات بين المتغيرات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك مواءمة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية نظرا لكون متغيرات الموجودات قصيرة الأجل ترتبط بشكل وثيق مع متغيرات المطلوبات قصيرة الأجل، كما أن الموجودات طويلة الأجل ترتبط بشكل وثيق مع المطلوبات طويلة الأجل، وبالتالي فإن شركات العينة تقابل آجال جانب الموجودات مع آجال جانب المطلوبات، أي أنها توفر التغطية اللازمة للمطلوبات المتداولة من الموجودات المتداولة دون الحاجة إلى اللجوء إلى الموجودات طويلة الأجل.

دراسة عبد الكريم محمد الفلاح بعنوان: (1) "التحليل المالي كأداة لتقويم أداء الشركات دراسة تطبيقية على شركة الزاوية لتكرير النفط والغاز بالجمهورية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب عدم إستفادة الشركات العاملة بقطاع المحروقات من الأساليب الكمية للتحليل المالي (لأغراض تقييم الكفاءة وفعالية الأدار المالي) حيث سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مساعدة الشركات العاملة بالقطاع عامة على الإستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية لشركة "شركة الزاوية لتكرير النفط والغاز" والتي توصل من خلالها إلى أهم نتيجة وهي أن مدخلات التحليل المالي لا تعتمد فقط على البيانات الواردة بالقوائم المالية بل تشمل البيانات المستخرجة من نظام محاسبة التكاليف ونظام المحاسبة المالية.

دراسة وضاح كمال حسن عمر بعنوان: (2) "تطوير إستخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التمييز والتنبؤ بالمنشآت الصناعية العامة الناجحة والمتعثرة: دراسة تطبيقية على منشآت القطاع الصناعي العام في محافظة عدن"

هدفت هذه الدراسة أساسا إلى بناء نموذج كمي رياضي في شكل دالة تمييزية مكونة من مجموعة من النسب المالية، بحيث يكون لكل نسبة منها وزنها الترجيحي الذي يعبر عن درجة أهميتها في التمييز والتنبؤ بالمنشآت الناجحة والمنشآت الصناعية العامة المتعثرة في إطار بيئة الدراسة ومجتمعها. ولتحقيق هدف الدراسة إستعان الباحث بأسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات ومجموعة من الإختبارات الإحصائية الأخرى، حيث قسمت الدراسة على مرحلتين: الأولى مرحلة التحليل التي تم فيها إختيار المتغيرات (النسب المالية) المميزة للأداء وتحديدتها، وهي النسب المالية الست (6) التي تضمنتها الدالة التمييزية للنموذج التنبؤي المقترح، والتي تم فيها اختبار معنويتها الإحصائية ودرجة الإرتباط القائمة بينها وبين مجموعتي المنشآت الصناعية عينة الدراسة.

1 دراسة عبد الكريم محمد الفلاح بعنوان: "التحليل المالي كأداة لتقويم أداء الشركات دراسة تطبيقية على شركة الزاوية لتكرير النفط والغاز بالجمهورية"، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2005.

2 دراسة وضاح كمال حسن عمر بعنوان: "تطوير إستخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التمييز والتنبؤ بالمنشآت الصناعية العامة الناجحة والمتعثرة: دراسة تطبيقية على منشآت القطاع الصناعي العام في محافظة عدن"، جامعة عدن، اليمن، 2007.



I. الفصل الأول

والثانية مرحلة التصنيف (الإختبار)، والتي تم فيها إختبار الدقة التمييزية والتنبؤ به للنموذج الكمي المقترح عند التمييز والتنبؤ بالنجاح والتعثر، وتم إختبار صلاحية النموذج بإستخدام البيانات المحاسبية الخاصة بكل سنة من سنوات بنائه، وفي السنة السابقة واللاحقة لهما على البيانات المالية للعيننة نفسها من المنشآت المستخدمة في بنائه، وقد أشارت نتائج الإختبارات إلى أن مقدرة التنبؤ به للنموذج التمييزي تصل إلى 100% في سنة من سنوات بناء النموذج و 83% في السنة السابقة وفي السنة اللاحقة لسنوات بناء النموذج.

بالإضافة إلى النتيجة السابقة فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

✎ أنا للإستخدام التقليدي للتحليل المالي بأسلوب النسب المالية الكثير من من المحددات التي تحد من فاعليته عند التمييز والتنبؤ بالنجاح والتعثر المالي في المنشآت، فهذا الأسلوب مازال في حاجة إلى المزيد من التطوير ليواكب المتغيرات الجديدة، وليتغلب على أوجه القصور فيه.

✎ أكدت الدراسة أن إستخدام التحليل المالي بأسلوب النسب المالية عند التمييز والتنبؤ بمستوى نجاح المنشآت أو تعثرها في حاجة إلى تطوير، من خلال الإستعانة بالأساليب الرياضية والإحصائية المتقدمة، وذلك حتى يتم التوصل إلى إستنتاجات مقبولة بشأن مراكزها المالية ورجحيتها، وإلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

✎ إن إستخدام النماذج الكمية يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية المستقاة من التحليل المالي للقوائم المالية بأسلوب النسب المالية عند إستخدامه في التمييز والتنبؤ بالنجاح والتعثر المالي.

✎ صعوبة إستخدام التحليل الفردي المتتابع للنسب المالية عند التمييز والتنبؤ بنجاح المنشآت أو تعثرها، ولاشك في أنا غياب الأوزان الكمية للنسب المالية في الأسلوب التقليدي سيؤدي إلى تخفيض مقدرته التنبؤية، كما سيفتح المجال لتدخل العوامل الذاتية في عملية التقييم والتمييز والتنبؤ وما ينطوي عليه ذلك من إنعدام الموضوعية.

دراسة أمل عبد الرحمان العمدة بعنوان: (1) "أثر إستخدام البنوك التجارية لمؤشرات التحليل الإئتماني الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي على تحديد قدرة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان على سداد القروض".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين النسب المالية للتحليل المالي وقدرة الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان على سداد القروض، مع بيان نوع التأثير إن كان سلبيا أم إيجابيا، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد إستبانة وزعت على عينة مكونة من 113 موظفا (مابين مدراء فروع ورؤساء أقسام وموظفي قسم التسهيلات الإئتمانية والعاملين) في 12 بنكا تجاريا أردنيا، حيث بلغت نسبة الإستراد 86.9% .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 دراسة أمل عبد الرحمان العمدة بعنوان: "أثر إستخدام البنوك التجارية لمؤشرات التحليل الإئتماني الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي على تحديد قدرة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان على سداد القروض"، جامعة آل البيت، الأردن، 2010/2009.



I. الفصل الأول

∞ وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام البنوك التجارية الأردنية لنسبة السيولة، ونسبة الربحية، ونسبة النشاط في التحليل الإئتماني والقدرة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتحديد قدرتها على سداد القروض.

∞ عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام البنوك التجارية الأردنية، ونسبة هيكل التمويل والرفع المالي، ونسبة التدفقات النقدية، ونسبة السوق في التحليل الإئتماني والقدرة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتحديد قدرتها على سداد القروض.

دراسة محمد سامي لزعر بعنوان: (1) "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"

هدفت هذه الدراسة لبيان آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بدراسته للنظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، كما قام بتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قام الباحث بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة سيكما. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، حيث يرى الباحث في هذه الدراسة أن القوائم المعدة وفق النظام المالي المحاسبي تقدم معلومات أوضح حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

2. ملخص الدراسات السابقة:

سنستعرض من خلال الجدول التالي ملخص لأهم الدراسات السابقة التي تناولناها سابقا:

الجدول 1: ملخص الدراسات السابقة:

إسم الباحث	العنوان	السنة	الهدف	النتائج
رياض حميدان شحادة العليمات	إستخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين العامة الأردنية	بدون تاريخ	التوصل إلى نموذج يضم مجموعة من النسب المالية القادرة على التمييز بين شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية المتعثرة وغير المتعثرة	إمكانية إستخدام النموذج المقترح من قبل هيئة تنظيم قطاع التأمين ووزارة الصناعة والتجارة والمستثمرين الحاليين والمرقبين والمساهمين وإدارة الشركة في التنبؤ بالتعثر المالي لشركات التأمين المساهمة العامة الأردنية.

1 دراسة محمد سامي لزعر بعنوان: "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011

I. الفصل الأول

<p>هناك مواءمة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية</p>	<p>إستخدام الأساليب الإحصائية كأدوات تحليل للقوائم بدلا من النسب المالية</p>	<p>1994</p>	<p>إستخدام الأسلوب الإحصائي "كانونيكال" في التحليل المالي: لإختبار مدى المواءمة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المحدودة</p>	<p>نظال لطفي أحمد</p>
<p>مدخلات التحليل المالي لا تعتمد فقط على البيانات الواردة بالقوائم المالية بل تشمل البيانات المستخرجة من نظام محاسبة التكاليف ونظام المحاسبة المالية.</p>	<p>معرفة أسباب عدم إستفادة الشركات العاملة بقطاع المحروقات من الأساليب الكمية للتحليل المالي</p>	<p>2005</p>	<p>التحليل المالي كأداة لتقوم أداء الشركات دراسة تطبيقية على شركة الزاوية لتكرير النفط والغاز بالجمهورية</p>	<p>عبد الكريم محمد الفلاح</p>
<p>مقدرة التنبؤ به للنموذج التمييزي تصل إلى 100% في سنة من سنوات بناء النموذج و 83% في السنة السابقة وفي السنة اللاحقة لسنوات بناء النموذج.</p>	<p>بناء نموذج كمي رياضي في شكل دالة تمييزية مكونة من مجموعة من النسب المالية</p>	<p>2007</p>	<p>تطوير إستخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التمييز والتنبؤ بالمنشآت الصناعية العامة الناجحة والمتعثرة: دراسة تطبيقية على منشآت القطاع الصناعي العام في محافظة عدن</p>	<p>وضاح كمال حسن عمر</p>
<p>وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين إستخدام البنوك التجارية الأردنية لنسبة السيولة، ونسبة الربحية، ونسبة</p>	<p>التحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين</p>	<p>2009 2010</p>	<p>أثر إستخدام البنوك التجارية لمؤشرات التحليل الإئتماني</p>	<p>أمل عبد الرحمان العمدة</p>

I. الفصل الأول

النسب المالية للتحليل المالي وقدرة الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان على سداد القروض	النشاط في التحليل الإئتماني والقدرة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتحديد قدرتها على سداد القروض. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام البنوك التجارية الأردنية، ونسبة هيكل التمويل والرفع المالي، ونسبة التدفقات النقدية، ونسبة السوق في التحليل الإئتماني والقدرة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتحديد قدرتها على سداد القروض.	الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي على تحديد قدرة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان على سداد القروض"	محمد سامي لزعر	التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	2011 2012	بيان آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية
--------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------	-----------------------------------------------------------------	--------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبتين

3. موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة:

تعد الدراسة التي نحن بصدد إنجازها والمعنونة بـ: "مساهمة النظام المالي المحاسبي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات"، دراسة مكملية للدراسات السابقة، حيث أنها تتحدث عن أداة تسييرية تستخدم لغرض معرفة الوضعية المالية للمؤسسات، أما ما يميزها عن باقي الدراسات أنها تنطرق إلى التشخيص المالي وليس التحليل المالي - ماعدا الدراسات الأجنبية- بالإضافة إلى الإعتماد على مخرجات النظام المالي المحاسبي في القيام بعملية التشخيص، كما أنها تتميز كذلك على المستوى الجزئي، فالعينة محل الدراسة هي مؤسسة إنتاجية مستقلة تنتمي للقطاع الخاص، كما أننا سنحاول إبراز سيورة التشخيص المالي على مؤسسات تعاني من مشاكل هيكلية مما يجعل من عملية التشخيص عملية مهمة وصعبة في نفس الوقت نظرا لحساسية الموضوع بالنسبة للمؤسسات.

I.2 الإطار النظري المحاسبي المالي:

في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وفي إطار تغيير القوانين والتشريعات المتبقية عن الحقبة الاستعمارية من جهة، ومن أجل إيجاد مرجعية محاسبية تتماشى مع النهج الاقتصادي الاشتراكي من جهة أخرى، تم إصدار تشريع خاص بالعمل المحاسبي وكان ذلك بمثابة تغيير جذري في هذا المجال، لكن بعد مرور أكثر من

I. الفصل الأول

ثلاثين سنة من العمل به ونظرا لتغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق وبفضل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، أصبح هذا القانون لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، وتم استبداله بتشريع جديد متضمن في القانون رقم 07-11 والخاص بالنظام المحاسبي المالي والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي.

1. تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد SCF:

لقد عرف النظام المحاسبي المالي من ناحيتين اقتصادية وقانونية:

من الناحية الاقتصادية: عرفه القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 في مادته الثانية كالتالي:

"الحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية تسمح بتخزين معطيات قاعدية وعددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وممتلكات المؤسسة ووضعية خزيرتها نهاية السنة المالية"⁽¹⁾.

"يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطارا مرجعيا للحاسبة المالية ومعايير محاسبة ومدونة حسابات تتسم بإنشاء"⁽²⁾.

كشوف مالية، على أساس المبادئ المحاسبية المتعرف عليها عامة وتتوافق والمتطلبات المالية والحاسبية".

من الناحية القانونية: يعرف النظام المحاسبي المالي من الناحية القانونية كالتالي:

"نظام الحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والحاسبية للمؤسسات المحيرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والحاسبية الدولية المتفق عليها"⁽³⁾.

"النظام المحاسبي هو مجموعة من المستندات، الدفاتر، السجلات والإجراءات المحاسبية والرقابة الداخلية ونظام القيد المزوج، وما تحتاجه المؤسسة من موظفين وأجهزة وآلات لتنفيذ الدورة المحاسبية بكافة مراحلها وذلك بهدف تحقيق أهداف الحاسبة ووظائفها"⁽⁴⁾.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، "المادة رقم 3 من القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي"، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادر في 25 نوفمبر 2007.

2 عاشور كتوش، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقية، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، ص 291

3 نفس المرجع، ص 292.

4 رضوان العناني، "مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها"، الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 50.

I. الفصل الأول

2. التطورات الأساسية التي أحدثتها النظام الجديد بالمقارنة مع المخطط الوطني للمحاسبة:

يمكن تلخيص أهم التطورات التي أحدثتها النظام المحاسبي الجديد في الجدول التالي:

*الجدول 2: المقارنة بين ما جاء به النظام الجديد والمخطط الوطني للمحاسبة.

النظام المحاسبي المالي SCF	المخطط الوطني للمحاسبة 1975
تسجل ضمن الأعباء Goodwill شهرة المحل	شهرة المحل ضمن القيم المعنوية.
نفقات التطوير تسجل ضمن القيم المعنوية.	كل نفقات البحث والتطوير تعتبر كمصاريف إستثمارية، أي ضمن المصاريف الإعدادية.
المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباء، ومدة إهلاك الأصل المعنوي يمكن أن ترتفع حتى 20 سنة.	المصاريف الإعدادية تسجل ضمن الاستثمارات ويتم إطفائها بعد ذلك، وأقصى مدة لإطفائها هي 5 سنوات.
المبلغ القابل للإهلاك للأصول المعنوية يتم تحديده بعد طرح القيمة المتبقية بالنسبة للأصول المادية والمعنوية.	المبلغ القابل للإهلاك لا يأخذ في الحساب القيمة الباقية للأصل المعنوي والمادي.
مدة وطرق الإهلاك تركز فقط على عوامل إقتصادية، ويعاد النظر فيها على الأقل مرة واحدة في السنة.	مدة وطرق الإهلاك تتأثر بإعتبارات جبائية، ولا ينص المخطط الوطني للمحاسبة أي إجراءات بخصوص مراجعة مدة وطريقة الإهلاك أي غير مفروضة.
عندما يعاد تقييم أصل مادي فإن كل فئة الأصول المادية التي ينتمي لها الأصل المعني يعاد تقييمها.	يمكن للمؤسسات إجراء تعديلات على قيمها الثابتة في إطار إعادة تقييم قانونية لأصولها الثابتة.
المصاريف الملحقه بالإستثمارات المادية تهتك على فترة حياة لا تتجاوز تلك الحاصلة بالأصل المرتبة به.	المصاريف الملحقه لثمن الشراء تهتك بنفس المعدل الذي يهتك به قيمة الإستثمار.
المخزونات لا يمكن أن تقيم إلا بطريقة الداخل أولا والخارج أولا (FIFO) أو بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة.	توجد هناك ثلاثة طرق لتقييم المخزونات فبالإضافة لطريقة FIFO وطريقة التكلفة الوسطية المرجحة توجد طريقة LIFO.
بالنسبة للإعانات هناك طريقتان لتقديم الإعانات: - التسجيل الأولي للإعانة في النواتج المؤجلة والتي تسجل بعدها في النواتج على أساس نظامي وعقلاني حسب مدة منفعة الأصل. - تناقص القيمة المحاسبية للأصل بمبلغ الإعانة، وبالتالي فإن المنتج المرتبط بالإعانة يؤجر في مدة الإستعمال مروراً بتخفيض في عبء الإهلاك.	يتميز بين نوعين من الإعانات هناك إعانات الإستثمار تسجل في حساب خاص من الأعباء الخاصة (ح/14) بالمبلغ المحصل وتهتك بنفس المعدل مع الإستثمار المناسب بالجانب الدائن لحساب النتيجة، وهناك إعانات الإستغلال والتي تسجل في النتيجة عندما تحصل عليها المؤسسة.
الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقدم	حسب المخطط فإن أي أصل لا يظهر في محاسبة أي

I. الفصل الأول

تاجر إلا إذا كان هذا التاجر يملك هذا الأصل محاسبيا معناه عدم تسجيل الإهلاك، فالمخطط الوطني للمحاسبة لم يأخذ في الحسبان القرض الإيجاري.	وفقا لطبيعتها وتقييد في الأصول والديون بمبلغ يوافق أدنى قيمة بين القيمة العادلة للأصل المؤجر والقيمة المحاسبية لدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء.
يُسمح القانون الجزائري بتشكيل كل المؤونات بما فيها مؤونات للتصليحات الكبرى والصيانة.	بخصوص المؤونات نلاحظ بأن النظام الجديد يقر بأن الميزانية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إقفال الدورة وليس الوضعية المالية المستقلة، وهنا لا يسمح بتكوين مؤونات بتكاليف منتظرة مستقلا وهو الحال مع مؤونات الصيانة والتصليحات.

* المصدر: كتوش عاشور، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال

افريقية، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، ص 298.

3. مفاهيم حول القوائم المالية:

1.3 تعريف القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية (الكشوف المالية) الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية، ويمكن كذلك من التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.⁽¹⁾ وبنص القانون رقم 07-11 فان الكيانات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي ملزمة بموجبه بإعداد وتحضير القوائم مالية محددة تشمل خمسة جداول وهي:

⌘ الميزانية (قائمة المركز المالي).

⌘ حسابات النتائج (قائمة الدخل).

⌘ جدول التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة).

⌘ جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة تغير التدفق المالي).

⌘ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويعطي معلومات مكملة عن الميزانية وحسابات النتائج⁽²⁾.

2.3 مكونات القوائم المالية:

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد تنشرها المؤسسة.

¹ جمال الجعرات، "معايير المحاسبة الدولية"، دار الإثراء، الأردن، 2008، ص 93.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 25 من القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره.

I. الفصل الأول

يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بكل دقة:

✂ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري.

✂ طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).

✂ تاريخ الإقفال.

✂ العملة التي تقدم والمستوى المجهور.

وتبين أيضا معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

✂ عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، المكان والبلد الذي سجلت فيه.

✂ الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة.

✂ اسم الشركة الأم والمجمع الذي ترتبط به الوحدة عند الاقتضاء.

✂ معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة⁽¹⁾.

تقدم الكشوف إجباريا بالعملة الوطنية، و يمكن القيام بجزر المبالغ الوارد ذكرها في القوائم المالية إلى ألف وحدة⁽²⁾.

توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، حيث يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب التناجح، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، وعندما يصبح من الغير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القائمة المالية للسنة المالية السابقة، بسبب تغير طرق التقييم أو العرض أو اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، يكون من الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

مدة السنة المالية المحاسبية هي اثنا عشر شهرا تغطي السنة المدنية، و تاريخ إقفال السنة المالية يكون في 31 ديسمبر من كل سنة، غير أنه يمكن السماح للمؤسسة إقفال السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطها بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة العادية، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف نشاطها وعندها يجب أن تحدد المدة المقررة وتبررها⁽³⁾.

3.3 الخصائص النوعية للقوائم المالية:

تمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، بحيث يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح وهي:

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، "القرار الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات

وقواعد سيرها"، الجريدة الرسمية العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، ص 21.

2 نفس المرجع، ص 23.

3 القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة 29-30، ص 5-6.

I. الفصل الأول

⌘ القابلية للفهم: يجب أن تكون المعلومة سهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات، فالمعلومة المالية تسمح لمستخدمها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.

⌘ الملائمة: الملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، وعليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثيرات على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية، كما أنها تساعد على تصحيح التقييمات الماضية.

⌘ المعلومات ذات المصدقية: الصورة الصادقة هي تلك المعلومة المالية والمحاسبية التي تم إعدادها وفق معايير منتظرة ومؤكدة من قبل سوق المعلومات المالية والمحاسبية مشابهة في ذلك الحالة المثلى لنظام يجمع بين المنتج والسوق الموحد وهيئات الرقابة، تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها⁽¹⁾.

⌘ القابلية للمقارنة: يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى⁽²⁾.

4.3 أهداف القوائم المالية وعناصرها:

أ. أهداف القوائم المالية:

تسمح القوائم المالية بضمان شفافية الوحدة من خلال تقديم معلومة كاملة تلي الاحتياجات فيما يخص أخذ القرار، حيث تحضر هذه القوائم خلال فترات منتظمة حتى تسمح بإنجاز المقارنات وتتمين تطور الوحدة، ويمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في:

- ⌘ تظهر نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها للموارد المؤتمنة عليها.
- ⌘ تقديم معلومات ونتائج الأعمال والتغيير في الوضع المالي للمؤسسة.
- ⌘ تنفيذ العديد من مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، مثل الاحتفاظ بالاستثمارات في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير المؤسسة إذا كان هناك التنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، "المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 - 11 المتضمن

النظام المحاسبي المالي"، الجريدة الرسمية العدد 27، الصادر في 28 ماي 2008، ص 12.

2 نفس المرجع، ص 12.

I. الفصل الأول

ب. عناصر القوائم المالية:

باعتبار القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية، لما لها دور كبير في إدارة المؤسسة حيث توضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها، و باعتبارها من جهة أخرى المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضع المالية، وعليه فإن عناصر القوائم المالية تتمثل في ما يلي:

⌘ الميزانية.

⌘ حساب النتائج.

⌘ جدول التدفقات النقدية.

سوف يتم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الثاني.

⌘ جدول تغير الأموال الخاصة:

وهو جدول يقدم حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها: (الملحق رقم 04).

- النتيجة الصافية.

- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)

- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص).

- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.

- تغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل أثرها مباشرة كرؤوس الأموال⁽¹⁾.

⌘ ملاحق الكشوف المالية:

هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الإرتباط والتنازل ما بين الوحدات وخبرات التقييم وغيرها من المعلومات التوضيحية التي يمكن أن تسجل في عشرات أو مئات الصفحات⁽²⁾. (الملحق رقم 05)

I.3. ماهية التشخيص المالي:

تعددت استعمالات التشخيص في مختلف الميادين ومن بين هذه الميادين ميدان تسيير المؤسسات، حيث يمكن من تحديد طبيعة الإختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة، فيتحمس بعض المديرين إلى التدخل والعلاج قبل أن يتعرفوا على التشخيص الحقيقي لمشاكل مؤسساتهم، كما يقال "التشخيص السليم هو نصف العلاج"، فإذا كان التشخيص خاطئا ومهما كان العلاج جيدا وتنفيذه قويا فإنه لن يعالج أي شيء، أما إذا كان التشخيص سليما يكون العلاج أسهل وأنفع.

إن التشخيص كلمة يونانية تبرز مدى التمييز بين الصحيح والخطأ، وهي في الأصل مشتقة من كلمة "diagnosys" وهي كلمة مقسمة إلى جزأين "dia" وتعني التقسيم و"gnosys" وتعني عرف أو علم، أي بمعنى

1 شعب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS"، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص185.

2 بن ربيع حنيفة، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS"، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزء الأول، 2010، ص، 41.

I. الفصل الأول

تقسيم العلم و تفكيكه، وهنا نلمس العلاقة بين المعرفة والعمل أو الفعل التي نصل إليه بالتقسيم والفصل والتفكيك.

1. تعريف التشخيص المالي وأنواعه:

يعرفه خليفاتي نور بأنه "العملية التي تقوم بعرض التحليل المالي للمؤسسة الإقتصادية من خلال دراسة الميزانية وجدول حسابات النتائج مع حساب مختلف النسب والتعليق عليها"⁽¹⁾.

ويعرف التشخيص المالي على أنه "عملية تحليل عميق للكشف على خبايا وقضايا المؤسسة التي لا تظهر خلال ثلاث مراحل أساسية، التوازن المالي، جدول حسابات النتائج والنسب المالية"⁽²⁾.

ويعرف التشخيص المالي أيضا على أنه "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي بهدف الخروج بنقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، واقتراح الحلول والاقتراحات التي تمكن المؤسسات من الخروج حالة الضعف والحفاظ على مواقع القوة"⁽³⁾.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن التشخيص المالي هو عملية بحث وتفصي ، تنطلق من عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وأخذها بالدراسة والتحليل⁽⁴⁾.

من خلال الأدوات المعتمدة في التحليل المالي بالكشف عن نقاط القوة والضعف وإبرازها بشكل دقيق من أجل وصف التصحيحات الضرورية للنقائص من جهة وتعزيز نقاط القوة وتحسين توظيفها واستغلالها لصالح المؤسسة الإقتصادية من جهة أخرى ومن ثمة تمكين المؤسسة من تجاوز صعوباتها وتحقيق أهدافها.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية للتشخيص المالي:

1.1 التشخيص التطوري:

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية المستقبلية، وإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية.

ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

✎ تطور النشاط: أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية، من ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق بناء على حالات النمو (مرتفع أو مستقر أو منخفض)، ومن ثم يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.

1 Nour khelifati, « **introduction a l'organisation et au d'agnostique de l'entreprise** », france Bertied, 2001, P13

2Kamal Hamdi, « **diagnostics et redressement de l'entrepris** », Edition Esslam, Alger, Sans l'année d'édition, P11.

3 إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي أجوبة تمارين وحلول"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص42 .

4 إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي دروس وتطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص69 .

I. الفصل الأول

⌘ تطور أصول المؤسسة: تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات والذي يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشراً إستراتيجياً هام يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة، إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

⌘ تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء والموردين و المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط.

⌘ تطور الهيكل المالي: يتشكل الهيكل المالي من مصادر التمويل للمؤسسة والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة وبناء على العناصر سابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء، وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

⌘ تطور المردودية: تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة كما تعتبر⁽¹⁾. ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2.1. التشخيص المقارن:

إن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع وذلك باستخدام مجموعة من الأرصد والأدوات والمؤشرات المالية، يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر.

3.1. التشخيص المعياري:

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن إلا أنه وبدلاً من مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختبارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة⁽²⁾.

2. مقاييس وأغراض التشخيص المالي وأهدافه:

للتشخيص أربعة مقاييس وهي:

¹ نفس المرجع ، ص 69.

² نفس المرجع ، ص 69-71.

I. الفصل الأول

⌘ المردودية: تمثل المردودية رهان المؤسسة للبقاء مما يستوجب تقدير المستوى التطوري لكل من المردودية الاقتصادية و المردودية المالية.

⌘ القدرة على الوفاء: وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت، وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل نسبة القيم للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة ورأس المال العامل الصافي والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.

⌘ الاستدانة: يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية:

مجموع الديون/مجموع الموال الخاصة.

⌘ المرونة: تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها، وهذه المؤشرات غير مستقلة عن بعضها حيث إن المردودية مرتبطة بالاستدانة وهي تؤثر على المرونة.

وإن الحاجة إلى التشخيص المالي مهما كانت طبيعته لا تخرج عن الأغراض التالية⁽¹⁾:

⌘ التشخيص المالي الاستطلاعي :

يسمح بإعطاء صور كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

⌘ التشخيص المالي العلاجي:

يرتبط بإجراءه بحدوث اضطرابات مالية طوال حيات المؤسسة الاقتصادية ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات ويبحث في العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها وإنقاذها من الزوال.

⌘ التشخيص المالي الوقائي:

يتم تنفيذه أو إجراءه بصفة دورية و منتظمة، حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية ، إلا أن هناك أطراف لا تثمن فعالية العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان من طرف المسيرين⁽²⁾.

ويهدف التشخيص المالي عموما إلى:

⌘ معرفة المركز المالي وتصحيح الانحرافات وذلك بمعالجة الأرقام المستخرجة من الكشوف والقوائم والسجلات والتقارير للوصول إلى التحليل السليم للظروف المالية ومستوى الإدعاء المالي للمؤسسة.

⌘ الإطلاع على مدى صلاحية ونجاح السياسات المالية، الإنتاجية، التموينية و التوزيعية.

⌘ إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاصة بالتشخيص.

1 أحمد زيدان، "التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية" ، متوفر على الموقع www.acc4arab.com ، تاريخ الإطلاع

2015/03/09، على الساعة 12:24.

2 نفس المرجع ، بدون صفحة.

I. الفصل الأول

- ✂ يمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة في الاستثمار وتوزيع الأرباح وزيادة رأس المال.
- ✂ المردودية وهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في الحصول على مردودية إيجابية تسمح بتحديد الاستثمارات لتوسيع نشاطها⁽¹⁾.
- كما يهدف إلى:
- ✂ النمو ومدى تجاوز معدل قطاع المؤسسة.
- ✂ التوازن أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير (دورة الاستغلال)، وعلى المدى الطويل (دورة الاستثمار).
- ✂ تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وكيف يمكن تفاديها وعدم الوقوع فيها⁽²⁾.
- ### 3. إستعمالات ونتائج التشخيص المالي والأطراف المعنية به:
- يقوم التشخيص المالي على أساس منهجية محكمة تتماشى مع طبيعة الإختلالات التي تتعرض لها المؤسسة، وعليه فإن له عدة استعمالات نذكر منها:
- ✂ أنه يستعمل كوسيلة فعالة لمعرفة طبيعة العلاقة بين عناصر المؤسسة ومفردات أصولها وأيضاً خصومها.
- ✂ كما يستعمل لدراسة وتقييم الفصل الذي قد تتعرض له المؤسسة خلال دورة الاستغلال، قصد التعرف على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- ✂ كما يستعمله المورد للتعرف على قدرة التمويل الذاتي وتوفير السيولة قصيرة الأجل.
- ومن أهم هذه النتائج نذكر النتائج على الصعيدين الداخلي والخارجي:
- تتمثل نتائج التشخيص المالي الخارجي في:
- ✂ توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة.
- ✂ تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.
- ✂ تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.
- ✂ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- ✂ تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.
- ويمكن ذكر نتائج التشخيص المالي الداخلي في:
- ✂ تقدير المركز المالي للمؤسسة.
- ✂ تحديد الأخطار الخطر المالي أو خطر الاستغلال.
- ✂ إنفاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار وقرارات توزيع الأرباح... إلخ⁽³⁾.

1 إسماعيل عراجي، "اقتصاد المؤسسة" أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 123.

2 levey Aldo, «management financière de l'entreprise édition économique», France 1993, P446

3 أحمد زيدان، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

I. الفصل الأول

أما الأطراف المعنية بعملية التشخيص المالي:

التشخيص الداخلي:

يكلف القيام بعملية التشخيص الداخلي شخص أو مجموعة من الإطارات من مختلف المصالح داخل المؤسسة تكون على دراية كاملة بوحدة المؤسسة مما يساعدها على الوصول بسرعة إلى النتائج وبالتالي يكون التشخيص أعمق بحكم المعرفة الكاملة بكل خبايا المؤسسة وعدم الانخداع بمظاهرها.

التشخيص الخارجي: ويتمثلون في.

§§ المسيرون.

وتتمثل في فرقة خارجية متخصصة في هذا النوع من العمليات مثل: مكاتب الدراسات و المالىين، تقوم⁽¹⁾.

المؤسسة بتعيينهم حيث أنه من إيجابيات هذا الاختيار أن يكون للأطراف الخارجية تجربة في ميدان التشخيص مما يساعدها على اتخاذ القرار بسرعة، كون التشخيص بنظرة جديدة تسهل الوقوف على مميزات المؤسسة كما نجد أن القواعد المستخرجة بعد القيام بعملية التشخيص تكون أكثر قبولاً.

§§ الممولون (البنك والمؤسسات المالية):

إن التمويل البنكي يعتبر بالنسبة للمؤسسة شرطاً من الشروط الأساسية لنشاطها ونموها واستمرارها، وعليه فإن البنك يحتاج إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قبل أن يضع أمواله تحت تصرفها، إن ما يهم البنك من خلال عملية التشخيص هو مدى قدرة المؤسسة على احترام مواعيد وأجال الاستحقاق وهذا لا يتم إلا إذا حققت المؤسسة أرباحاً تمكنها من تسديد ديونها في آجالها.

§§ المساهمون.

§§ يدخل المساهمون كطرف هام في تمويل استثمارات المؤسسة ومشاريعها من خلال قدرتهم على المساهمة بمبالغ مالية مناسبة، فالمساهم دائماً يبحث عن المؤسسة القادرة على البقاء والاستمرار في تأدية نشاطها والتوسع فيه، ومن ثمة المؤسسة القادرة على زيادة حصصه بنسبة معينة من سنة إلى أخرى، وهذا لا يكون إلا بزيادة أرباحها.

§§ الدولة.

إن إستفادة الدولة من عملية التشخيص المالي تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلاد، فكلما كانت الدولة ذات توجه اشتراكي أو تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، كلما زادت رغبة الدولة في التعرف أكثر على وضعية المؤسسات قبل اتخاذ أي قرار بشأنها⁽²⁾.

1 نفس المرجع، بدون صفحة.

2 نفس المرجع، بدون صفحة.

I.4. أمثلة الهيكل المالي:

1. تعريف ومكونات الهيكل المالي.:

في البداية لابد أن نفرق بين المصطلحين التاليين: الأول الهيكل المالي و الذي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة، والثاني هيكل رأس المال و الذي يعرف بالتمويل الدائم للمؤسسة و الذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل و الأسهم الممتازة و حق الملكية و يستبعد جميع أنواع الإئتمان قصير الأجل. و على هذا الأساس فإن هيكل رأس المال يعتبر جزءا من الهيكل المالي للمؤسسة⁽¹⁾.

يقصد بالهيكل المالي أو التمويلي توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، وتختار المؤسسة هيكلها المالي في ضوء العديد من الاعتبارات ومع تغير هذه الاعتبارات يتغير معها الهيكل المالي⁽²⁾. ويقصد به كذلك التمويل الدائم للمنشأة والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل، والأسهم الممتازة وحق الملكية ويستبعد جميع أنواع الإئتمان قصير الأجل⁽³⁾.

يعرف الهيكل المالي على أنه "تشكيلة المصادر التي تحصلت المؤسسة منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها، وهو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم و حقوق الملكية"⁽⁴⁾.

ويمكن للمؤسسة توفير الأموال عن طريق مصادر مختلفة لتمويل استثماراتها، نذكرها فيما يلي:

مصادر التمويل المقترض قصير الأجل:

يمكن تعريف التمويل القصير الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يستخدم غالبا لتمويل العمليات التشغيلية (الجارية Current Operations) التي تقوم بها المؤسسات، أي أن هذا التمويل لا تزيد مدته عن سنة واحدة، ويدخل ضمن مفاهيم أرس المال العامل⁽⁵⁾.

واهم مصادر التمويل قصير الأجل ما يلي:

⌘ الإئتمان المصرفي:

هي من مصادر التمويل المهمة التي قد يلجأ إليها العديد من منشآت الأعمال، وهذه القروض لا تتم بشكل تلقائي وإنما تخضع للتفاوض بين المنشأة والمصرف. فعندما تحتاج منشأة الأعمال إلى الأموال لفترات قصيرة ولا يمكن توفيرها عن طريق الإئتمان التجاري أو عن طريق الأموال المتحققة داخليا الأرباح المحتجزة فإنها تلجأ إلى استخدام الإئتمان المصرفي⁽⁶⁾.

1 محمد صالح الحناوي و آخرون ، "الإدارة المالية" ، الدار الجامعية، مصر 2004 ،ص،360

2 عاطف وليم أندراوس، "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات" ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2008، ص401-406.

3 محمد صالح حناوي، "الإدارة المالية والتمويل" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 317.

4 عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، "الإدارة المالية المتقدمة" ، دار اليازوري، الأردن 2009، ص،349

5 علي عباس، "الإدارة المالية" ، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 257.

6 عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشنة، "أساسيات الإدارة في المالية" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007،

I. الفصل الأول

⌘ الإئتمان التجاري:

ويمكن تعريف الائتمان التجاري من وجهة نظر الإدارة المالية بأنه : " تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المشتري من المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها، وأحيانا يحصل عليها بدون تكلفة إذا ما تم منح الائتمان بدون شروط دفع ⁽¹⁾ .

مصادر التمويل المملوكة طويلة الأجل:

يمكن القول بشكل عام بأن الهيكل المالي لمعظم المؤسسات يتضمن حقوق الملكية (التمويل المملوكة)، وتنشأ هذه الحقوق بشكل أساسي من المدفوعات النقدية التي يقدمها المالكين لشراء الأصول المطلوبة للبدء ⁽²⁾ .

بعمليات المؤسسة، ويمكن أن تزداد حقوق الملكية عن طريق احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في عمليات المؤسسة.

⌘ الأسهم العادية:

هي وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها قابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها و لا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المشروع ولا تلتزم بتوزيع أرباح ثابتة سواء من حيث تحديد قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاقها ⁽³⁾ .

⌘ الأسهم الممتازة:

يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات وتظهر الطبيعة الهجينة للسهم الممتاز عندما نحاول تصنيفه بالنسبة للسندات والأسهم العادية، ومثلها مثل السندات لها قيمة إصدار كما أن أرباحها تشبه أيضا دفعات الفائدة، من حيث أنها ثابتة ويتعين دفعها قبل أن يحصل حملة الأسهم العادية على أرباحهم ولكن إذا لم تحقق المؤسسة أرباحا لتتكون ملزمة بدفع عائد ثابت لحملة الأسهم الممتازة كما هو بالنسبة لحملة الأسهم العادية أي انه يحدد للسهم الممتاز نسبة معينة من الأرباح ⁽⁴⁾ .

⌘ الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التاركي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك المؤسسة أو لم الذي لم تضعه كاحتياطات للمؤسسة؛ وتستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطته كما تستخدمها أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي لا يتم فيها تحقيق

1 دريد كامل آل تسيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 221.

2 بوريعة غنية، "محددات إختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة" دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونغاز"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2012، ص 41.

3 نفس المرجع، ص 41.

4 Aswath Damodran, « **pratique de la finance d'entreprise** », 01 Eer Edition, Groupe De Boeck, Bruxelles, 2010, P269.

I. الفصل الأول

أرباح أو يتم فيها تحقيق خسارة. وتعمل الأرباح المحتجزة على دعم وتقوية المركز المالي للمؤسسة حيث ترفع من نسبة حقوق الملكية إلى الاقتراض بشكل يؤدي إلى رفع القدرة الإقتراضية للمؤسسة⁽¹⁾.

مصادر التمويل المقترضة طويلة الأجل:

ومن بين المصادر الأساسية للتمويل المقترض ما يلي:

§ السندات.

السند عبارة عن " قرض طويل الأجل يستحق الدفع في أوقات محدودة ويحمل سعر فائدة ثابت، وتلتزم المؤسسة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع فوائد سنوية⁽²⁾.

§ القروض المصرفية طويلة الأجل.

تعد إحدى مصادر التمويل المتاحة الطويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي كالمصارف وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية وتكون مدتها أكثر من سنة، وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلال انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض وفقا لشروط محددة بالعقد المبرم بينهما⁽³⁾.

§ الاستئجار.

الاستئجار هو " عقد يلزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء انتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة ". إن تاريخ استحقاق عقد الإيجار أقل من مدة حياة الأصل، وقيمة الدفعات الاستئجار هي عموما أكثر من سعر الحالي للأصل. وفي نهاية مدة حياة الاستئجار الأصل يعود للمؤجر الذي إما يقوم ببيعه أو إعادة استئجاره لآخر⁽⁴⁾.

2. النظريات المفسرة للهيكل المالي:

1.2 الهيكل المالي الأمثل:

يعرف الهيكل المالي الأمثل بأنه ذلك المزيج من التمويل الممتلك (E) والمقترض (D) الذي يجعل المعدل الموزون لكلفة التمويل في أدنى حد ممكن، وإذا ما نجحت المنشأة من تحقيق ذلك تمكنت من تعظيم ثروة المالكين، ويترتب على تحديد المنشأة للهيكل المالي الأمثل المزايا الآتية:

§ تدنية المعدل الموزون لكلفة التمويل.

§ تعظيم العائد على حق الملكية.

§ تعظيم ثروة المالكين من خلال زيادة قابلية المنشأة على إيجاد فرص استثمارية جديدة⁽⁵⁾.

1 عاطف وليم أندراوس، "التمويل والإدارة المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 378.

2 بوربيعة غنية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

3 دريد كامل آل تسيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 218.

4 بوربيعة غنية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

5 عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 186.

I. الفصل الأول

✎ يحقق منافع من وجهة النظر الاجتماعية حيث ينجم عنه الاستخدام الرشيد لموارد المجتمع وبالتالي زيادة ثروته الكلية من خلال استغلال الفرص الاستثمارية للمنشآت وبالنتيجة زيادة معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي.

يتبين مما تقدم أعلاه بأن الهيكل المالي الأمثل يشكل مسألة على قدر كبير من الأهمية للإدارة المالية، الأمر الذي يتطلب منها تحديد هيكلًا ماليًا أمثل تستهدف منه تحقيق المزايا السابقة، فبموجب معايير: المخاطرة، العائد، الكلفة تحدد الحالة المثالية للهيكل المالي، وبما أن هذه المعايير تتأثر كثيرًا بالتغيير الذي يحدث في الظروف البيئية، لذلك ينبغي أن تأخذ الإدارة المالية هذا التغيير في الظروف البيئية باستمرار حتى تحافظ على الحالة المثالية للهيكل المالي، والتي ليست بالضرورة أن تكون نفسها على الدوام ولكنها الحالة المثالية وفقًا للمتغيرات البيئية.

2.2 مداخل الهيكل المالي الأمثل:

لا بد عند مناقشة الهيكل المالي من تبيان ماهية المداخل المالية التي عالجت هذا الجانب الحيوي في الإدارة المالية، وهناك أربعة مداخل هي: المدخل التقليدي، مدخل مود كلياني وميلر، ومدخل الدخل التشغيلي، ومدخل الربح الصافي.

أ. نظرية الربح الصافي، الربح التشغيلي (صافي ربح العمليات):

بعد عام 1952 حين قام أحد المفكرين في مجال الإدارة المالية وهو David Durand بعرض أسلوبين لتقييم.

قيمة المؤسسة من خلال مدى اعتمادها على القروض في تكوين هيكل رأس المال وهما أسلوب صافي ربح Net Income وأسلوب صافي ربح العمليات (الربح التشغيلي Net Operating Income)، وقد أثار الأسلوبان جدلاً شديداً ترتب عليه ظهور اتجاهين من الفكر متناقضين فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود هيكل مالي أمثل يترتب عليه تدنيه التكاليف وتعظيم قيمة المؤسسة⁽¹⁾.

وفيما يلي سوف نتناول عرض وتحليل كل من وجهتي نظر كما يلي:

✎ نظرية الربح الصافي Net Income Theory :

يرى مؤيدي نظرية الربح الصافي أن الاختلاف في تكلفة مصادر الأموال التي تشكل هيكل رأس المال، سوف تتيح الفرصة للإدارة المالية من خلال تغيير نسبة الرفع إلى زيادة مساهمة التمويل المقترض ذات التكلفة الأقل على حساب مساهمة التمويل الممتلك ذات التكلفة الأكبر. أي أن مؤيدي هذه النظرية يؤكدون على إمكانية التأثير في القيمة السوقية للمؤسسة وفي تكلفة الأموال المرجحة من خلال التغيير في نسبة الرفع المالي، فزيادة نسبة الرفع المالي سوف تضمن انخفاض في تكلفة الأموال المرجحة مما يؤدي إلى ارتفاع في القيمة السوقية للمؤسسة⁽²⁾.

1 نفس المرجع، ص 186.

2 حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 150.

I. الفصل الأول

⌘ مدخل صافي ربح التشغيلي NOI " Net Operating Income Approach

يؤكد مؤيدي نظرية صافي ربح التشغيلي في صياغة الهيكل المالي إلى أن التغير في الرفع المالي لا يسبب أي تغير في تكلفة الأموال المرجحة (WACC) ولا في القيمة السوقية للمؤسسة والتي تحدد بالقيمة السوقية لحق الملكية زائد القيمة السوقية للمؤسسة سوف تكون مستقلة عن أي تغيرات في الهيكل المالي وهي أيضا مستقلة عن تأثيرات تكلفة الأموال المرجحة (WACC). إن المضمون العام لهذه النظرية يشير إلى أن زيادة الرفع المالي أي زيادة حصة التمويل المقترض في هيكل الأموال سوف يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المالية Financial Risk التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية (الملاك) وبسبب هذه الزيادة في المخاطر فإن الملاك لابد وان يطلبوا معدل العائد المطلوب يمثل تكلفة التمويل الممتلك لذلك فان تكلفة التمويل الممتلك سوف تزداد مع كل زيادة في الرفع المالي⁽¹⁾.

إن هذا الارتفاع في تكلفة التمويل الممتلك يعوضه الانخفاض في تكلفة التمويل المقترض الأمر الذي يجعل تكلفة الأموال المرجحة ثابتة لا تتغير والقيمة السوقية للمؤسسة ثابتة لا تتغير أيضا.⁽²⁾

ب. المدخل التقليدي:

يطلق مصطلح وجهة النظر أو المدخل التقليدي في موضوع الهيكل المالي وهيكل رأس المال، على تلك الدراسات التي تسلم بوجود هيكل مالي أمثل، فكل دراسة من هذا القبيل يصنفها الباحثون في الادارة المالية ضمن المدخل التقليدي ووصف هذه الدراسات بـ " التقليدية " لا يرجع إلى كونها قد ظهرت في ماضي إنتهى وبذلك إكتسبت صفة القدم والتخلف الزمني، ولكن الوصف يستند أساسا إلى أن هذه الدراسات " أفترضت وبدون البرهنه على صحة الفرضية التي مفادها أنه على المنشأة أن تحدد هيكلها ماليا أمثل يتضمن نسبة مثالية للتمويل المقترض تجعل كلفة التمويل عند الحد الأدنى.

وحتى بعد التطور الذي حصل في النظرية المالية بعد إنجاز العديد من الدراسات المالية التطبيقية الحديثة بخصوص الهيكل المالي، فإنه عند إختبار الفرضيات التي قامت عليها والتوصل إلى نتائج تدعيم وجهة النظر التقليدية فإن مثل هذه الدراسات أصبحت تصنف ضمن التقليدي.

وفي إطار المدخل التقليدي فإن الاستخدام الرشيد للتمويل المقترض في الهيكل المالي للمنشأة يزيد معدل العائد على حق الملكية، فالتوفيق الأمثل بين التمويل المقترض والممتلك في الهيكل المالي يجعل معدل كلفة التمويل في أدناه ويعظم معدل العائد على حق الملكية ويتبين ذلك من الشكل⁽³⁾:

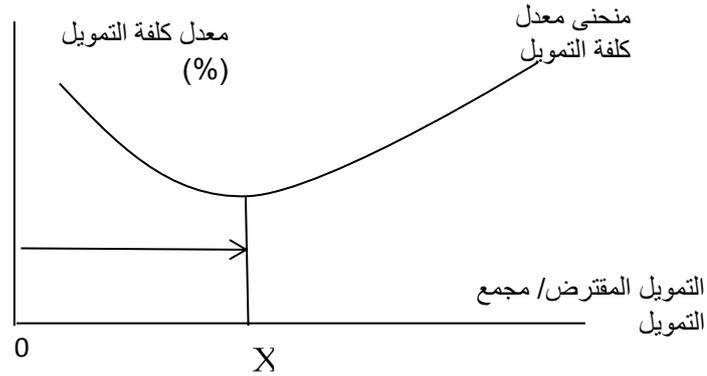
1 بوربيعة غنية ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

2 نفس المرجع ، ص 71.

3 محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الحديثة" ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 311 .

I. الفصل الأول

* رسم توضيحي 1: تحديد الهيكل المالي الأمثل بموجب

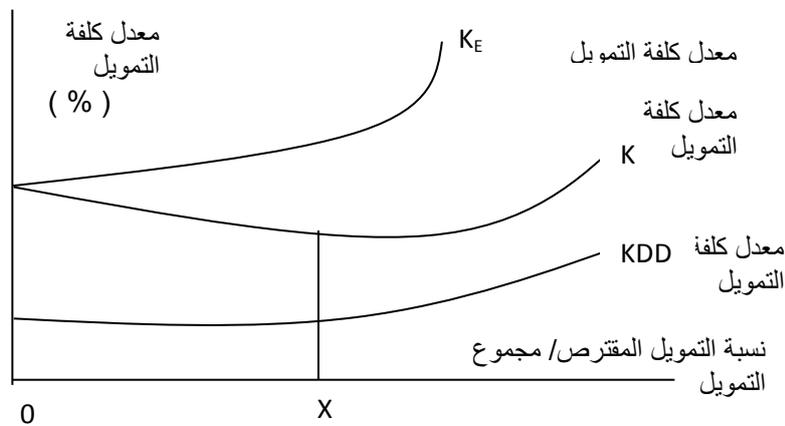


* المصدر: محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 311 .

فطالما تستخدم المنشأة تمويلا مقترض بحدود (OX) فإن معدل كلفة التمويل سيكون عند حده الأدنى، وحتى الوصول إلى نقطة (X) فإن كلفة التمويل المقترض هي أقل كلفة التمويل الممتلك. والفكرة الأساسية التي تقوم عليها وجهة النظر التقليدية هي أن معدل كلفة التمويل ينخفض تدريجيا مع زيادة التمويل المقترض في الهيكل المالي إلى أن تصل نسبة التمويل المقترض إلى حد معين، يأخذ بعده المعدل بالإرتفاع.

ويطلق على نسبة الإقتراض التي يتحول عندها اتجاه معدل كلفة التمويل نحو الإرتفاع بنسبة الإقتراض المثالية أو الرافعة المثالية⁽¹⁾. (optimal leverage)

* رسم توضيحي 2: تحديد الهيكل المالي الأمثل بموجب



* المصدر: محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 312 .

I. الفصل الأول

يتبين من الشكل أن معدل كلفة التمويل ينخفض مع زيادة نسبة التمويل المقترض في الهيكل المالي إلى أن تصل النسبة النقطة (X) بعدها يأخذ معدل كلفة التمويل بالارتفاع. ويعود السبب وراء ذلك إلى أنه قبل النقطة (X) لا يزال التمويل المقترض يمثل مصدر تمويل منخفض الكلفة نسبياً، وأن زيادة الاعتماد عليه تسهم في تخفيض معدل كلفة التمويل. فالارتفاع في كلفة التمويل الممتلك (KE) الناتج عن زيادة نسبة الإقتراض في الهيكل المالي يؤدي إلى ارتفاع معدل كلفة التمويل (K)، ولكن بالمقابل هناك إنخفاض يحصل في معدل كلفة التمويل ينجم عن زيادة التمويل المقترض في الهيكل المالي يفوق الارتفاع فيه الناجم عن ارتفاع كلفة التمويل الممتلك لذلك يستمر معدل كلفة التمويل (K) بالإنخفاض مع كل زيادة في التمويل المقترض طالما أنه لن يتجاوز النقطة إما بعد النقطة (X) فيحدث العكس، إذ على الرغم من أن زيادة نسبة التمويل المقترض لازالت تسهم في تخفيض معدل كلفة التمويل (K) بإعتباره مصدراً تمويلياً منخفض الكلفة نسبياً إلا أن كلفة التمويل الممتلك تأخذ بالارتفاع بمعدلات كبيرة. وبالنتيجة هي أن زيادة نسبة التمويل المقترض لن تعود كافية لتخفيض معدل كلفة التمويل جراء الارتفاع الكبير في كلفة التمويل الممتلك. أي أن المغالاة في استخدام التمويل المقترض تؤدي إلى زيادة كلفة لتمويل. الممتلك بقدر يفوق الوفورات المترتبة عن زيادة الاعتماد على التمويل المقترض ذي الكلفة المنخفضة نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل كلفة التمويل.

ج. مدخل مود كلياني - ميلر - Modigliani Miller Approach :

من أبرز المناقشات في تطور النظرية المالية الحديثة تلك التي أثارها مود كلياني وميلر سنة 1958 والتي جددت الإهتمام بمفهوم الهيكل المالي الأمثل. فقد قدم البحثان تحليلاً ينفى علاقة الهيكل المالي بكلفته، أي أن كلفة التمويل لا تتأثر بتغير نسبة الإقتراض التي يتضمنها الهيكل المالي. ويقوم هذا التحليل على مجموعة من الإفتراضات النظرية البحتة هي:

☞ أن المنشأة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة ويترب على ذلك الآتي:

- المعلومات متوفرة ومتاحة عن المنشآت العاملة في السوق المالية.

- يمكن للمستثمر أن يشتري ما يحتاجه من إستثمارات مالية مهما صغر المقدار الذي يرغب في شرائه.

يتصرف المستثمر بشكل رشيد.

☞ يمكن تبويب المنشآت في مجموعات على أساس درجة المخاطر التي تطوي عليها النشاط الذي تنتمي إليه.

وبذلك فإن كل منشأة داخل المجموعة تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة.

☞ تساوي الفرد والمنشأة من حيث المقدرة على الاقتراض.

وقد خلص هذا التحليل إلى إستنتاج وهو أن المنشآت المتماثلة (بإستثناء الهيكل المالي) متساوية في

القيمة، وبالتالي لا توجد علاقة بين الهيكل المالي وكلفته وقيمة المنشأة⁽¹⁾.

¹ نفس المرجع ، ص 312.

I. الفصل الأول

لقد إنتقدت طروحات مود كلياني وميلر من عدة نواحي فبالنسبة للإفتراض الأول الذي قامت عليه طروحاتهم من أن المنشأة تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة مما سمح بإستنتاج مفاده معدل كلفة التمويل عن الهيكل المالي غير موضوعي، إذ أنه من السهل دحض إفتراض سوق المنافسة الكاملة إذ أن مثل هذا التركيب السوقي صعب التحقيق للأسباب الآتية:

⌘ عرض الأموال غير مرن.

⌘ عدم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في سوق المال.

⌘ القواعد التي تحكم المعاملات والتصرفات في سوق المال ليست هي نفسها في سوق العمل.

أما بالنسبة للإفتراض الثاني أي تعدد المنشآت في نفس الدرجة من المخاطرة فهو متناسب ومنسجم مع إفتراض سوق المنافسة الكاملة التي تشير إلى إمكانية المساوات أو التوازن بين القيم السوقية للمنشآت المتماثلة من حيث المخاطرة. فهذا الإفتراض هو الآخر غير عملي للأسباب الآتية:

⌘ صعوبة تحديد أو تصنيف المنشآت التي لها نفس الدرجة من المخاطرة إذ أنه حتى المنشآت التي تعمل في صناعة واحدة كالبتترول مثلا تتباين في درجة المخاطرة بالنسبة للمنشآت التنقيب وإستخراج البترول عنها في المنشآت التي تصنع المنتجات البترولية، أي أنها لا تواجه نفس الدرجة من المخاطرة.

⌘ هناك قيودا على المعاملات المالية وتتباين المنشآت المالية في هذا المجال.

⌘ إختلاف أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمنشأة الواحدة من وقت لآخر وفقا لحجم القرض والضمانات المقدمة، ومجال الإستثمار، والمركز المالي وغير ذلك من الشروط.

والمأخذ الآخر على المناقشة هو أن المنشأة تقترض بنفس الشروط التي يستطيع أن يقترض بموجبها الفرد. فلا يوجد دليل يدعم هذا الإفتراض نظرا لأن معدل الفائدة يتوقف على عدة عوامل مثل الظروف الإقتصادية والمالية والمركز المالي للمقترض ولكثرة القرض.

والإنتقاد الآخر الموجه لطرورات مود كلياني وميلر هو أنه الفائدة على الإقتراض تخصم لأغراض ضريبة الدخل وعليه فإن إستخدام التمويل المقترض يخفض من كلفة التمويل وعليه فإن زيادة نسبة التمويل المقترض تزيد من قيمة المنشأة. كما تم نقد إفتراض آخر لمود كلياني وميلر والذي مفاده أن كلفة التمويل هو دالة للرافعة المالية فقط، في حين أنها تعتمد على حجم المنشأة وتركيبية الموجودات بالإضافة إلى معدل النمو في العوائد.

لكن هذه المبررات لا يمكن التسليم بمقترحات مود كلياني وميلر، من أنه لا توجد علاقة بين الهيكل المالي وكلفته، ولا توجد نسبة مثالية للرافعة المالية، كانت فرضيتها منسجمة مع الإفتراضات التي قامت عليها، إلا أن أيا من هذه الإفتراضات نادر الحدوث في الواقع العملي، وعليه لا يوجد دليل عملي يؤيد حجة طروحات مود كلياني وميلر⁽¹⁾.

3. العوامل المؤثرة على الهيكل المالي:

لقد تبين بأن اعتماد التمويل المقترض ضمن الهيكل المالي له آثاره الإيجابية في العائد على حق الملكية عندما تكون القروض المستخدمة في التمويل غير مبالغ فيها، إلا أن هذا الاستخدام للتمويل المقترض غير متساو لجميع المنشآت. فهو متفاوت من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى، لأنه يتوقف على عدة عوامل أو متغيرات مؤثرة في القرارات الخاصة بالهيكل المالي، يمكن طرح أهمها فيما يأتي:

⌘ المخاطرة التشغيلية:

المنشأة ذات العوائد التشغيلية المستقرة نسبياً يمكنها أن تزيد من التمويل المقترض في هيكلها المالي، لأن احتمال تعرضها للمخاطرة أقل قياساً بتلك التي تتصف بالتقلب في العوائد التشغيلية، وبالتالي فإنها تتمتع بحالة أمان عالية تجاه تسديد فوائد القروض⁽¹⁾.

⌘ تركيبة الموجودات:

تؤثر تركيبة الموجودات في طريقة التمويل، فالمنشأة التي تتميز بكثافة موجوداتها طويلة الأجل تفضل التمويل المقترض طويل الأجل، بينما تمتاز المنشأة ذات رأس المال العامل الكثيف بالاعتماد على التمويل المقترض قصير الأجل.

⌘ معدل نمو المبيعات:

يمكن للمنشأة التي تتصف بنمو مضطرب في قيمة مبيعاتها أن تعتمد على التمويل المقترض لدرجة أكبر، إذ من المتوقع أن يترتب عن ذلك زيادة العوائد التي تمكنها من تسديد التزاماتها المالية (الفوائد) .

⌘ حجم المنشأة:

تتوقف قابلية المنشأة في اعتماد التمويل المقترض على حجمها، فالمنشآت صغيرة الحجم تعتمد على التمويل الممتلئ بشكل أساسي، بينما يزداد اعتماد المنشآت على التمويل المقترض كلما توسعت وكبر حجمها، ويتباين مقياس الحجم فأما أن يكون موجودات المنشأة أو مبيعاتها.

⌘ المرحلة المعينة من دورة حياة المنشأة:

تقسم دورة حياة المنشأة عادة إلى أربع مراحل هي: الدخول، التوسع، النضوج، التدهور، ويساعد هذا التقسيم لدورة الحياة في تحديد استراتيجيات التمويل، ففي المرحلة الأولى يكون الاعتماد على التمويل المقترض قليل، يرتفع جدا في مرحلة التوسع، ويتناقص في مرحلة النضوج نظراً لتوفر الأموال الذاتية، وينخفض جدا في المرحلة الأخيرة.

⌘ موقف الإدارة:

إدارة المنشأة التي تتصف بالحيلة تتحفظ في استخدام التمويل المقترض على العكس من الإدارة المجازفة التي تتوسع في استخدامه.

⌘ موقف الدائنين:

I. الفصل الأول

يمنح الدائنون القروض عندما تكون المعايير المالية للمنشأة المقترضة سليمة، لذلك ينبغي عليها أن تتمتع بمؤشرات مالية إيجابية لتشجيع الدائنين على اقراضها⁽¹⁾.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل بعض الدراسات السابقة والتي تناولت مواضيع في نفس سياق هذا الموضوع. وكذلك رأينا أن النظام المحاسبي المالي ينص على تقديم القوائم المالية بشكل موحد وبنفس طرق التقييم لضمان صحة سير مختلف العمليات، والتي تتمثل في الميزانية، جدول حسابات النائج، قائمة تغير التدفق المالي، التدفقات النقدية والملاحق.

ونجد أن ما جاء في النظام المحاسبي المالي في ما يخص القوائم المالية يساعد كثيرا على إزالة ما كان يعيق عملية التشخيص ويسهل على المشخص أداء مختلف العمليات الحسابية بسهولة.

وهذه العملية تساعد هي الأخيرة على تحليل وضعيتها المالية ويساعدها في تحديد مختلف المشاكل التي ا قد تؤدي إلى إحتلال الهيكل المالي، وتحقيق مكانة إقتصادية مرموقة للمؤسسة من خلال وضع الحلول لمختلف مشاكل الهيكل المالي.

II. لسردور في التشخيص

المالية في ظل النظام

المحاسبية المالية (SCF)

بعد تطرقنا للمفاهيم الأساسية الخاصة بهذه الدراسة سوف نركز في هذا الفصل على منهجية أو سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المالي المحاسبي، والمقصود بسيرورة التشخيص المالي هو مجموعة الخطوات العلمية المتبعة في التشخيص والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى وحسب الهدف من عملية التشخيص، فالمسير المالي وعند قيامه بعملية التشخيص يحتاج لمجموعة من الأدوات التقليدية والحديثة قصد تمكينه من إبراز الواقع المالي للمؤسسة المدروسة وقياس مدى توازن هيكلها المالي وتطوره عبر الزمن، وهذا ما أتاحه النظام المالي المحاسبي للمسير المالي من خلال تكييف القوائم المالية مع متطلبات التشخيص المالي، وهو ما سنعرج إليه بالتفصيل من خلال هذا الفصل.

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

1.II تشخيص التوازن المالي:

تعتبر قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج من أهم التقارير المالية التي تلخص العناصر الرئيسية لعمليات المشروع ونشاط المؤسسة والتي تعتبر ركيزة الدراسة المالية، ففي السابق- في عهد المخطط الوطني المحاسبي (PCN)- كان ينبغي على المسير المالي وحتى يقوم بتشخيص دقيق بمس الجانب المالي اجراء بعض التعديلات وذلك بالتحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ولكن منذ ظهور النظام المحاسبي المالي (SCF) أصبحت عملية التشخيص تركز على الميزانية المالية مباشرة دون تكبد عناء تعديلها بما يتناسب وعملية التشخيص.

1. الميزانية المالية (قائمة المركز المالي):

الميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من مطالبات من قبل الملاك أو من قبل الغير، ولهذا تسمى أيضا قائمة المركز المالي⁽¹⁾.

أ. تعريف الميزانية المالية: وفقا للمعيار الدولي رقم 1 (IAS1): تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها⁽²⁾، وحسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية المالية تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية (السنة الحالية)، والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوظعية المالية للمؤسسة⁽³⁾.

ب. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية المالية: فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:

⌘ الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي تسيورها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية. وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية ($2x/ح$ حسابات التثبيتات)، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية ($3x/ح$ حسابات المخزونات والجاري العمل بها، الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة، $5x/ح$ الحسابات المالية: الموجودات ومايماثلها).

⌘ الخصوم: تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية⁽⁴⁾.

1 خالد جمال الجعارات ، "معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IAS 2007" ، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة ، عمان، الأردن، 2008 ، ص 113

2 طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة، ج1"، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 111.

3 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص28.

4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المادتين رقم 20-21"، الجريدة الرسمية، عدد27، 22 جمادى الأول 1429هـ الموافق ل28 ماي 2008م، ص13. (بتصرف)

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

وتتمثل المعلومات الواجب عرضها في صلب الخصوم في: ⁽¹⁾ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإفقال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة مؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى. وكذلك تتضمن الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، والخصوم الجارية المتمثلة في: الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً)، خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية ⁽²⁾.

ج. المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات: وتتمثل هذه المعلومات في وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات، حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة، مبالغ للدفع والاستلام، المؤسسة الأم، الفروع، المؤسسات المساهمة في الجمع، جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين.....)، في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم، عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كلياً، القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية، اية السنة المالية، تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية، عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة، الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع، حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم. مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام ⁽³⁾.

ولالإيضاح أكثر نقترح الإطلاع على الملحق رقم 1 والذي يمثل: الميزانية المالية في ظل النظام المالي المحاسبي، أما فيما يخص الميزانية المالية المختصرة فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

*الجدول 3: الميزانية المالية المختصرة

	المبالغ	الخصوم (الموارد)	المبالغ	الأصول (الإستخدامات)	
دورة الاستثمار		الموارد الدائمة		الأصول الثابتة الصافية	دورة التمويل
دورة الاستغلال		خصوم جارية		أصول جارية (متداولة)	دورة الاستغلال

*Source: Alain Marion, "**Analyse financière concepts et méthodes**", 3 édition, DUNOD, Paris, France, 2004, p38. (بتصرف)

ملاحظة: تأخذ الأصول بقيمتها الصافية وليس بقيمتها الاجمالية، وتتمثل الأصول الثابتة في التثبيتات المادية وغير المادية والمالية، أما الأصول الجارية فتقسم إلى قيم الاستغلال والمتمثلة في المخزونات..، وقيم غير جاهزة والمتمثلة في ديون دائنة واستخدامات مماثلة أي الزبائن والمدينون الآخرون....، وقيم جاهزة وتتمثل في الموجودات وما شبهها أي خزينة الأصول، أما الموارد الدائمة (وتسمى كذلك برؤوس الأموال الدائمة) فتتمثل في رؤوس الأموال

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الفصل الثاني: الميزانية: المادة رقم 1.220"، الجريدة الرسمية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009م، ص 23

2 نفس المرجع، ص 23

3 نفس المرجع، "المادة رقم 3.220"، ص-ص 23-24

II. سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

الخاصة إضافة إلى الخصوم غير الجارية (الديون طويلة الأجل)، أما الخصوم الجارية فتتقسم إلى ديون قصيرة الأجل وخزينة الخصوم، ولمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة الملحق رقم 1⁽¹⁾.

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

2. مؤشرات التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي مقابلة سيولة الأصول بإستحقاقية الديون، ولكن باعتبار أن إستحقاقية الديون هي دوما مؤكدة، وسيولة الأصول نوعا ما عشوائية لأنها تخضع إلي مخاطر منها عدم قدرة دفع المنتج أوالمخزون، تأخر تحصيل الحقوق من الزبائن أو خطر عدم تحصيل هذه الحقوق من الزبائن، كل هذه المخاطر تستوجب وجود هامش أمان ضروري لضمان قدرة المؤسسة في دفع مستحقاتها وهذا الهامش ما يعرف برأس المال العامل. والتحليل المالي مزود بمفهومين آخرين لايقلان أهمية عن الأول وهما احتياجات رأس المال العامل والخزينة⁽¹⁾. وقبل البدء بعرض مؤشرات التوازن المالي يجب علينا أن نميز بين "التوازن المالي" و"توازن الميزانية". حيث: التوازن المالي \neq توازن الميزانية، فتوازن الميزانية يكون من خلال المعادلة الأساسية التالية: الموارد (الخصوم) = الاستخدامات (الأصول)⁽²⁾.

1.2 رأس المال العامل (FR) le fonds de roulement: يسمى كذلك رأس المال العامل الصافي الاجمالي (FR_{NG})، يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول القصيرة الأجل، ويعرف كذلك بأنه الفائض من الإستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة⁽³⁾.

أ. منظور أعلى الميزانية: يطلق المسيرون الماليون تسمية أعلى الميزانية على العناصر التالية: الأصول الثابتة ممثلة في الثبيتات، والموارد الدائمة متمثلة في رؤس الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل، ووفقا لهذا المنظور فإن رأس المال العامل FR يمثل الفرق بين الموارد الدائمة والأصول الثابتة أي:

$$\text{رأس المال العامل (FR)} = \text{الموارد الدائمة (R}_D\text{)} - \text{الأصول الثابتة (A}_S\text{)}^{(4)}$$

ب. منظور أسفل الميزانية: يعرف رأس المال العامل على أنه ذلك الفائض من الأصول الجارية بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي: FR = أصول جارية - خصوم جارية⁽⁵⁾.

ج. أنواع رأس المال العامل: توجد أربع أنواع من رأس المال العامل وهي كما يلي:

⊗ رأس المال العامل الدائم أو الصافي (FR_N): هو فائض الأموال (الموارد) الدائمة من الأصول الثابتة المخصصة لتمويل جزء من الأصول المتداولة ويحسب كما يلي:

$$\text{FR}_N = \text{أموال دائمة} - \text{أصول} \quad \left| \begin{array}{l} \text{FR}_N = \text{أصول} - \text{أصول جارية} \\ \text{د.ق.أ.} \end{array} \right. \quad \left| \begin{array}{l} \text{FR}_N = \text{أموال خاصة} + \text{د.ط.أ.} \\ \text{ثابتة} \end{array} \right.$$

1 Elie Cohen, «gestion financière de l'entreprise et développement financier», EDICEF, Paris, France, 1991, P 134

2 أكلي تودرت، "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (S.C.F 2007)", رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص85

3 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص214.

4 Claude-Annie Duplat, « Analyser et maîtriser la situation financière de son entreprise », edition Vuibert, Paris, France, 2004, p82

5 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص214.

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

⌘ رأس المال العامل الاجمالي (FR_G): يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل أي تمثل إجمالي الأصول المتداولة، ويحسب كما يلي: FR_G = مجموع الأصول المتداولة أو: FR_G = مجموع الأصول - الأصول المتداولة⁽¹⁾.

والهدف من دراسة رأس المال العامل الاجمالي (FR_G) هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

⌘ رأس المال العامل الخاص (FR_P): يعبر عن جزء من الأموال الخاصة التي تمويل الأصول المتداولة، أي أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل أيضا تمويل جزء من الأصول المتداولة، ويحسب كما يلي:

$$FR_N - FR_P = \text{أ.د.ط.أ} \quad | \quad FR_P = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \quad | \quad FR_P = \text{أصول تجارية} - \text{الديون}$$

فإذا كان رأس المال العامل الخاص موجبا فذلك يدل على أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة والعكس إذا كان سالبا.

⌘ رأس المال العامل الأجنبي (FR_E): وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب كما يلي:

$$FR_E = \text{أ.د.ق.أ} + \text{د.ط.أ} \quad | \quad FR_P - FR_G = FR_E \quad | \quad FR_E = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

إذا كان رأس المال العامل الاجمالي موجبا فهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير⁽²⁾.

2.2. الاحتياج في رأس المال العامل (BFR_G) Le besoin en fonds de roulement: تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$BFR = [\text{الأصول الجارية} - \text{القيم الجاهزة}] - [\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية}] \quad (3)$$

3.2. الخزينة (T) La Trésorerie: تسمى كذلك بالخزينة الصافية (T_{NG})، والخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين: (4)

1 مداني بن بليغث وعبد القادر دشايش، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 22.

2 نفس المرجع، ص 22.

3 اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 65.

4 عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002، ص 55-56 (بتصرف).

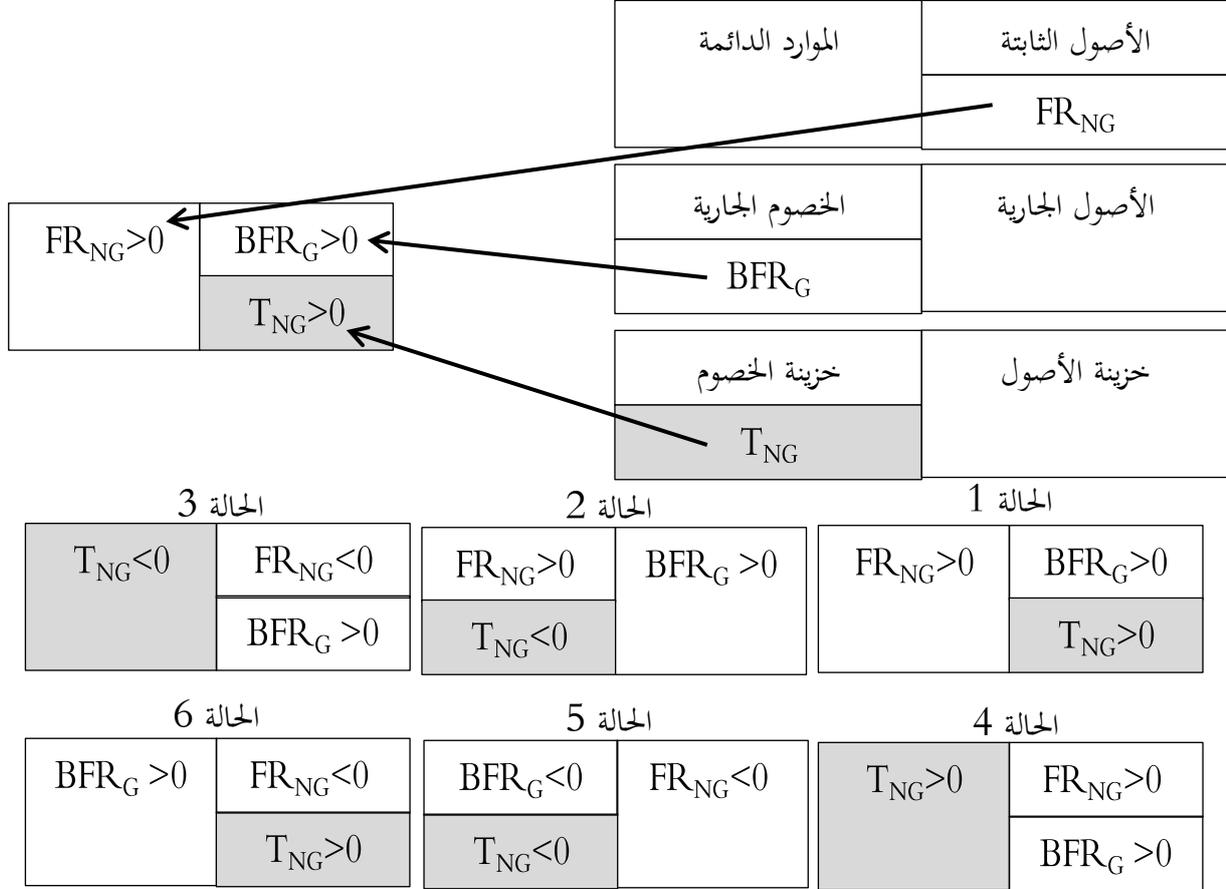
II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

$BFR_G - FR_{NG} = T_{NG}$ أو: خزينة الأصول (T_A) - خزينة الخصوم (T_P).

3. جداول التوازنات المالية (العلاقة بين: FR_{NG} و: T_{NG} و: BFR_G):

هو جدول يتكون من جانبين أحدهما يوضح الإستخدامات (T أو BFR_G) أما الجانب الآخر فيوضح الموارد (FR أو T). والشكل التالي يوضح هذا المفهوم⁽¹⁾:

رسم توضيحي 3: أهم حالات التوازن المالي



*Source: Dov Ogien, «Gestion financière de l'entreprise», Dunod, Paris, France, 2008, p: 49

توضح الحالات من 1 إلى 3 الحالات التي يكون فيها الاحتياج في رأس المال العامل موجبا، أما من 4 إلى 6 فتوضح الحالات التي يكون فيها الاحتياج في رأس المال العامل سالبا وبالتالي يعد موردا لرأس المال (RFR)، وفيما يلي شرح مختصر لكل الحالات:

☞ الحالة 1: رأس المال العامل يمول كليا دورة الاستغلال ويسمح بتحقيق فائض في الخزينة.

☞ الحالة 2: الإحتياج في رأس المال العامل ممول بواسطة الموارد الدائمة والقروض قصيرة الأجل، في هذه الحالة

نستطيع زيادة رأس المال العامل أو تخفيض الإحتياج في رأس المال العامل.

1 Dov Ogien, «Gestion financière de l'entreprise», Dunod, Paris, France, 2008, p: 48

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

⌘ الحالة 3: يتم تمويل الأصول الثابتة ودورة الاستغلال كلياً بواسطة الخزينة، هذه الوضعية غير مريحة بالنسبة للمؤسسة خاصة إذا أصبحت متكررة.

⌘ الحالة 4: يحقق رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل فائضا في الخزينة، هذه الحالة تترجم واقع أنه لا يتم توظيف فائض الخزينة (لا تشكل خطراً على المؤسسة ولكنها تمثل تكلفة فرصة بديلة).

⌘ الحالة 5: يتم تمويل جزء من الأصول الثابتة بواسطة موارد بديلة، هذه الحالة تشكل خطراً على الإستقلالية المالية للمؤسسة.

⌘ الحالة 6: يساهم الاحتياج في رأس المال العامل في تمويل جزء من الأصول الثابتة مع تحقيق فائض في الخزينة⁽¹⁾.

⌘ حالة $FR=BFR$ أي $T=0$: (الحالة المثلى للتوازن المالي) يعني أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية⁽²⁾.

4. أسباب التغيرات في رأس المال العامل وحالات العجز في الخزينة (الخلل المالي):

يمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في النقاط التالية:

⌘ أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي: وترجع إلى النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات، الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة، الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

⌘ أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي: وترجع إلى الزيادة في الأموال الدائمة نتيجة زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات، التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالتنازل، الأرباح المحققة وغير الموزعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات التي تحدث في مركز الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل لا تؤثر في حجم رأس المال العامل الصافي، لأن أي ارتفاع يحدث في الأصول المتداولة يؤدي إلى انخفاض في الديون القصيرة الأجل، فعلى سبيل المثال بيع المخزونات يؤدي إلى انخفاض في الأصول المتداولة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع في مركز العملاء بنفس القيمة إذا كان البيع بالأجل، أما إذا كانت عملية البيع نقدا فيحدث ارتفاع في الصندوق، وبالتالي هذه العملية لا تؤثر في حجم رأس المال العامل كما يمكننا الإشارة إلى أن سياسة الاهتلاكات تؤثر على رأس المال العامل، وهذا إذا استعملنا النظام المتناقص، فان رأس المال العامل يكون أكثر ارتفاعاً مقارنة مع الاهتلاك الثابت⁽³⁾.

1 Dov Ogién, «Gestion financière de l'entreprise», Dunod, Paris, France, 2008, p: 49

2 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 217

3 محمد منير شاكراً وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الثانية، دار وائر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

ويمكن تفسير الخلل المالي بسرد السيناريوهات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة، وهي خمس كما يمكن إضافة الحالة السادسة:

- ⌘ حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة (تمويل الثبيلات باستخدام موارد قصيرة الأجل)
- ⌘ حالة النمو الغير المتحكم فيه (تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكثر من الإمكانيات الحالية)
- ⌘ حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال (تباطؤ شديد في معدل دوران المخزون، منح أجل طويلة للعملاء، قبول أجل قصيرة للموردين).
- ⌘ حالة الخسائر المتراكمة: إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فان ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يليبي احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي.
- ⌘ حالة تدهور في النشاط (إنخفاض الإيرادات وإرتفاع التكاليف)⁽¹⁾.
- ⌘ حالة إفلاس عميل مهم: إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات زبون واحد، فان أي تغيير في وضعيته المالية يحدث أثارا مباشرة على وضعية المؤسسة. والشكل التالي يوضح أهم حالات العجز في الخزينة⁽²⁾:

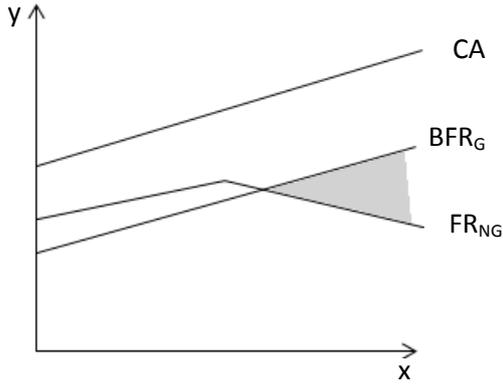
1 إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 89-91

2 نفس المرجع، ص 92

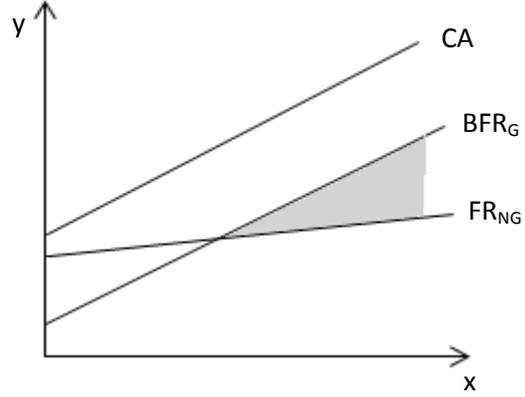
II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

رسم توضيحي 4: حالات العجز في الخزينة

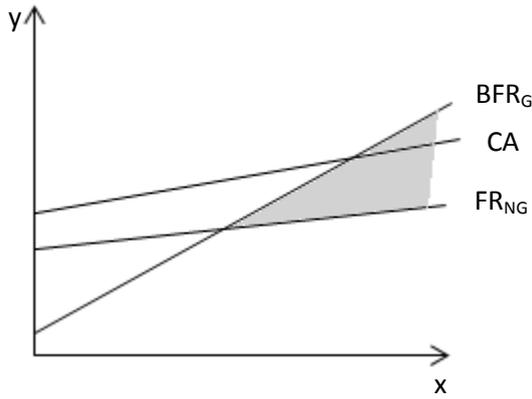
أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية



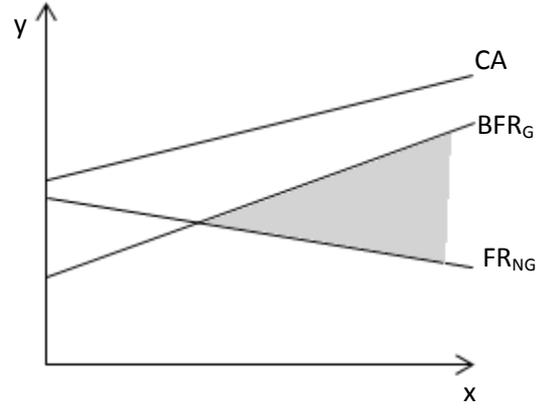
أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه



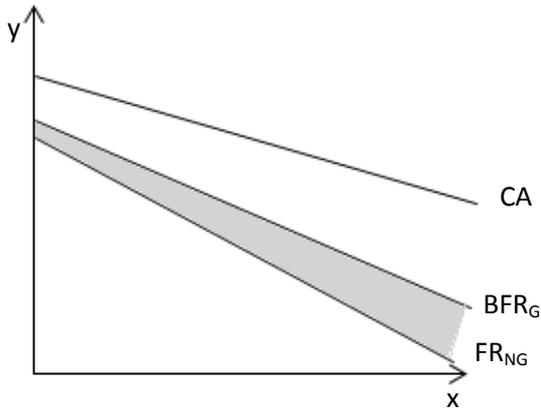
أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال



أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة



أثر المقص لحالتي تدهور النشاط وإفلاس عميل مهم



الفائض

الأرباح

y: المبلغ

x: الزمن

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

2006، ص ص 89-92

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

II.2 تشخيص الاستغلال (تشخيص وظيفة المؤسسة):

إن الانتقال إلى نظام المحاسبة المالية كان له الأثر الكبير على مستوى تشخيص وظيفة المؤسسة، حيث تم الإستغناء عن التشخيص بواسطة الأرصدة الوسيطة للتسيير (SIG)، وذلك لكون الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف، وباعتبار أن تشخيص الإستغلال يرتكز بالدرجة الأولى على حساب النتيجة، فسنستطرق في بداية هذا المبحث إلى تعريف جدول حساب النتائج وفق ما جاء في النظام المالي المحاسبي، ثم سنعرج بعد ذلك إلى المؤشرات المستنبطة من جدول حساب النتائج، والقدرة على التمويل الذاتي، وأخيرا سنلقي نظرة على كيفية تشخيص نمو النشاط.

1. مفهوم جدول حساب النتائج حسب النظام المالي المحاسبي:

جدول حساب النتائج هو كشف يلخص الأعباء والمنتجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال دورة مالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. (الملحق رقم 2)، وتظهر من خلال حساب النتائج، النتيجة الصافية للدورة المالية سواء بالربح أو الخسارة. ويجمع حساب النتائج المعلومات التالية⁽¹⁾:

⌘ الأعباء: حيث عرفها النظام المحاسبي المال كالتالي: "تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا (المنافع) الاقتصادية التي حصّلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم. كما نص (ن.م.م) على عرض التكاليف (أي الأعباء) في حساب النتائج حسب الوظيفة (أنظر الملحق رقم 2-1)، وحسب الطبيعة (أنظر الملحق رقم 2-2) في ملحق الكشوفات المالية عند الاقتضاء⁽²⁾.

⌘ تعبر عن مداخيل المشاريع التي تقوم بها الشركة مثل المبيعات، أو إيرادات تقديم الخدمات... الخ، حيث تمثل التدفقات النقدية الفعلية أو المتوقعة للشركة، والتي تنتج من البيع النهائي لمنتجاتها أو نتيجة لتأديتها لخدمة معينة*⁽³⁾.

2. المؤشرات المستنبطة من جدول حساب النتائج:

تتمثل المؤشرات المستنبطة من جدول حساب النتائج في كل من تقنية أثر المقص وآلية النقطة الميتة:

1.2 تقنية أثر المقص: أثر المقص هي آلية رياضية واقتصادية بسيطة، الهدف منها تحليل الإيرادات والمصاريف للتعرف على السلوك الحالي والمستقبلي للنتيجة، فأثر المقص ناتج عن التطور المختلف وحتى المتباين للإيرادات والتكاليف والذي يفسر التغير في النتيجة، والشكل الآتي يوضح الحالات المختلفة لأثر المقص⁽⁴⁾:

1 لخضر علاوي، "نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقاتها"، الأوراق الزرقاء للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 176

2 عبد الرحمان عطية، "المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي"، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص 81

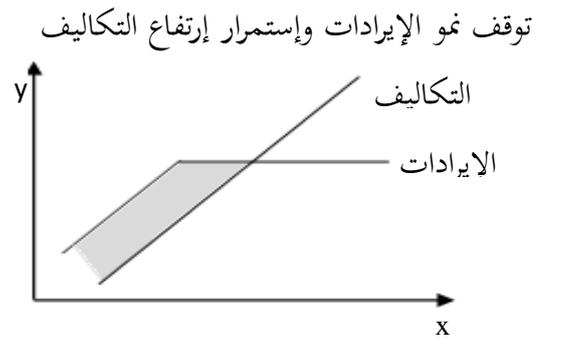
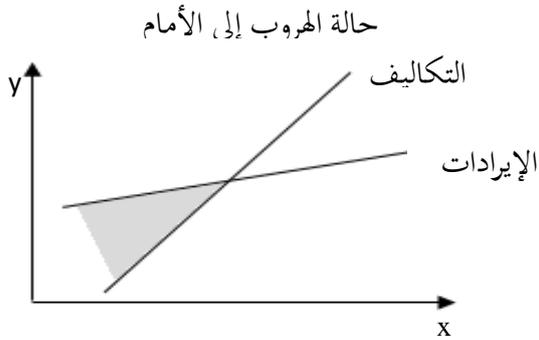
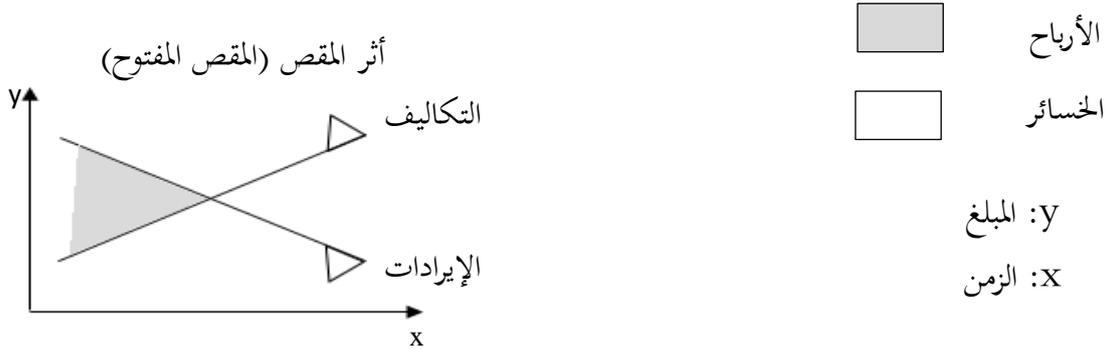
* لمعرفة حسابات الأعباء والإيرادات يرجى مراجعة مدونة حسابات المجموعة 6 والمجموعة 7 على التوالي من النظام المحاسبي المالي SCF

3 عمار بن مالك، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة متوري، فسنطينة، 2010-2011، ص 22

4 Pierre Vernimmen, «Finance d'entreprise», 11^e édition, éditions DALLOZ, paris, France, 2013, P:222

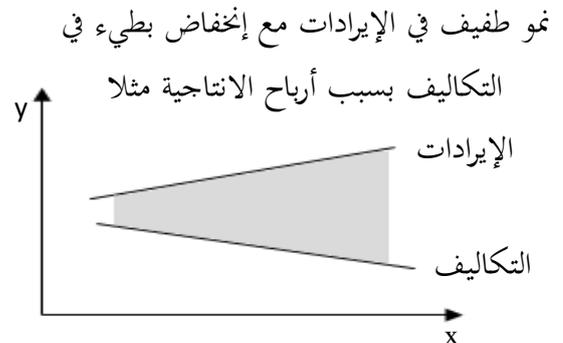
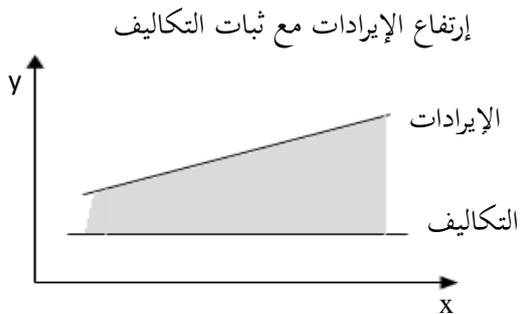
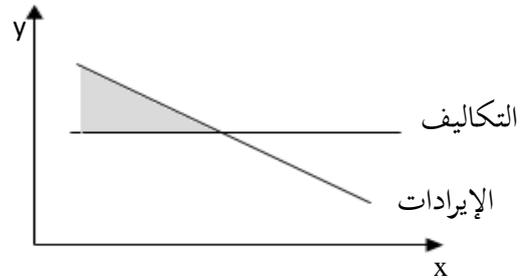
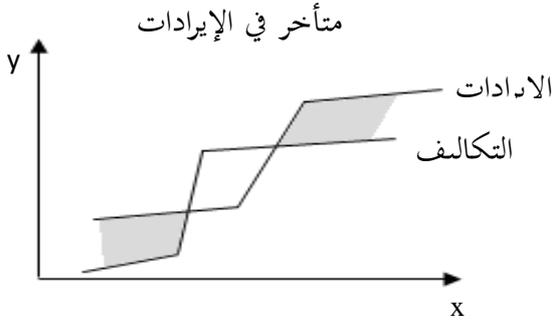
II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

*رسم توضيحي 5: الحالات الممكنة لأثر المقص



إرتفاع كبير في تكاليف عوامل الإنتاج مع إرتفاع

إنخفاض طفيف في الإيرادات مع ثبات التكاليف



*Source: Pierre Vernimmen, «Finance d'entreprise», 11^e édition, éditions DALLOZ, paris, France, 2013, P:223

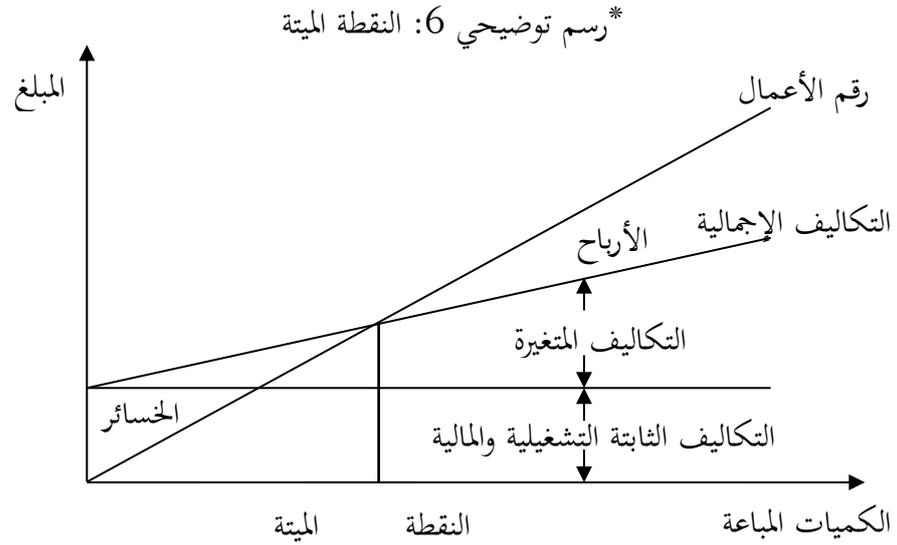
II. سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

2.2 أداة النقطة الميتة (Le point mort): تعبر النقطة الميتة عن مستوى النشاط الذي تغطي فيه الإيرادات مجتمعة نظيرتها من التكاليف، يث في هذا المستوى من النشاط تكون النتيجة حيادية (أي لاربح ولاخسارة)، ويعتمد مستوى النقطة الميتة على هيكل التكاليف في المؤسسة (أي تكاليف ثابتة أو متغيرة)، وبعبارة أخرى:

☞ إذا لم يبلغ النشاط النقطة الميتة (أي رقم الأعمال CA غير كافٍ لتغطية التكاليف)، وبالتالي تتحقق الخسائر

☞ إذا تطابق رقم الأعمال مع النقطة الميتة، فالنتيجة تكون حيادية (لايح ولا خسارة)

☞ إذا تجاوز النشاط النقطة الميتة، في هذه الحالة تتحقق الأرباح. ولتوضيح هذه الحالات سنقترح الشكل التالي:



*Source: Pierre Vernimmen, «**Finance d'entreprise**», 11e édition, éditions DALLOZ, paris, France, 2013, P:237

ملاحظة: النقطة الميتة تسمى كذلك بعبئة المردودية أو نقطة التعادل، وذلك لأن الإيرادات تتساوى مع التكاليف في هذه النقطة، كما أن هامش التكاليف المتغيرة يتساوى مع مبلغ التكاليف الثابتة، ورقم الأعمال عند هذه النقطة يسمى رقم أعمال نقطة التعادل/نقطة الصفر (ر.ع.ن) لأن النتيجة عند هذه النقطة تساوي الصفر، ويسمى كذلك رقم الأعمال الحرج، وعليه نرزم للنقطة الميتة ب: PM_e أو CA_0 ⁽¹⁾.

أ. **كيفية حساب النقطة الميتة:** إن الخطوة الأولى والضرورية في حساب النقطة الميتة، تتمثل في تصنيف التكاليف بين ثابتة ومتغيرة، وعليه فإن أساس التمييز هنا بين التكاليف يتوقف على مدة محددة، ووفق هذا المنظور يمكن أن نشير إلى أنه في الأجل الطويل: تكون كل التكاليف متغيرة مهما كانت طبيعتها ولا توجد أية مؤسسة لا تتعامل بهذا النوع من التكاليف، وفي الأجل القصير جداً (أقل من ثلاثة أشهر): تعتبر تقريبا كل التكاليف ثابتة، وطبعا باستثناء تكاليف المواد الأولية والبضائع، أما في الأجل المتوسط: فأى تكلفة يمكن أن تصبح متغيرة مثل مصاريف

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

المستخدمين...، وعليه فمستوى النقطة الميتة غير مؤكد، فهو يتوقف قبل كل شيء على المدة المحددة، فهذا المستوى عادة يتناقص مع طول فترة التحليل⁽¹⁾.

إنطلاقاً من إعتبار أن النقطة الميتة هي مبلغ رقم الأعمال الذي تتساوى فيه مبلغ التكاليف الثابتة مع الهامش على التكاليف المتغيرة، هذا الأخير (أي الهامش على التكاليف المتغيرة) تساوي الفرق بين رقم الأعمال والتكاليف المتغيرة، إذن:

$$m = M/CA \quad | \quad PM_e = CF/m \quad | \quad M = CF$$

حيث: $M =$ ه/ت.م أي الهامش على التكلفة المتغيرة
 $CF =$ ت.ت أي التكاليف الثابتة

ب. أقسام النقطة الميتة: يمكن أن يتم حساب النقطة الميتة قبل أو بعد توزيع مكافآت رأس المال، وعليه نتحصل على ثلاث أنواع من النقطة الميتة، وهي:

✂ النقطة الميتة للاستغلال (النقطة الميتة العملية): تتضمن المصاريف الثابتة والمتغيرة للإنتاج، وتستخدم لقياس استقرار النتيجة العملية.

✂ النقطة الميتة المالية: تتضمن المصاريف المالية الخاصة بالمؤسسة، تستخدم لقياس إستقرار النتيجة الجارية.

✂ النقطة الميتة الإجمالية: وتتضمن المبالغ الممنوحة للمقرضين وللمساهمين.

وتعتبر النقطة الميتة للاستغلال أكثر النقاط الميتة خطراً باعتبارها تستثني كل المكافآت على رأس المال المستثمر، في حين أن النقطة الميتة المالية تمثل النقطة الميتة الحقيقية باعتبارها لا تتضمن المكافآت على رؤوس الأموال الخاصة..، والجدول التالي يوضح الأقسام الثلاثة للنقطة الميتة⁽²⁾:

*الجدول 4: جدول النقطة الميتة:

النسبة	التعيين
CA CF CF_i CV $m = \frac{CA-CV}{CA}$	رقم الأعمال تكاليف ثابتة للاستغلال (تكاليف تشغيلية) تكاليف ثابتة مالية تكاليف متغيرة معدل الهامش على التكلفة المتغيرة
$PM_e = \frac{CF}{m}$ $\frac{CA}{PM_e} - 1$	النقطة الميتة للاستغلال وضعية المؤسسة مقارنة بالنقطة الميتة العملية ب: %

1 Pierre Vernimmen, op.cit, P:237-238

2 Pierre Vernimmen, loc.cit, P:237-238

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

$PM_f = \frac{CF+CF_i}{m}$ $\frac{CA}{PM_f} - 1$	<p>النقطة الميتة المالية</p> <p>وضعية المؤسسة مقارنة بالنقطة الميتة المالية بـ: %</p>
$PM_t = \frac{CF+CF_i+K_{CP} \times CP / (1-IS)}{m}$ $\frac{CA}{PM_t} - 1$	<p>النقطة الميتة الإجمالية</p> <p>وضعية المؤسسة مقارنة بالنقطة الميتة الإجمالية بـ: %</p>

*Source: Pierre Vernimmen, «**Finance d'entreprise**», 11e édition, éditions DALLOZ, paris, France, 2013, P:239

ج. استخدامات النقطة الميتة: إن آلية النقطة الميتة لها العديد من الاستخدامات أهمها ما يلي:

✂ تحليل وقياس مدى استقرار الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص السوق ويكل تكاليف الانتاج.

✂ تقدير القدرة الربحية الحقيقية للمؤسسة، وقياس وتحليل الفروقات بين التقديرات والانجازات.

✂ تسمح النقطة الميتة بالربط بين الاستراتيجية المالية والاستراتيجية الصناعية كما تسمح باختيار هذه الأخيرة⁽¹⁾.

3. قدرة التمويل الذاتي: تمثل قدرة التمويل الذاتي السيولة الكامنة والمتولدة عن الأنشطة الجارية (أنشطة الاستغلال)⁽²⁾ ،

1.3 طريقة حساب القدرة على التمويل الذاتي: يمكن حساب وفق طريقتين كما هو موضح في الجدولين التاليين:
*الجدول 5: حساب قدرة التمويل الذاتي حسب طريقة الطرح:

الفائض الإجمالي عن الاستغلال (EBE)	
المنتجات العملية الأخرى ح/75 (معدا ح/752)	+
الأعباء العملية الأخرى ح/65 (معدا ح/652)	-
المنتجات المالية ح/76	+
الأعباء المالية ح/66	-
العناصر غير العادية - المنتجات ح/77	+
العناصر غير العادية - الأعباء ح/67	-
الضريبة على الأرباح ح/695 وح/698	-
قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

*Source: Chantal Buisart M.Benkaci, «**Analyse financière**», BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011, p 47.

1 Pierre Vernimmen, loc.cit, P:240-243

2Jacqueline delahaye et Florence delahaye, «**finance d'entreprise: DCG6**», DUNOD, Paris, France, 2008, P103

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

*الجدول 6: حساب قدرة التمويل الذاتي حسب طريقة الجمع:

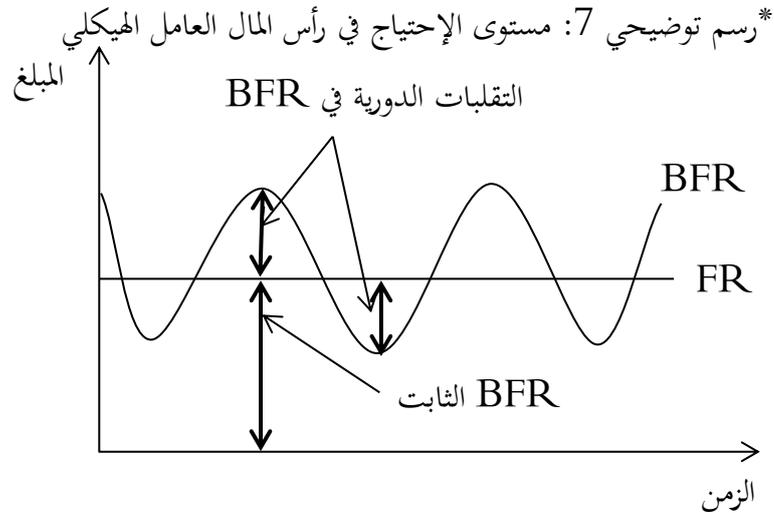
النتيجة الصافية (R_N)	
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ح/68	+
استثناء (استرجاع) عن خسائر القيمة والمؤونات ح/78	-
نواقص القيمة الناتجة عن التنازل عن الأصول العينية غير المالية ح/652	+
فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأصول العينية غير المالية ح/752	-
حصص إعانات الاستثمار المحولة إلى نتيجة الدورة ح/754	-
قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

*Source: Chantal Buisart M.Benkaci, «Analyse financière», BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011, p 48

2.3 التمويل الذاتي: يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من خلال ممارسة النشاط الخاص بالمنشأة والتي لم يتم توزيعها على أصحاب المنشأة، وبناءً على هذا المفهوم فإن: التمويل الذاتي = CAF - الأرباح الموزعة⁽¹⁾.

4. تشخيص نمو النشاط:

1.4 الإحتياج في رأس المال العامل الحقيقي (BFR الهيكلية/الأساسي و BFR الدوري/الطارئ): الأول يمثل الجزء الثابت من الإحتياج لرأس المال العامل، وحتى وإن كانت المستحقات والمخزونات والديون لا تتخلد طويلاً (سريعة الدوران) فإنها متجددة باستمرار ولها قيم دنيا تظهر بها في الميزانية، أما الإحتياج لرأس المال العامل الدوري فيتعلق بالعناصر الظرفية للموارد والاستخدامات المتداولة، والتي تتصل بالتقلبات الموسمية في النشاط أو بالعمليات الاستثنائية (مثل التنازل عن الاستثمارات)⁽²⁾.



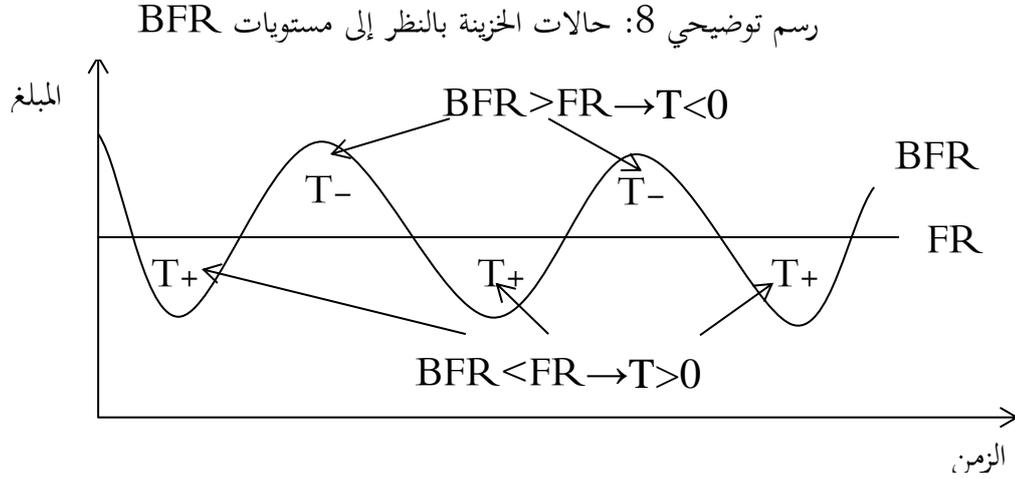
1 نبيل عبد السلام شاكور، "الأدارة الفعالة للأموال والمشروعات"، مطابع الكتب العربية، بدون ذكر لبلد النشر أو سنة النشر، ص77

2 عبد السلام بن جدو، "تشخيص التوازن المالي - تقييم ملاءة وسيلة المؤسسة من منظور اقتصادي"، محاضرات في مقياس مدخل إلى مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة 08 ماي 1945، أبريل 2012، ص97-98

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

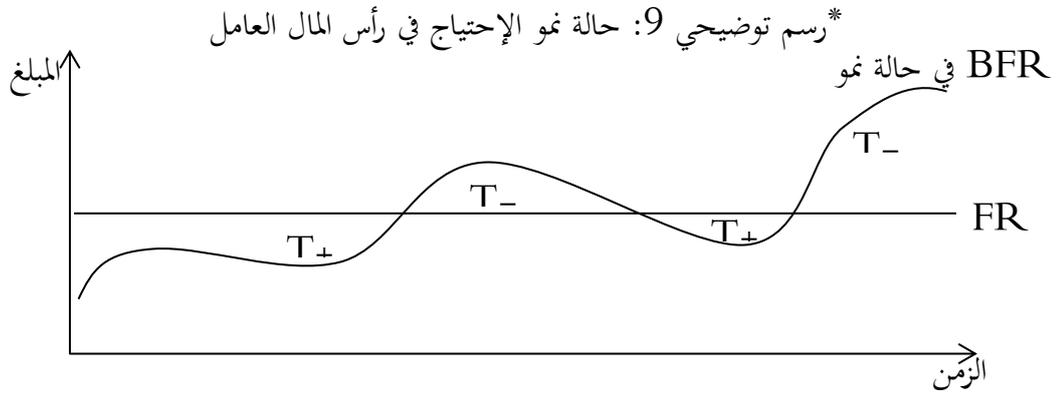
*Source: Dov Ogien, «**Gestion financière de l'entreprise**», Dunod, Paris, France, 2008, p:92

حيث أن الموارد الدائمة يجب أن تمول الإستخدامات الثابتة والجزء الهيكلي من الإحتياج في رأس المال العامل، بينما التقلبات الدورية في BFR يتم إستيعابها بواسطة الخزينة، فعملية تقدير الإحتياج في رأس المال العامل تتوقف على إنتقاء السياسة المالية، فإذا كان مستوى الإحتياج في رأس المال العامل عالياً، إن رصيد الخزينة يكون مؤقتاً سلبياً، أما إذا كان مستوى BFR ضعيفاً فهذا سيولد رصيد خزينة موجب⁽¹⁾.



*Source: Dov Ogien, «**Gestion financière de l'entreprise**», Dunod, Paris, France, 2008, p:92

وسينتج عن النمو في النشاط نمو تدريجياً في BFR. وفي النهاية، سيكون من الضروري رفع مستوى رأس المال العامل من خلال موارد دائمة إضافية. ويمكن أن يوضح الشكل التالي هذه الحالة⁽²⁾:



*Source: Dov Ogien, «**Gestion financière de l'entreprise**», Dunod, Paris, France, 2008, p:93

1 Dov Ogien, op.cit, p:92

2 Dov Ogien, loc.cit, p:93

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

ومثل هذا الاختلال شائع في المؤسسات سريعة النمو، فمن المؤكد أن عناصر الاحتياج في رأس المال العامل تنمو تناسبيا مع نمو النشاط. وبالتالي من المهم التنبؤ بالاختلال عن طريق تقدير العجز المرتقب في الخزينة لتدبير الموارد اللازمة المالية في الوقت المناسب. ومن هنا تأتي أهمية حساب الاحتياج في رأس المال العامل بعدد أيام من رقم الأعمال⁽¹⁾.

2.4 الاحتياج في رأس المال العامل المعياري: تهدف الطريقة المعيارية إلى تفادي الإختلال في نسبة النمو، وذلك بحساب الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال بما يتناسب مع الإمكانيات المالية للمؤسسة ويكون ذلك على ضوء معلومات تقديرية في إطار إعداد مخطط النمو المستقبلي. تقييم الاحتياج في رأس المال العامل بهذه الطريقة يتم بالاعتماد على سابات النتائج وأجزاء الميزانية المكونة لدورة الإستغلال (مخزون، عملاء، موردون)، ويتم التقييم على أساس النسبة $\frac{BFR}{CA}$ ، أي حساب مكونات الاحتياج في رأس المال العامل بأيام من رقم الأعمال، وذلك حسب الخطوات التالية⁽²⁾:

✂ تقييم أزمدة دوران مكونات الاحتياج في رأس المال العامل بوحدات قياس موحدة خاصة لكل مكون.

✂ تقدير معاملات الترجيح التي تسمح بإعادة تقدير أزمدة الدوران المتحصل عليها في الخطوة السابقة بوحدات قياس موحدة (يوم من رقم الأعمال)

✂ حساب أزمدة دوران الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال بأيام من رقم الأعمال، ويمكن إيجاز هذه الخطوات في الجدول التالي⁽³⁾:

(1) × (2)		معاملات الترجيح (2)	معدلات الدوران (1)	مكونات الـ BFR
الموارد	الإستخدامات			
	×	$\frac{\text{إستهلاك المواد الأولية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{متوسط مخزون المواد الأولية واللوازم} \times 360}{\text{إستهلاك المواد الأولية}}$	المواد الأولية واللوازم
	×	$\frac{\text{إتكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{متوسط مخزون البضائع} \times 360}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$	البضائع
	×	$\frac{\text{تكلفة الإنتاج التام}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة} \times 360}{\text{تكلفة الإنتاج التام}}$	المنتجات التامة الصنع
	×	$\frac{\text{تكلفة الإنتاج قيد التنفيذ}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{متوسط مخزون المنتجات قيد التنفيذ} \times 360}{\text{تكلفة الإنتاج قيد التنفيذ}}$	المنتجات قيد التنفيذ
	×	$\frac{\text{رقم الأعمال متضمن الرسم}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{العملاء} \times 360}{\text{رقم الأعمال متضمن الرسم}}$	العملاء
	×	$\frac{\text{مشتريات خارج الرسم} \times \text{معدل الرسم}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{TVA مدفوعة في نهاية النشاط} \times 360}{\text{مشتريات خارج الرسم} \times \text{معدل الرسم}}$	TVA مدفوعة

1 عبد السلام بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص 114.

2 إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، "التسيير المالي"، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 303.

3 نفس المرجع، ص 303.

II. سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

×		$\frac{\text{مبلغ المشتريات متضمن الرسم}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{مستحقات المورد} \times 360}{\text{مبلغ المشتريات متضمن الرسم}}$	المورد
×		$\frac{\text{الأجور السنوية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{أجور للدفع} \times 360}{\text{الأجور السنوية}}$	الأجور
×		$\frac{\text{مصاريف الإجتماعية السنوية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{المصاريف الإجتماعية} \times 360}{\text{المصاريف الإجتماعية السنوية}}$	المصاريف الإجتماعية
×		$\frac{\text{المبيعات} \times \text{معدل الرسم}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$	$\frac{\text{TVA مجمعة في نهاية النشاط} \times 360}{\text{المبيعات} \times \text{معدل الرسم}}$	TVA مجمعة
×××	×××	BFR المعياري = الإستهادات - الموارد = ××× يوم / رقم الأعمال خارج الرسم		

*Source: Dov Ogien, «**Gestion financière de l'entreprise**», Dunod, Paris, France, 2008, p:89

وبتحديد الإحتياج في رأس المال العامل المعياري (بأيام من رقم الأعمال)، يمكن التنبؤ بالإحتياج المستقبلي وذلك عن طريق تخفيض أزمنة دوران عناصر الإستغلال والتغير في رقم الأعمال⁽¹⁾.

II.3 تشخيص الفعالية المالية:

تعتمد المؤسسة في تشخيص مركزها المالي على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسير ومقارنة تلك العلاقات مع النسب المعيارية المستمدة من القطاع التي تنشط فيه هذه المؤسسة أو من تلك الموضوعية من قبل المؤسسة نفسها، والمتعارف عليها بين المسيرين الماليين، حيث تعرف تلك العلاقات باصطلاح النسب المالية⁽¹⁾، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك اتفاق محدد بين كتاب الإدارة المالية على عدد أو أنواع النسب المالية⁽²⁾، ويمكن ذكر أهم النسب كما يلي:

1. نسب السيولة (الملاءة قصيرة الأجل) ونسب النشاط:

1.1 نسب السيولة: تعرف أيضا بنسب قياس القوة المالية أو نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل، وتستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، والذي يعبر عادة عن مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل⁽³⁾.

أ. نسبة التداول (السيولة العادية) الأصول الجارية/الإلتزامات قصيرة الأجل، هي تلك النسبة التي تقيس مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، إذا كانت هذه النسبة أكبر من واحد معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الإلتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من واحد فالمؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول الجارية أو تنقص من الديون القصيرة الأجل⁽⁴⁾.

ب. نسبة السيولة السريعة=(الأصول الجارية-المخزون)/الخصوم الجارية، تسمح هذه النسبة بتقييم قدرة المؤسسة على مجابهة إلتزاماتها المستحقة الدفع في الأجل القصير بغض النظر عن مخزونها. وتكون هذه النسبة أكبر من 0.3 وأقل من 0.5⁽⁵⁾.

ج. نسبة السيولة الفورية=النقدية/الخصوم الجارية، تستخدم هذه النسبة لمعرفة قابلية النقدية الحرة لدى الوحدة الإقتصادية في تسديد إلتزاماتها الجارية. وتكون هذه النسبة ما بين 0.25 و0.33⁽⁶⁾.

♣ النسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى في الهيكل المالي أو الاستغلالي، وهذه القيم تأخذ من الميزانية أو من حساب النتائج أو من كليهما معا.

1 محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06/05/2013، ص08.

2 (بتصرف)

3 وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، مجلة تنمية الرافدين، عدد100، مجلد32، منشورات جامعة الموصل، العراق، 2010، ص18 (بتصرف)

4 حليلة خليل الجرجاوي، "دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص59. (بتصرف)

5 Jack FORGET, «Analyse financière De l'interprétation des états financiers à la compréhension des logiques boursières», Éditions d'Organisation, Paris, France, 2005, P102. (بتصرف)

6 وليد ناجي الحياي، "الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص54. (بتصرف)

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

2.1 نسب النشاط: وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال، ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول⁽¹⁾. حيث تتمثل أهم هذه النسب في مايلي:

أ. معدل دوران المخزون: يعد معدل دوران المخزون من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل البضاعة إلى سيولة نقدية عن طريق بيعها وتحديد درجة سيولة المخزون ويعطينا مؤشرا على جودة أو كفاءة المخزون. إن إرتفاع معدل دوران المخزون يعني أن المشروع يستثمر أموال أقل في المخزون السلعي لتحقيق حجم مبيعات معينة، ولذلك تعمل الإدارة المالية على تحفيز الأقسام المعنية في المشروع لرفع معدل هذه النسبة، ويمكن إستخراج هذا المعدل كمايلي:

$$\text{معدل دوران مخزون البضاعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}} = \text{مرة} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}}{2} = \text{متوسط المخزون}$$

وفي حال عدم توفر رصيد أول المدة يمكن أن نكتفي برصيد البضاعة آخر المدة لغرض احتساب هذا المؤشر، ولغرض الإستفادة من معدل دوران المخزون يتطلب الأمر معرفة فترة التخزين (أي مدة بقاء البضاعة في المخزن) والتي يمكن أن تستخرج كما يلي: فترة التخزين = $360 / \text{معدل دوران المخزون}$ (العلاقة عكسية بين فترة التخزين ومعدل الدوران)⁽²⁾.

سيولة المخزون السلعي = متوسط فترة التحصيل + متوسط فترة التخزين، توضح عدد أيام تحويل المخزون السلعي إلى نقدية⁽³⁾.

معدل دوران مخزون المواد الأولية = (مخزون المواد الأولية / تكلفة المواد الأولية المستهلكة HT) $\times 360 = \text{يوم}$ ، حيث:

تكلفة المواد الأولية المستهلكة = مشتريات الفترة من المواد الأولية + المخزون الأولي من المواد - المخزون النهائي من المواد

معدل دوران مخزون المنتجات التامة الصنع = (مخزون المنتجات التامة / سعر تكلفة المنتجات التامة المباعة) $\times 360 = \text{يوم}$ ، حيث سعر تكلفة المنتجات التامة المباعة = المبيعات خارج الرسم - النتيجة العمليانية⁽⁴⁾، مع العلم أن زمن التخزين الطويل يزيد من المخزون ويسبب نموا في الإحتياج في رأس المال العامل⁽⁵⁾.

1 محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص08.

2 كامل دريد آل شيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007، ص91-93

3 برنامج محاسبة البنوك والبورصات، "الفصل الرابع: التحليل المالي كأحد أدوات المحاسبة لإتخاذ قرارات الإستثمار"، متوفر على الموقع:

www.olg.bu.edu تاريخ التصفح: 2015/02/28 على الساعة: 12:50، ص198

4 Hubert de la Bruslerie, «Analyse financière: information financière et diagnostic», 3^e édition, DUNOD, Paris, France, 2006, P 221

5 Stéhané griffiths, «Gestion financière: le diagnostic financier les décisions financières», éditions Chihab, alger, 1996, P70

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

ب. معدل دوران حقوق العملاء (الذمم المدينة) = [(العملاء-تسيقات مستلمة)/المبيعات TTC] × 360 × يوم =

تأخذ الحسابات المدينة بعين الإعتبار المجموع الصافي لبند الحقوق في جانب الأصول (الزبائن والحسابات المرتبطة بهم) مع إضافة الخصومات الممنوحة وطرح التسيقات المستلمة من العملاء والمسجلة في جانب خصوم الميزانية، أما في المقام فإن إحترام مبدأ التناسب يؤدي إلى احتساب التدفق المتولد من المبيعات متضمنا الرسم على القيمة المضافة، مع التذكير أن حسابات العملاء مفوترة بمبلغ متضمن الرسم وبالتالي تظهر في أصول الميزانية بمبلغ متضمن الرسم (TTC).

ج. معدل دوران ديون الموردين (الحسابات الدائنة) = [(الموردون - تسيقات ممنوحة)/المشريات TTC] × 360 × يوم⁽¹⁾.

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد إلتزاماتها التجارية قصيرة الأجل، ويساعد معدل دوران الذمم الدائنة في إحتساب فترة دفع الذمم الدائنة بالأيام، وتسمى أيضا فترة الائتمان، لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها التجارية⁽²⁾.

د. معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات/متوسط رأس المال العامل،

تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة إستخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات، حيث يتم تحديد عدد مرات استخداماته خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي، وتحويلها إلى مبيعات. وكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف صافي المبيعات بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل هذه المبيعات. ويمكن احتساب معدل دوران رأس المال العامل باليوم، وهو ما يسمى بفترة الإحتفاظ برأس المال العامل، حسب الصيغة التالية: فترة الإحتفاظ برأس المال العامل = 360/معدل دوران رأس المال العامل⁽³⁾.

هـ. معدل دوران باقي عناصر الأصول: يمكن تمثيل معدلات دوران باقي عناصر الأصول من خلال الجدول التالي:
*الجدول 7: معدل دوران باقي عناصر الأصول

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الغير جارية}}$	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم

1 Hubert de la Bruslerie, «Analyse financière», 3^e édition, op.cit, P P 218-220

2 فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، SME للطباعة، رام الله، فلسطين، 2008، ص 64.

3 فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 61.

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

الأعمال.		
يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.	رقم الأعمال الأصول جارية	معدل دوران الأصول الجارية
تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.	رقم الأعمال الموجودات وما يماثلها	معدل دوران النقدية

*المصدر: محمد سامي لزعر، "التحليل المالية للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير

في علوم التسيير، تخصص: "إدارة مالية"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 100

2. نسب رأس المال أو المديونية (الملاءة طويلة الأجل):

هي النسبة التي تفحص قدرة موجودات المشروع على الايفاء بالديون المترتبة عليها⁽¹⁾.

أ. نسبة الإستدانة العظمى أو الإستقلالية المالية = الديون المالية/الأموال الخاصة، يجب أن تكون هذه النسبة أقل من 1، أما في حالة العكس (أكبر من 1)، فإن الديون المالية في هذه الحالة تكون أكبر من الأموال الخاصة، ما يعرض المقرضين لمخاطر بنسبة كبيرة، وكتيجة لذلك فإنهم يتدخلون في إدارة المؤسسة، فضلا على ذلك فإن هذه النسبة تسمح بقياس الصلابة المالية للمؤسسة في ظل الأوضاع المختلفة⁽²⁾.

ب. معدل القدرة على السداد = (الديون المالية/CAF) > 3 (أو 4) سنوات، تسمح هذه النسبة وبأسلوب تقديري بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وهذه النسبة لا تقوم على مقارنة قدرة التمويل الذاتي مع التدفقات المالية فحسب ولكن مع مجموع الديون، حيث تمثل هذه الأخيرة الديون طويلة ومتوسطة الأجل، مع إعتبار أن هذه النسبة يجب أن لا تتجاوز 3 (وحتى 4) سنوات لقدرة التمويل الذاتي. ويمكن أيضا حساب هذا المؤشر من خلال الفائض الإجمالي للإستغلال، مع الأخذ بعين الإعتبار الديون الصافية (في حال وجود خزينة الأصول)، وعليه تكون هذه النسبة كالتالي:

معدل القدرة على السداد = (الأستدانة الصافية/EBE) > 3. إن نسب القدرة على السداد المعتمدة على التدفقات النقدية تعد من أفضل نسب الملاءة.

ج. خطر عدم القدرة على السداد أو عدم الملاءة = (CAF / دفعات سداد الدين) < 2 (أو 3)⁽³⁾، إذا كانت هذه النسبة أقل من 1، فإن هذا يعني أن المؤسسة ستضطر إلى اللجوء إلى أموال خارجية لتسديد القروض، وهو ما

1 نورة القحطاني، "التحليل المالي"، متوفر على الموقع: www.ckfu.com تاريخ الاطلاع: 2015/02/23 على الساعة 14:30

2 Georges Legros, «Mini manuel de finance d'entreprise Cours+Exos», DUNOD, paris, France, 2010, p: 60-61

3 Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière: Information financière diagnostic et évaluation», 4^e édition, DUNOD, paris France, 2008, p : 208-209 (بتصرف)

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

يشير إلى مخاطر كبيرة بالإفلاس، إذا إستمرت على هذا الوضع. وبعض المنظمات تشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من 2، وهو ما يشكل معيار: طاقة التمويل الذاتي \leq دفعتان⁽¹⁾.

د. نسبة تغطية أو ضغط المصاريف المالية: تتكون هذه النسبة من مؤشرين، يسمح المؤشر الأول بحساب نسبة المصاريف المالية الظاهرة في جدول حساب النتائج بالمقارنة مع رقم الأعمال وتسمى هذه النسبة وفق المؤشر الأول بضغط المصاريف المالية على رقم الاعمال، وهي كالتالي: (المصاريف المالية /رقم الأعمال) ووفقا لهذه النسبة يجب أن لا تتجاوز المصاريف المالية (الفوائد) من 2% إلى 5% من رقم الاعمال، وغالبا ما يُشترط أن تكون هذه النسبة أقل أو تساوي 4% من رقم الاعمال كقاعدة عامة.

وفق المؤشر الثاني فإن نسبة التغطية تساوي: (المصاريف المالية /الفائض الإجمالي للإستغلال)، وبالطبع فهذه النسبة وفقا للمؤشر الثاني يجب أن تكون بالتحديد أقل من واحد، حيث كلما كانت هذه النسبة ضعيفة، كلما تمكنت المؤسسة بكل سهولة من تغطية أعباء الفوائد الناتجة عن الإستدانة⁽²⁾.

3. نسب الربحية والمردودية:

1.3 نسب الربحية: هذه النسب تسمح بتقدير أرباح المؤسسة من خلال حساب العلاقات المختلفة بين عناصر قائمة الدخل وبعض حسابات الميزانية⁽³⁾، حيث تعتبر الربحية من أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المنشأة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية (التشغيلية) التي يمارسها⁽⁴⁾، والجدول التالي يلخص مختلف نسب الربحية:

*الجدول 8: نسب الربحية:

نسبة	الصياغة الرياضية	تفسير النسبة
هامش صافي الربح	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$	تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من المبيعات أو الإيرادات.
هامش ربح العمليات	$\frac{\text{ربح العمليات قبل العمليات والضرائب}}{\text{المبيعات}}$	وتكون هذه النسبة بمثابة المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة، لأنه ليس لإدارة المشروع سيطرة فعلية على الفوائد والضريبة والأرباح والمصروفات الأخرى، لكن لا بد من قراءتها مع هامش صافي الربح للحصول على تفاصيل دقيقة لربحية الشركة.

1 أكلي تودرت، مرجع سبق ذكره، ص 97.

2 Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière», 4^e édition, op.cit, p: 205-206 (بتصرف)

3 Gene Siciliano, «Finance for Non-Financial Managers», The McGraw-Hill Companies, U.S.A, 2003, 105

4 وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 148.

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

تمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من كل دينار من المبيعات كمجمل للربح، كمقياس عام لكفاءة التشغيل.	صافي المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة المبيعات	مجمل الربح
تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في إستخدام الأصول لتوليد الأرباح.	صافي الربح ممتوسط مجموع الأصول	العائد على الأصول
تستخدم هذه النسبة لمعرفة العائد على العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب، ويشير إلى الأرباح الناجمة عن كل دينار من الأصول وفقا لقيمتها الدفترية، وهو ما يعرف أيضا بالقوة الإيرادية الأساسية	ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب مجموع الأصول	العائد على مجموع الأصول
هي طريقة تقليدية لقياس ربحية الشرات بواسطة رأس المال المستثمر الملموس، أي الأصول التي تساهم بشكل مباشر في عملية الإنتاج.	صافي الربح التبئبات العينية + FR	العائد على صافي الأصول

*المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، ط1، SME للطباعة، رام الله، فلسطين، 2008، ص 42-46 (بتصرف)

2.3 نسب المردودية: المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها(1):

أ. المردودية التجارية (مردودية النشاط): هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة(2).

ب. المردودية الإقتصادية (Re): المردودية الإقتصادية أو مردودية الإستغلال تقارن بين رأس المال الإقتصادي (الأصول الإقتصادية*) وتدفقات النتيجة المتولدة عن دورة الإستغلال، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال

1 محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص107.

2 مليكة زغيب وميلود بوشنقير، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص87.

* الأصول الإقتصادية = التبئبات الإجمالية الصافية + إحتياجات رأس المال العامل (BFR)

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

مؤشرين هما: الفائض الإجمالي للإستغلال (EBE) والنتيجة التشغيلية⁽¹⁾ فبالإعتماد على جدول حساب النتائج بحسب الطبيعة لدينا:

$$\frac{\text{نتيجة التشغيلية}}{\text{الأصول الإقتصادية}} = \frac{\text{EBE}}{\text{الأصول الإقتصادية}} = \text{Re}$$

يركز هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي⁽²⁾.

ج. المركبات الأساسية للمردودية الإقتصادية: يتم تفسير المردودية الإقتصادية لمؤسسة ما كتوليفة تتكون من هامش الإستغلال ومعدل دوران الأصول الإقتصادية، ويمكن إعادة كتابة معدل المردودية الإقتصادية كما يلي:

$$\frac{\text{نتيجة التشغيلية}}{\text{الأصول الإقتصادية}} = \frac{\text{نتيجة التشغيلية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الإقتصادية}}$$

⌘ النتيجة التشغيلية/رقم الأعمال: هذه النسبة تمثل معدل هامش الإستغلال، والذي يصف الطريقة الأكثر أو أقل ربحية لمبيعات المؤسسة (المردود التجاري للمبيعات)، فمعدل هامش الإستغلال يسمح بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تجيد إستغلال رقم أعمالها لتوليد الأرباح.

⌘ رقم الأعمال/الأصول الإقتصادية: هذه النسبة تمثل معدل دوران الأصول الإقتصادية، والذي يصف قدرة أصول المؤسسة الإقتصادية لتوليد رقم الأعمال.

يوضح معدل دوران الأصول الإقتصادية ومعدل هامش الإستغلال مردودية المؤسسة الإقتصادية، كما يسمحان بالقيام بتشخيص السبب الرئيسي لإنخفاض المردودية⁽³⁾. ويمكن إضافة نسبة أخرى هي النسبة الهيكلية كما يلي:

⌘ النسبة الهيكلية: تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، وذلك بمقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الإقتصادية، وتحسب إنطلاقاً من الميزانية بالعلاقة التالية: النسبة الهيكلية=الأصول الإقتصادية/الأموال الخاصة.

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة بنفس المستوى لتغطي الأصول الإقتصادية، أي تعطي فكرة حول مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الإحتياجات المالية ممثلة في الأصول الإقتصادية⁽⁴⁾.

ويستخدم بعض المحللين الماليين لدراسة المردودية الاقتصادية نسب أخرى أكثر تفصيلاً، والتي تقوم على تمييز أعمق بين الأنشطة المالية والاستغلالية للمؤسسة. وفي هذا الصدد يذكر المحلل المالي " Christophe Thibierge" النسب التي فصلها فيما يلي⁽¹⁾:

1 Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière», 4^e édition, op.cit, p: 194

2 محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص107.

3 Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière», 4^e édition, op.cit, p: 194-195

4 إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي"، ط2، مرجع سبق ذكره، ص284.

II. سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

*الجدول 9: نسب المردودية الإقتصادية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الإقتصادية الصناعية	$\frac{\text{النتيجة العمليانية}}{\text{الثبتيات الإجمالية الصافية (ماعدات الثبتيات المالية) + BFR}}$	توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد من نشاطها الاستغلالي باستخدام مجموع الأصول الإقتصادية (ماعدات الثبتيات المالية).
المردودية الإقتصادية للأصول المالية	$\frac{\text{الإيرادات المالية}}{\text{الموجودات و ما يماثلها+الثبتيات المالية الصافية}}$	تقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها المالي إلى مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المالية.
المردودية الإقتصادية الموسعة	$\frac{\text{الإيرادات المالية + النتيجة العمليانية}}{\text{الثبتيات الإجمالية الصافية + BFR + الموجودات و ما يماثلها}}$	تقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها الاستغلالي والمالي إلى مجموع الأموال المستثمرة.

*المصدر: محمد سامي لزعر، "التحليل المالية للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير

في علوم التسيير، تخصص: "إدارة مالية"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 109

د. المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة): تعبر مردودية الاموال الخاصة عن المردودية المالية بإمتياز، فهي تسمح بالمقارنة بين النتيجة الصافية ورؤوس الأموال الخاصة⁽²⁾، وتوضح مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال⁽³⁾. حيث:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = R_{cp}$$

د. المركبات الأساسية للمردودية المالية: إن المردودية المالية للأموال الخاصة يمكن تحليلها إلى 3 نسب كما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

☞ تمثل النسبة الأولى (النتيجة الصافية/رقم الأعمال) هامش الربح الصافي للمؤسسة. فهذه النسبة تبين السياسة التجارية للمؤسسة، إضافة أنه يسمح للمؤسسة بالأخذ في الحسبان الوضعية التنافسية في سوق السلع والخدمات.

☞ النسبة الثانية (رقم الأعمال/مجموع الأصول) تمثل معدل دوران مجموع الأصول والتي تسمح لنا بمعرفة الفعالية الإنتاجية للمؤسسة. كما تسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسات الناشطة ضمن نفس القطاع.

1 محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 109

2 Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière», 4^e édition, op.cit, p: 196

3 محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 107

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

⌘ أما النسبة الثالثة (مجموع الأصول/الأموال الخاصة) فتبين السياسة المالية للمؤسسة، وبدقة أكثر فهي تقيس معدل الإستدانة الخاص بالمؤسسة بإعتبار أن مجموع الأصول ممول من خلال الأموال الخاصة والديون، أي:

$$\text{مجموع الأصول} = \frac{\text{الأموال الخاصة} + \text{الإستدانة}}{\text{الأموال الخاصة}} = 1 + \text{معدل الإستدانة}$$

وللتذكير فإن معدل أو نسبة الإستدانة = الديون/الأموال الخاصة، إذا كان معدل الإستدانة موجب أو يساوي الصفر، فهذا يدل على أن المردودية المالية ترتبط بثلاث سياسات معتمدة من قبل المؤسسة:

⌘ سياسة تتعلق بهامش الربح الصافي تبين التوجه التجاري للمؤسسة في السوق.

⌘ سياسة تتعلق بمعدل دوران الأصول والناجحة عن الخيارات التقنية والصناعية المتعلقة بالإنتاجية.

⌘ سياسة تتعلق بالإستدانة والتي تلعب دورا مهما بالنسبة لقرارات التوسع التجارية والصناعية.

وبناء على ما سبق فإن: المردودية المالية = الهامش × معدل الدوران × الإستدانة⁽¹⁾.

د. الرفع التشغيلي (Levier d'exploitation): تبين هذه النسبة تأثير الأعباء الثابتة للإستغلال على المردودية الإقتصادية، وتقيس الرافعة التشغيلية العلاقة بين المخرجات، والأرباح قبل الفوائد والضرائب وبشكل محدد فإنها تقيس المستويات المتغيرة من المخرجات على الأرباح قبل الفوائد والضرائب. ولذلك فإن درجة الرافعة التشغيلية يمكن أن تقاس من خلال التغيير النسبي في الأرباح قبل الفوائد والضريبة إلى التغيير النسبي في المبيعات أي تقيس مرونة الأرباح إلى المبيعات. حيث:

$$\frac{Re/Re\Delta}{CA HT/CA HT\Delta} = LE$$

حيث: Re = المردودية الإقتصادية، LE = الرافعة التشغيلية، CA HT = رقم الأعمال خارج الرسم.

تتعلق الرافعة التشغيلية في الحقيقة بموضوع نسبة التكاليف الثابتة بهيكل التكاليف في المؤسسة على الأصول الرأسمالية بشكل كبير (الأصول الثابتة). وفي الواقع فإن درجة الرفع العالية تعني بأن أي تغيير في رقم الأعمال أو النشاط المعبر عنه نسبيا يؤدي إلى تغيير أكبر في النتيجة العملية المعبر عنها أيضا نسبيا. فمثلا إذا كنا أمام رافعة تساوي 3 وكان رقم الاعمال يتغير ب 10% فإن النتيجة العملية تتغير بمقدار = 3 × 10 = 30%⁽²⁾.

هـ. الرفع المالي (Levier financier): تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شريطة أن تحتلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية. وهذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة - نظرا للتكلفة - التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي تتعرض لها، وعليه فإن هناك حد لا ينبغي تجاوزه⁽³⁾.

1 Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière», 4^e édition, op.cit, p: 197

2 حنان بوطغان، "تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2007، ص 120-121

3 مليكة زغيب وميلود بوشنقى، مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

صيغة أثر الرفع المالي: لدينا المتغيرات التالية:

$$\begin{array}{c|c|c|c} \text{معدل الفائدة} = i & \text{أصول} = A & \text{ديون مالية} = D & \text{أموال خاصة} = C \\ \text{نتيجة صافية} = RN & \text{إقتصادية} = D+C & \text{مردودية إقتصادية} = Re & \text{معدل الضريبة} = t \\ \text{مردودية مالية} = R_{cp} & & & \end{array}$$

ولدينا: $RN = (Re \times A - i \times D) \times (1 - t)$ (النتيجة العمليانية - الفوائد) \times (معدل الضريبة)

إذن: $RN = (Re \times A - i \times D) \times (1 - t)$ ومنه فصيافة الرفع المالي بدلالة المردودية المالية يكون كما يلي:

$$R_{cp} = \frac{RN}{C} \times \frac{(Re \times A - i \times D) \times (1 - t)}{C}$$

ولتبسيط فإن $D+C=A$:

$$R_{cp} = Re \times (1 - t) + \frac{D}{C} \times (Re - i) \times (1 - t) = (1 - t) \times \left[Re + \frac{D}{C} \times (Re - i) \right]$$

حيث يتم إحتساب المردودية المالية هنا بعد الضريبة بإعتبار أن المساهمين يحصلون على أموالهم بعد الضريبة على الأرباح⁽¹⁾.

و: $(Re - i)$ تمثل الهامش بين المردودية الإقتصادية وتكلفة الإستدانة؛

D/C تمثل الرافعة المالية أو "ذراع الرافعة" وتقيس تركبة الهيكل المالي، $(Re - i) \times D/C$ تمثل أثر الرافعة المالية⁽²⁾.

وبهذا فإن: المردودية المالية = المردودية الإقتصادية + أثر الرافعة المالية⁽³⁾.

حالات الرافعة المالية: نميز بين ثلاث حالات للرافعة المالية وهي:

⊗ $0 < (Re - i)$ ، أثر رافعة مالية موجب، حيث كلما كانت المؤسسة مستدينة كلما كانت أكثر مردودا من الناحية المالية.

⊗ $0 > (Re - i)$ ، أثر رافعة سالب أو "أثر المطرقة"، حيث كلما كانت المؤسسة مستدينة كلما إنخفضت مردودية الأموال الخاصة.

⊗ $0 = (Re - i)$ ، أثر رافعة معدوم⁽⁴⁾، وهي حالة نادرة الحدوث على أرض الواقع وعندها تمول الإحتياجات المالية حصرا بواسطة التمويل الذاتي والرفع في رأس المال، في هذه الحالة لا يوجد أثر للرافعة المالية، وبالتالي تتساوى مردودية الأموال الخاصة مع المردودية الإقتصادية بعد إقتطاع الضريبة على الأرباح⁽⁵⁾.

1 Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière», 4^e édition, op.cit, p: 218

2 إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، "التسيير المالي"، ط2، مرجع سبق ذكره، ص287.

3 Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière», 4^e édition, op.cit, p: 219

4Dov Ogien, «Gestion financière de l'entreprise», 2^e édition, DUNOD, paris, France, 2011, p: 96.

5 إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، "التسيير المالي"، ط2، مرجع سبق ذكره، ص290.

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

4. نسب التمويل:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ومن بينها:

⌘ نسبة التمويل الخارجي: تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير.

⌘ نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.

⌘ نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال

المساهمين وما يلحق على تغطية الأصول الثابتة⁽¹⁾.

*الجدول 10: أهم نسب التمويل

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة التمويل الخارجي (نسبة الاقتراض)	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	ارتفاع هذه النسبة يشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة كصعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، وصعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها (احتمال التعرض للعسر المالي)، وصعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك.
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	إذا كانت نسبة التمويل الدائم > 1 أي $FR > 0$ ، هذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت نسبة التمويل الدائم < 1 ، هذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

*المصدر: مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 45-

46 (بتصرف)

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

II.4 التشخيص باستخدام جدول التمويل و جدول تدفقات الخزينة:

لقد إعتبر النظام المالي المحاسبي جدول تدفقات الخزينة مهما مقارنة بالميزانية و جدول حساب النتائج، ودليل ذلك إلزامية الإنتقال إلى تدفقات الخزينة وتصنيفها ضمن القوائم المالية، ف جدول تدفقات الخزينة يتيح لنا تشخيصا شاملا لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط، وهذا ما سنتناوله من خلال المطلب الثالث والرابع، فيما سيتم تخصيص المطلبان الأول والثاني ل جدول التمويل.

1. جدول التمويل:

يعتبر تشخيص الأنشطة المالية أمرا ضروريا للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المالية المتبعة في المؤسسة، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ويستلزم ذلك استخدام أداة يمكنها أن تعكس حركة الأموال من وإلى المؤسسة، وتزويد من يهمل الأمر بالمعلومات التي يحتاجها سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة، و يمثل جدول التمويل الأداة المطلوبة. حيث يبين هذا الأخير التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى⁽¹⁾.

جدول التمويل بسيط من حيث المفهوم ومعقد من حيث التطبيق، والمعنى أن جدول التمويل يبين الزيادة والنقصان في عناصر الميزانية كما يلي:

⌘ فبالنسبة لجانب الأصول: يقابل الزيادة في الأصول إستخدامات للموارد والعكس صحيح.

⌘ أما بالنسبة لجانب الخصوم: تقابل الزيادة في عنصر من عناصر الخصوم بزيادة مماثلة في الموارد، أما الإنخفاض فيقابله إستخدام للموارد، وكمثال على ذلك: فإن الحصول على قرض جديد ينشئ لنا موردا ولكن تسديد هذا القرض يعد إستخداما. وطبقا لهذا المفهوم يكون لدينا الجدول التالي والذي يشرح طريقة عمل جدول التمويل⁽²⁾:

*الجدول 11: جدول التمويل

الموارد	الإستخدامات
الإرتفاع في الخصوم و/أو الإنخفاض في الأصول	الإرتفاع في الأصول و/أو الإنخفاض في الخصوم

*Source: Hervé Hutin, «**La Gestion Financière**», Editions D'organisation, Paris, France, 2000, p 169

1 سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص76

2 Hervé Hutin, «**La Gestion Financière**», Editions D'organisation, Paris, France, 2000, p168

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

2. محتوى جدول التمويل:

يحتوي جدول التمويل على جزأين، يوضح الجزء الأول التغير في رأس المال العامل أما الجزء الثاني فيوضح التغير في إستخدامات رأس المال العامل.

1.2 الجزء الأول من جدول التمويل: يُظهر الجزء الأول من جدول التمويل:

⌘ الموارد الدائمة التي تحت تصرف المؤسسة خلال
⌘ الأستخدامات الثابتة والمحقة خلال نفس الدورة.
الدورة.

حيث تتمثل موارد المؤسسة الدائمة خلال الدورة، في التغير في الموارد الدائمة (R_D) بين بداية ونهاية الدورة. وفي نفس السياق، تتمثل الإستخدامات الثابتة للمؤسسة خلال الدورة في التغير في الإستخدامات الثابتة (E_S) بين بداية ونهاية الدورة. ومنه فإن تعريف رأس المال العامل الصافي الإجمالي إنطلاقاً من الموارد الدائمة (ΔR_D) والإستخدامات الثابتة (ΔE_S) يكون طبقاً للعلاقة التالية: $E_S - R_D = \Delta FR_{NG}$ وكنتيحة لما سبق نجد:

$$\Delta E_S - \Delta R_D = \Delta FR_{NG}$$

الجزء الأول من جدول التمويل يعطي التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي الموضح إنطلاقاً من الموارد الدائمة والإستخدامات الثابتة للدورة.

*الجدول 12: جدول التمويل - الجزء الأول:

المبلغ	الموارد	المبلغ	الإستخدامات
	القدرة على التمويل الذاتي للدورة إنخفاض أو تنازل عن عناصر الأصول الثابتة الرفع في الأموال الخاصة الزيادة في الديون المالية		توزيعات الأرباح المدفوعة خلال الدورة حيازة الأصول الثابتة مصاريف موزعة على عدة دورات التخفيض في الأموال الخاصة تسديد الديون المالية
	= التغير في الموارد الدائمة (+)		= التغير في الإستخدامات المستقرة (-)
ΔFR_{NG} التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي			

*Source: Jacqueline delahaye et Florence delahaye, «**finance d'entreprise: DCG6**», DUNOD, Paris, France, 2008, P181

⌘ القدرة على التمويل الذاتي (CAF): ويحسب إنطلاقاً من النتيجة الصافية (أنظر المبحث الثاني)
⌘ إنخفاض أو تنازل عن عناصر الأصول الثابتة: يمس التنازل عن التثبيتات الأصول المادية وغير المادية والمالية،
أما الإنخفاض فيمس التثبيتات المالية⁽¹⁾.

II. سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

⌘ الرفع في الأموال الخاصة: هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة، وذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل المستثمرين، وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المال، إذ تعطي فرصة أكبر لرفع رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مرودية مرتفعة لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها، كما تضمن العملية إعانات الاستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية⁽¹⁾.

⌘ الزيادة في الديون الجديدة: ضمن هذا العنصر ينبغي علينا أن نبين القروض الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة (باستثناء الإعتمادات البنكية الجارية). ويمكن حساب الديون المالية من خلال جدول حركة الحقوق والديون، أو بإستخدام العلاقة العامة التالية: ديون الدورة (ن) = ديون الدورة (ن-1) + الزيادة في الديون - تسديدات الديون

⌘ توزيعات الأرباح المدفوعة خلال الدورة: هذا يعني الأرباح الموزعة خلال الدورة والمتعلقة بالدورة السابقة، والتي تحسب إنطلاقا من جدول الأرباح الموزعة وإن لم يتوفر تحسب من خلال العلاقة التالية:

التوزيعات = نتيجة (ن-1) - الزيادة في الإحتياطيات (والترحيل من جديد)

⌘ حيازة عناصر الأصول الثابتة: والمتمثلة في الأصول المادية وغير المادية والمالية، ويجب أن نشير هنا إلى مبلغ الحيازة، أي القيمة الإجمالية، بالإعتماد على معلومات من جدول حركة التثبيتات، وإن لم يتوفر تحسب من خلال العلاقة التالية:

تثبيتات إجمالية للدورة (ن) = تثبيتات إجمالية للدورة (ن-1) + الحيازة - التنازل⁽²⁾.

⌘ مصاريف موزعة على عدة سنوات: وهي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية وإنعاش النتيجة.

⌘ الإنخفاض في الأموال الخاصة: وهي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة، وتعني تحلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسائر⁽³⁾.

⌘ تسديد الديون المالية: تشمل إهتلاكات القروض (باستثناء الإعتمادات البنكية الجارية) المطبقة خلال الدورة، ويتم حساب هذا البند إنطلاقا من جدول حركة الحقوق والديون، وإن لم يتوفر تحسب بالعلاقة التالية:

ديون الدورة (ن) = ديون الدورة (ن-1) + الزيادة في الديون - تسديدات الديون⁽⁴⁾.

1 سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص79

2 Jacqueline delahaye et Florence delahaye, op.cit, P182-183

3 سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص80

4 Jacqueline delahaye et Florence delahaye, op.cit, P184

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

2.2 الجزء الثاني من جدول التمويل (إستخدام التغير في FR_{NG}):⁽¹⁾

بمعنى أن التغير في أسفل الميزانية (التغير في BFR_G) يغطي الإحتياج بواسطة FR_{NG} الناتج في الجزء الأول من جدول التمويل وهذا ما يمكن ترجمته من خلال الزيادة أو النقصان في رصيد الخزينة إنطلاقا من المعادلة التالية:

$$\Delta BFR_G - \Delta FR_{NG} = \Delta T_{NG}$$

*الجدول 13: جدول التمويل - الجزء الثاني:

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{NG}	الإحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (2) - (1)
التغير في عناصر الأصول الجارية: - المخزون - التسبيقات والمدفوعات على الحساب - العملاء والحسابات المماثلة - التغير في المدينون الآخرون التغير في عناصر الخصوم الجارية: - التسبيقات المستلمة على الطلبات - ديون الموردين والحسابات المماثلة وديون أخرى جارية - التغير في المدينين الآخريين			
$\Delta BFR_G = \dots\dots\dots (A)$			
تغيرات الخزينة - التغير في المتاحات - التغير في ديون الخزينة			
$\Delta T_{NG} = \dots\dots\dots (B)$			
$\Delta FR_{NG} = (B) + (A)$			

*Source: Hervé Hutin, «La Gestion Financière», Editions D'organisation, Paris, France, 2000, p172(بتصرف)

بالنسبة لتغيرات الخزينة يمكن أن تكون موجبة، وهذا عندما يكون التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في إحتياجات رأس المال العامل، وتكون سالبة إذا كان التغير في رأس المال العامل أقل من إحتياجات رأس

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

المال العامل، من خلال التغيرات في العناصر الثلاثة السابقة يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقاً للعلاقة التالية⁽¹⁾:

$$\Delta BFR_G + \Delta T_{NG} = \Delta FR_{NG}$$

وأخيراً يمكن القول أن الجدولان (الجزء الأول والثاني من جدول التمويل) متممان لبعضهما البعض، فإذا نتج عن الجزء الأول من جدول التمويل مورد فإن الجزء الثاني يمثل استخداماً صافياً أو استثماراً لهذا المورد⁽²⁾.

1 سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص 81.

2Hervé Hutin, op.cit, p171

II. سيرورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

3. جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

هو قائمة مهمة كما ينص عليه المعيار الدولي الأول (IAS1) وهدفه هو إعطاء معلومات عن الخزينة نتيجة أهمية وجود السيولة وتحقيق التوازن المالي في المؤسسة. وهو جدول غير موجود في النظام القديم (PCN)، ويسمح بتفسير التغيرات التي حدثت في خزينة المؤسسة وتصنيف ثلاثة مجموعات من العناصر المسؤولة عنها (دورة الاستغلال، دورة الاستثمار، دورة التمويل)، حيث⁽¹⁾:

⌘ الأنشطة التشغيلية (دورة الاستغلال): هي الأنشطة التي تنطوي على آثار المعاملات التي تدخل في تحديد النتيجة الصافية.

⌘ الأنشطة الإستثمارية (دورة الاستثمار): تتمثل في الأنشطة المتعلقة باقتناء أو التنازل عن الأصول الثابتة وغيرها من الإستثمارات، فهذا التصنيف يسمح لنا بمعرفة ما إذا كان الكيان الاقتصادي يستثمر الأموال في الأصول طويلة الأجل التي من شأنها أن تولد الأرباح وتزيد من التدفق النقدي.

⌘ الأنشطة التمويلية (دورة التمويل): هي الأنشطة التي تنتج عن التغيرات في رأس المال والديون التجارية، فهي بذلك تمثل الأنشطة التي تؤثر على الالتزامات وعناصر حقوق الملكية⁽²⁾.

وحسب الفقرة الثامنة عشر من المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7/P18) يوجد طريقتان مقبولتان لعرض قائمة التدفقات النقدية هما الطريق المباشرة والطريقة غير المباشرة، والاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين⁽³⁾:

1.3 إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة: هذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل التحصيلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للشركة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة. ويظهر هذا الجزء من قائمة التدفقات النقدية في الملحق رقم 3-1 (أنظر الجزء الخاص بتدفقات الأنشطة العملية)⁽⁴⁾.

1 صلاح حواس، "المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF"، بدون ذكر دار النشر، الجزائر، 2012، ص202

2 Hamid CERBAH, «Tableau de flux trésorerie selon les normes comptables internationales IAS/IFRS», édition les pages bleues internationales, Algérie, 2008, p14-15. (بتصرف)

3 لمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على المرجع التالي: الشريف حاب الله وسليم طرابلسي، "القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية دراسة لمضمون قائمة التدفقات النقدية"، الملتقى الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، يومي 25-26/05/2010، ص11

4 كمال الدين الدهراوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار"، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006،

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

2.3 مراحل بناء جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة: تمر عملية بناء جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة بالمراحل التالية:

أ. تشكيل خزينة دورة الإستغلال:

⌘ الانتقال من النتيجة الصافية R_N نحو القدرة على التمويل الذاتي CAF: يمكن حساب هذا المؤشر اعتمادا على الفائض الإجمالي للاستغلال EBE، أو اعتمادا على النتيجة الصافية والتي سبق التطرق إليها.

⌘ الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال (FTPE): يتم الانتقال من القدرة على التمويل الذاتي نحو تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الاستغلال بطرح مختلف

$$\Delta BFR - CAF = FTPE^{(1)}$$

ب. تشكيل خزينة دورة الاستثمار: تؤثر خزينة دورة الاستثمار سلبيا على الخزينة في حالة الحياة (تدفقات نقدية سالبة) وعادة ما تكون عمليات الحياة مع بداية نشاط المؤسسة او نتيجة احلال الات جديدة بالات قديمة، في حين يكون تأثيرها ايجابيا لما يكون هناك تنازل عن الاستثمارات، ويمكن حساب قيم الاستثمارات الجديدة بين دورتين مختلفتين (بالاخذ معيار سنوية الميزانية) بجمع التغير في الاستثمارات مع قيمة مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة، أي:

$$\Delta I = \text{مخصصات الإهتلاكات} + \text{خسائر القيمة}$$

$$\text{إذن: تدفق الخزينة المتاح (FTD)} = FTPE - \text{الإستثمارات الجديدة}^{(2)}$$

ج. تشكيل خزينة دورة التمويل: تتكون دورة التمويل من دورتي الاستدانة ورأس المال، فالمؤسسة تلجأ الى هذه الدورة في حالة عدم تغطية خزينة دورة الاستغلال لدورة الاستثمار.

⌘ خزينة الاستدانة: وتتكون من تدفقات موجبة وتدفقات سالبة، التدفقات الموجبة تتمثل في الحصول على قروض جديدة، اما التدفقات السالبة فتتمثل في تسديد تكاليف هاته القروض.

⌘ خزينة رأس المال: ويتمثل شقها الايجابي على الخزينة في رفع رأس المال، أما شقها السلبي فيتمثل في توزيع مكافاة رأس المال، إذن: رفع رأس المال = التغير في رؤس الأموال الخاصة (ΔC_P)، ومنه الخزينة النهائية تكون كما يلي⁽³⁾:

*الجدول 14: جدول تدفقات الخزينة

N+2	N+1	N	البيان
-----	-----	---	--------

1 جمال حود ميسة وعبد القادر دشاوش، "قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07): بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مجمع SAIDAL"، متوفر على الموقع: manifest.univ-ouargla.dz تاريخ التصفح: 2015/02/26 على الساعة: 10:47

2 ربيع بوضيبي العايش آخرون، "جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي SCF"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 05-06/05/2013، ص 10

3 نفس المرجع، ص 10-11

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

			النتيجة الصافية (+) مخصصات الإهلاكات وحسائر القيمة = القدرة على التمويل الذاتي (CAF) (-) التغير في الإحتياج في رأس المال العامل ΔBFR_G
			أ = تدفق الخزينة الناتج عن عمليات الإستغلال
			نفقات الإستثمارات (-) التنازل عن الإستثمارات
			ب = تدفق الإستثمار
			أ - ب = تدفق الخزينة المتاح بعد الضريبة والمصاريف المالية
			الرفع في الاموال الخاصة (-) مكافآت رأس المال
			قروض جديدة (-) تسديد القروض
			ج = الإنخفاض في الإستدانة الصافية
			= تسديد القروض (-) القروض الجديدة (+) التغير في التوظيفات المالية (+) التغير في المتاحات

*المصدر: إياس بن ساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 142

3.3 العلاقات المالية للتوازن: يتشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض (أنظر الملحق 3):

☞ تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال: "A" وتدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B"
☞ تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C"

☞ التغير في الخزينة: حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي: $D=A-B+C$

ولكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكثر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: $A-B+C=0$. يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

⌘ إذا كان $A-B > 0$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم إيجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية⁽¹⁾.

⌘ إذا كان $A-B = 0$: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ انه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

⌘ إذا كان $A-B < 0$: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال⁽²⁾.
إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي، فان أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن أن تؤدي إلى جعل الرصيد "A-B" سالبا، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من اجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق وبالتالي المحافظة على بقاءها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة المناعة (حالة عدم المناعة المالية)⁽³⁾.

1 محمد سامي لزعر، "التحليل المالية للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: "إدارة مالية"، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 120-121.

2 نفس المرجع، ص 120-121

3 جمال حود ميسة وعبد القادر دشاوش، مرجع سبق ذكره، متوفر على الموقع: manifest.univ-ouargla.dz تاريخ التصفح: 2015/02/26 على الساعة: 10:47

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

4. المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية: توفر قائمة التدفقات النقدية مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تكون أداة مهمة في تشخيص وكذا قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات جدول حسابات النتائج وبيانات التدفقات النقدية، وهذا ما أكدته دراسة (1988 Lielke and Giacomin) ويمكن أن نستعرض مجموعة من المؤشرات هي:

1.4 مقاييس جودة الربحية: وتتمثل في:

☞ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل)

☞ مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) ÷ صافي الدخل
توضح هاتين النسبتين مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

☞ نسبة التدفق النقدي = جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي المبيعات، وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية وعموما تهدف المؤشرات الثلاثة إلى تحديد مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية.

2.4 مقاييس جودة السيولة: وتتمثل أهمها في:

☞ نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

توضح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

☞ مؤشر التدفقات النقدية الضرورية: وتقاس هذه النسبة انطلاقا من العلاقة التالية:

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل)، يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

☞ نسبة الائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، تدل النسبة الأخيرة على تسديد الفوائد اعتمادا على نقدية الأنشطة التشغيلية وأي ارتفاع لهذه النسبة يدل الى مشاكل في ندرة السيولة⁽¹⁾.

1 مفيدة بجاوي وعبد الرزاق عريف، "أثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على التحليل المالي بالمؤسسة"، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010، بدون ترقيم للصفحات.

II. سيورة التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

3.4 مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، من بين هذه النسب مايلي:

⌘ نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين/صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى.

⌘ نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = متحصلات الفوائد والتوزيعات / صافي التدفقات النقدية الداخلة من

الأنشطة التشغيلية، تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية.

⌘ نسبة الاتفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، وكذلك زيادة الاستثمارات

المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة⁽¹⁾.

1 محمد منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

من خلال هذا الفصل رأينا أن تشخيص الوضعية المالية يعتمد على دراسة المؤسسة من خلال بعدها المالي والذي يسمح بالحكم عن الحالة المالية للمؤسسة في الوقت الحاضر من أجل تحديد أهدافها مستقبلا وبالتالي معرفة مركزها المالي وذلك عن طريق استعمال أداة تسييرية فعالة التي تساعد في تقديم المعلومات التي يحتاجها المشخص لاستخراج نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي ومن تم القيام بالتصحيحات وإعداد مخططات التعديل وهذه الأداة تتمثل في أدوات التحليل المالي الساكن والديناميكي.

هذا الأخير يعتمد بدوره على أداة ضرورية هامة تتمثل في القوائم المالية المعدة طبقا للنظام المالي المحاسبي (SCF) والتي من خلالها يتمكن المشخص من إعداد مؤشرات هامة ألا وهي مؤشرات التوازن المالي التي تساعد في تشخيص الوضعية المالية إضافة إلى هذه المؤشرات نجد أنه يعتمد على النسب المالية وذلك من أجل تشخيص الفعالية وتعتبر النسب من الأدوات الأساسية للرقابة وتقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى الإعتماد على جدول تدفقات الخزينة وجدول التمويل.

III. تشخيص

الوقعية المالية في المؤسسة

المطراجات

والمطراجات النارية

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، ولما كان الاكتفاء بهذا الجانب دون الانتفاع به مجرد ترف فكري، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين المعارف العلمية النظرية مع الواقع العملي. وقد وقع اختيارنا على مؤسسة "سيكما" للدراجات والدرجات النارية، وذلك نظرا لتوفرنا على معلومات سابقة تفيد بأن هذه المؤسسة تعاني من العديد من المشاكل الهيكلية.

وستتناول في هذا الفصل "تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدراجات والدرجات النارية"، من خلال عرض المؤسسة، ثم إسقاط أدوات التشخيص المالي وطرق المعالجة التي تعرضنا لها في الجانب النظري على واقع المؤسسة في حدود ما سمحت به المعطيات المحصل عليها بخصوص المؤسسة.

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدراجات والدراجات النارية

1.III تشخيص التوازن المالي لمؤسسة "سيكما":

1. إطلالة عامة على المؤسسة موضوع الدراسة:

1.1 تاريخ المؤسسة والهيكلة التنظيمي لها:

المؤسسة العمومية الإقتصادية للدراجات الهوائية والنارية والتطبيقات (باختصار سيكما)، ناتجة عن إعادة هيكلة شركة سوناكوم (الشركة الوطنية لصنع الآلات الميكانيكية). أنشأت في 08 أبريل 1990 كشركة أسهم برأسمال قدره: 280 950 000 دج تحوزه كليا الشركة القابضة للميكانيكا. ومؤسسة سيكما هي عبارة عن مركب صناعي كائن بقلمة (على بعد 60 كم من عنابة)، شيد سنة 1970 (سوناكوم سابقا) على أرضية مساحتها 135 000 م² (منها 28 000 مغطاة). بعد أن عرفت المؤسسة أوجها في 1987 ببيع 50 000 دراجة نارية و46 000 دراجة هوائية عانت مؤسسة "سيكما" بعد ذلك من الآثار المترتبة للإلزامية للمنافسة القوية، إذ باعت في 1996: 413 3 دراجة نارية و 9 453 دراجة هوائية وفي سنة 1998 باعت 6 904 و 16 093 دراجة نارية وهوائية على التوالي.

وللخروج من التوقع التي لازمته، بذلت "سيكما" جهودا ضخمة متعددة الأشكال:

⌘ طرح منتجات جديدة في السوق ⌘ ديناميكية المبيعات

⌘ التحكم في المصاريف سيما التعداد وكتلة الأجور

هذه الجهود مكنتها من إستئناف النمو في 1997 وتحقيق الأرباح في 1999.

تتكون الطاقة الصناعية والتجارية لكؤسسة "سيكما" من:

⌘ قذوة الإنتاج النظرية لزمرة واحدة: 30 000 دراجة نارية، 34 000 دراجة هوائية، 5 000 محرك ساكن،

15% قطع غيار مناسبة

⌘ نظام توزيع متزن عبر التراب الوطني متكون من 4 وحدات تجارية، ونقطتي بيع وشبكة ثانوية بأزيد من 300

عنوان معتمد.

وتتكون المؤسسة من عدد من الورشات كما يلي:

⌘ الورشة 1: الحدادة-السباكة-معالجة الحرارة ⌘ الورشة 2: التقطيع-التلحيم-السبك-الألات الخاصة

⌘ الورشة 3: الفرز-التجفيف-التجليخ ⌘ الورشة 4: المخروط الآلي-المخروط النصف آلي-المخروط المرقم

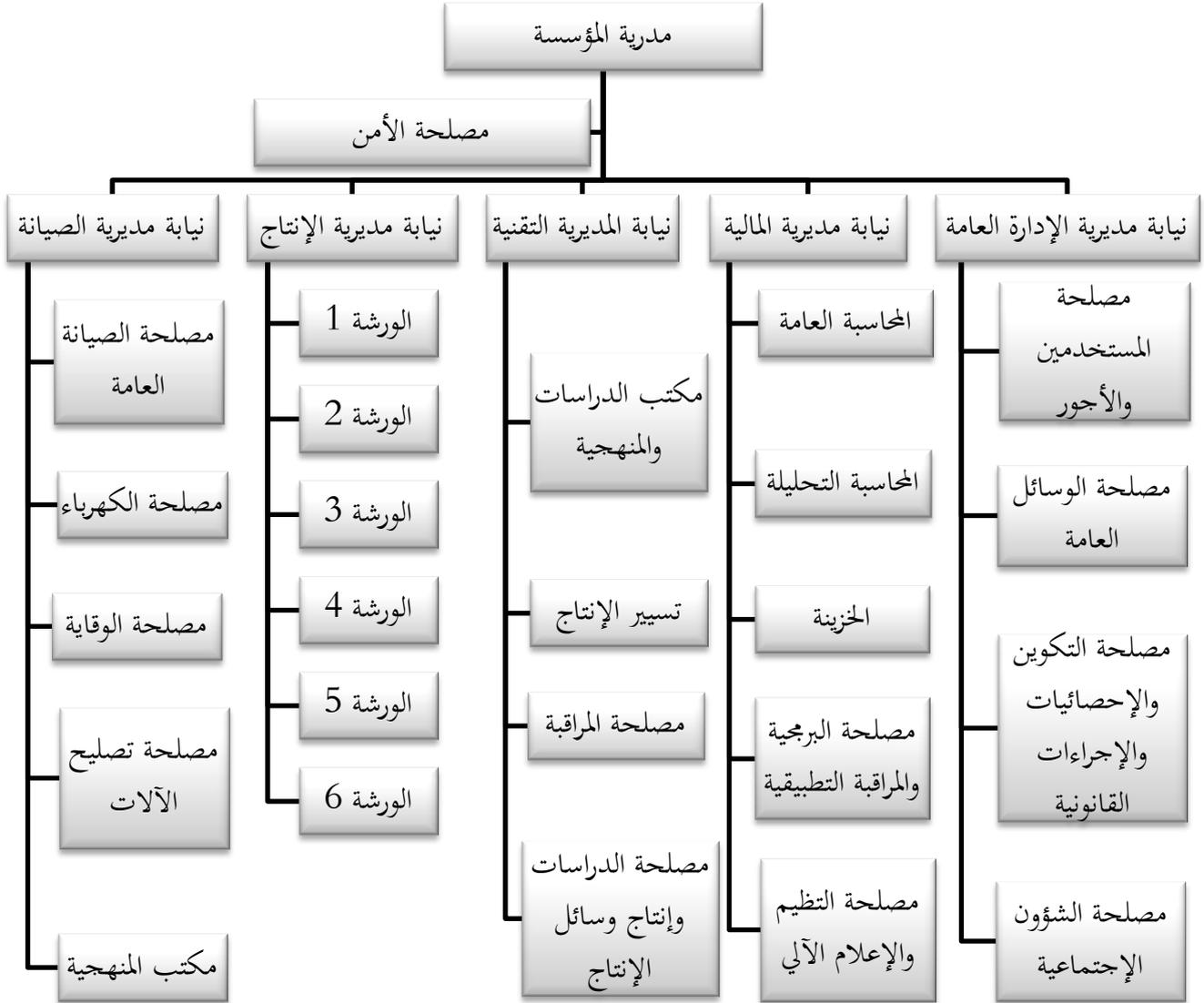
⌘ الورشة 5: التحليل الكهربائي-الصقل-التنظيف-الدهن

⌘ الورشة 6: تركيب المحرك-تركيب الدراجات الهوائية والدراجات النارية-تركيب دراجات المعاقين

وللتوضيح أكثر نقترح الهيكل التنظيمي التالي:

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

*رسم توضيحي 10: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "سيكما"



*المصدر: قسم المحاسبة التحليلية

2.1 أهداف المؤسسة وإستراتيجيتها:

أ. الأهداف المنشودة: أدت حالة السوق الجديدة والإحتمالات الحديثة العهد للإدارة العمومية بالجزائر، بأن تحدد مؤسسة "سيكما" لنفسها الأهداف الآتية:

⊗ تحسين مردودية المؤسسة ⊗ الوصول لأسواق إقليمية ودولية ⊗ تحسين موقع المؤسسة بالسوق الجزائرية

ب. السوق: مراعاةً للإنعاش العام للإقتصاد الجزائري وإستعادة مؤسسة "سيكما" للسوق، إحتمالات

مبيعاتها هي:

*الجدول 15: إحتمالات المبيعات لمؤسسة سيكما:

آفاق ما بعد 2004 (بالوحدات)	آفاق 2003-2000 (بالوحدات)
-----------------------------	---------------------------

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدراجات والدراجات النارية

45 000	20 000	دراجات نارية
150 000	75 000	دراجات هوائية
4 000	2 000	منتجات أخرى*

*المصدر: قسم المحاسبة التحليلية

ج. مؤهلات "سيكما": توفرها على:

⌘ مركب صناعي قوي، جيد الموقع ومرتبطة بشبكة نقل هائلة ومتشعبة، مجهز بآلات شاملة تغطي جميع التكنولوجيات الضرورية، مع إمكانية تطوير قاعدتها الصناعية.

⌘ أفواج بتأهيل عالي إثر تكوين أصلي ومستمر مع عمل ميداني طويل.

⌘ تكلم في التقنيات القاعدية (ميكانيكا، لحام، تطريق على البارد، سباكة ألومنيوم، معالجات حرارية سطحية وتركيب).

⌘ بنية تجارية منسجمة لتغطية عبر التراب الوطني وأسعار إقتصادية قابلة للمناقشة.

د. المحاور الإستراتيجية للتنمية: لبلوغ الأهداف التي تتوخاها مؤسسة "سيكما" يفرض عليها:

⌘ تكييف المنتجات بالسوق: تجديد المنتجات وتوسيعها.

⌘ إقتناء طرق ووسائل إنتاج جديدة (مراكز الإستصناع وورشات مرنة) بغية إعطاء أداة الإنتاج مرونة وقوة أكثر.

⌘ تحسين الهياكل وخدمات ما بعد البيع، تطوير وتصدير منتجات ريفية.

ه. الإستعانة بالشراكة: وذلك بهدف:

⌘ دعم قواعد نموها بصفة أكيدة وثابتة.

⌘ تمكين المؤسسة بوضع منتجات قابلة المنافسة من جهة الجودة والأسعار في السوق الوطنية والدولية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن مؤسسة "سيكما" تمنح مكانة مرموقة للشراكة مع متعاملين أكانوا مواطنين أو

أجانب، فمؤسسة "سيكما" متفتحة لكل نوع من الشراكة:

⌘ الإدارة، وعقود للمدى الطويل للتمويل أو الخدمات فيما يخص التركيبات.

⌘ المساهمة في رأسمال الشركة، وإنشاء شركة فرعية مشتركة.

⌘ شراء علامات وترخيصات لصنع منتجات متممة لصانعي العلامات...

3.1 الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة "سيكما" في السنوات 2012-2013-2014 على التوالي:

* الجدول 16: الميزانية المالية المختصرة

2014	2013	2012	الأصول (الإستخدامات)
------	------	------	----------------------

* مركبات بمحرك للموعافين، كراسي متنقلة، دراجات، نقلات

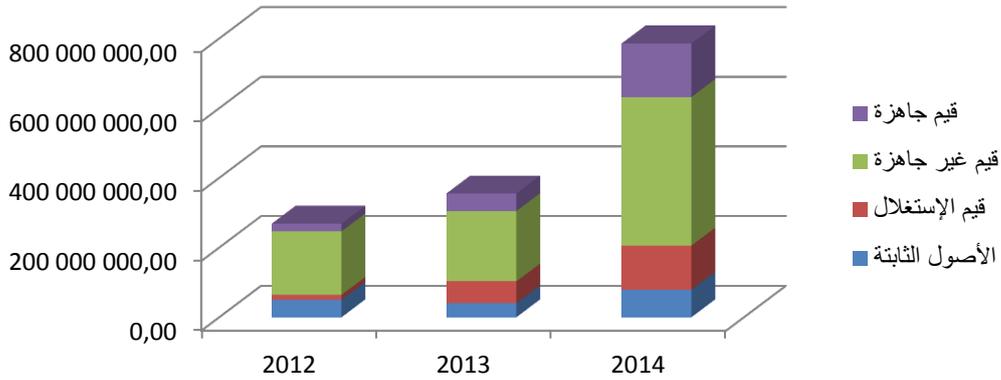
III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

79 230 273,46	40 187 424,89	50 047 572,28	الأصول الثابتة
126 382 335,10	62 756 069,82	14 173 215,81	قيم الإستغلال
426 429 057,09	201 880 264,98	182 358 397,70	قيم غير جاهزة
153 219 688,61	50 415 224,94	21 852 697,67	قيم جاهزة
706 031 080,80	315 051 559,74	218 384 311,18	أصول جارية
785 261 354,26	355 238 984,63	268 431 883,46	المجموع الإجمالي للأصول

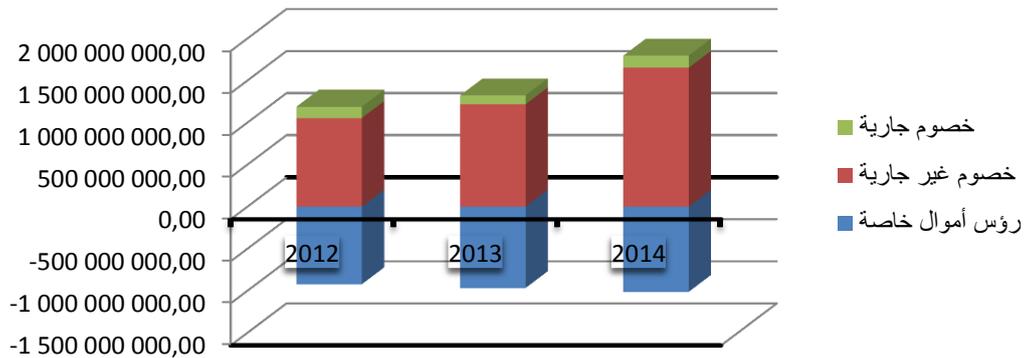
2014	2013	2012	الخصوم (الموارد)
-1 011 289 400,06	-967 464 390,26	-920 724 709,23	رؤوس أموال خاصة
1 651 911 960,95	1 216 334 645,51	1 054 517 283,88	خصوم غير جارية
640 622 560,89	248 870 255,25	133 792 574,65	أموال دائمة
144 638 793,37	106 368 729,38	134 639 308,81	خصوم جارية
785 261 354,26	355 238 984,63	268 431 883,46	المجموع الإجمالي للخصوم

*المصدر: المديرية العامة للدرجات والدراجات النارية (بتصرف)

*رسم توضيحي 12: تطور استخدامات المؤسسة خلال 2012-2014



*رسم توضيحي 12: تطور موارد المؤسسة خلال 2012-2014



*المصدر: الميزانية المالية لمؤسسة سيكما لسنة 2013-2014

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

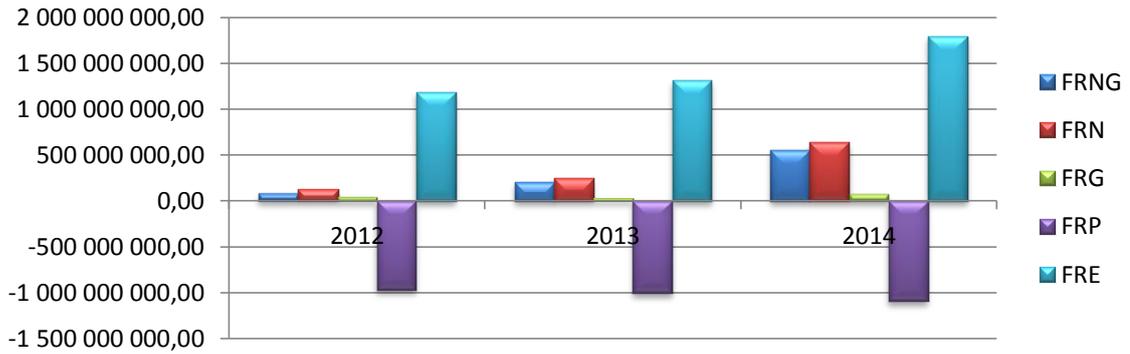
2. دراسة رأس المال العامل (FR):

*الجدول 17: رأس المال العامل (FR) للسنوات 2012-2013-2014

FR				
2014	2013	2012	القانون	
561 392 287,43	208 682 830,36	83 745 002,37	من أعلى الميزانية	FR _{NG}
561 392 287,43	208 682 830,36	83 745 002,37	من أسفل الميزانية	
640 622 560,89	248 870 255,25	133 792 574,65	أخ + د.ط.أ	FR _N
79 230 273,46	40 187 424,89	50 047 572,28	أصول - أج	FR _G
-1 090 519 673,52	-1 007 651 815,15	-970 772 281,51	أخ - أث	FR _P
-1 090 519 673,52	-1 007 651 815,15	-970 772 281,51	أ.ج - د	
-1 090 519 673,52	-1 007 651 815,15	-970 772 281,51	FR _{NG} - د.ط.أ	
1 796 550 754,32	1 322 703 374,89	1 189 156 592,69	د.ق.أ + د.ط.أ	FR _E
1 796 550 754,32	1 322 703 374,89	1 189 156 592,69	خ - أ.خ	

*المصدر: الميزانية المالية لمؤسسة سيكما لسنة 2013-2014

*رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة



*المصدر: الميزانيات المالية للمؤسسة للسنوات 2013-2014

3. إحتياجات رأس المال العامل (BFR)، الخزينة الصافية (T_N):

*الجدول 18: الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة للسنوات 2012-2013-2014

BFR				
2014	2013	2012	القانون	
408 172 598,82	158 267 605,42	63 609 082,25	[أ.ج - ق.ج] - [د.ق.أ - ق.م.]	
T				
2014	2013	2012	القانون	

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

153 219 688,61	50 415 224,94	20 135 920,12	خزينة الأصول - خزينة الخصوم
153 219 688,61	50 415 224,94	20 135 920,12	FR-BFR

*المصدر: الميزانية المالية لمؤسسة سيكما لسنة 2013-2014

تبعاً لهذه النتائج فإن جدول التوازن المالي للمؤسسة يكون كمايلي:

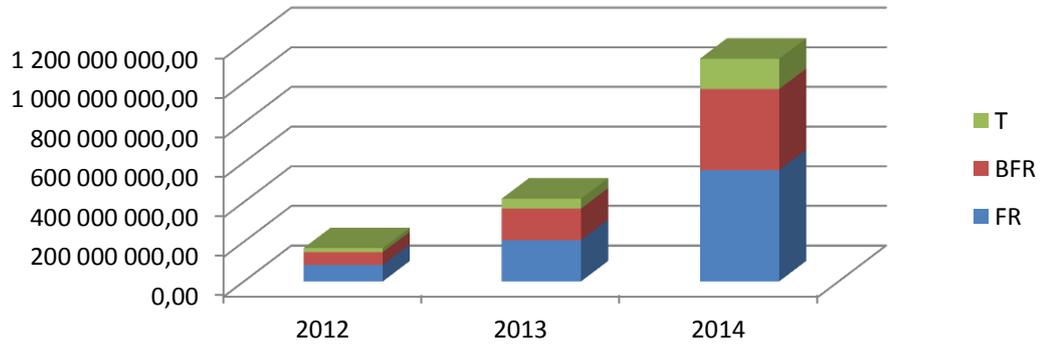
*رسم توضيحي 14: جدول التوازن المالي لمؤسسة سيكما للسنوات 2012-2013-2014

2012	→	83 745 002,37=FR _{NG}	63 609 082,25=BFR _G
			20 135 920,12=T _{NG}
2013	→	208 682 830,36=FR _{NG}	158 267 605,42=BFR _G
			50 415 224,94=T _{NG}
2014	→	561 392 287,43=FR _{NG}	408 172 598,82=BFR _G
			153 219 688,61=T _{NG}

*المصدر: الميزانيات المالية للمؤسسة لسنوات 2013-2014

للتبسيط أكثر نقترح الشكل البياني التالي:

*رسم توضيحي 15: مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.



*المصدر: الميزانيات المالية للمؤسسة للسنوات 2013-2014

4. تفسير النتائج:

من خلال جدول التوازن المالي يمكن القول أن رأس المال العامل يمولى دورة الإستغلال كلياً ويسمح بتحقيق فائض في الخزينة، وكملاحظة أولية نجد أن هناك تقارب بين رأس المال العامل (FR) والإحتياج في رأس المال (BFR_G) بينما نجد أن الخزينة (T_{NG}) ثابتة نسبياً. وفيمايلي تعليق على كل عنصر من عناصر التوازن المالي بالتفصيل:

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

1.4 رأس المال العامل (FR):

أ. رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FR_{NG}):

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الدائم) موجب خلال السنوات 2012-2013-2014 وهذا يعني أن الأموال الدائمة كافية لتمويل الأصول الثابتة ومبدأ التوازن المالي أسفل الميزانية يشترط أن تكون د.ق.أ مغطاة بالأصول الجارية وهذا ما هو محق حيث نميز أنه خلال ثلاث سنوات إرتفع FR_{NG} وهذا راجع إلي:

⊗ الحصول على ديون طويلة الأجل، الزيادة في رؤس الأموال الخاصة، التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالرغم من حيازة أصول ثابتة جديدة عام 2014. هذا من منظور أعلى الميزانية.
⊗ من منظور أسفل الميزانية، يرجع إرتفاع FR_{NG} إلى إرتفاع الأصول الجارية لتغطي الحجم المتزايد للديون قصيرة الأجل.

ب. رأس المال العامل الصافي (FR_N):

نلاحظ من خلال النتائج الأولية أن رأس المال العامل الصافي FR_N موجب خلال الثلاث سنوات مايدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مايعني قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند تاريخ إستحقاقها وبالتالي القدرة على مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب إضطرابات تحدث في دورة الإستغلال.

ج. رأس المال العامل الإجمالي (FR_G):

من خلال الجداول أن رأس المال العامل الأجنبي FR_G في إرتفاع مستمر حيث كان عام 2012 بقيمة 50 047 572,28 دج، ليستمر في الإرتفاع إلى أن وصل إلى 79 230 273,46 عام 2014، وهي زيادة معتبرة تعود إلى حيازة المؤسسة لتثبيات جديدة عام 2014.

د. رأس المال العامل الخاص (FR_p):

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الخاص FR_p سالب خلال 3 سنوات ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بالأموال الخاصة، وهو مايفسر لجوء المؤسسة للإستدانة، كما يمكن ملاحظة أن المؤسسة تقوم بتغطية الديون طويلة ومتوسطة الأجل بواسطة الأصول الجارية

هـ. رأس المال العامل الأجنبي (FR_E):

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب مما يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل لتمويل نشاطها، هذا الإرتفاع في الديون طويلة وقصيرة الأجل قد يخلق للمؤسسة مشكل مديونية في حال عدم قدرتها على التسديد في آجال الإستحقاق.

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

2.4 الإحتياج في رأس المال العامل (BFR_G):

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم إحتياجات رأس المال العامل BFR_G موجبة في كل سنوات الدراسة حيث يقدر هذا الإحتياج عام 2012 ب: 63 609 082,25 دج، ليرتفع عام 2013 إلى 158 267 605,42، ويواصل الإرتفاع ليصل سنة 2014 إلى 408 172 598,82 دج، وسبب هذا الإرتفاع يعود إلى إرتفاع قيمة إحتياجات التمويل وقيمة موارد التمويل، هذه الوضعية تفسر التسيير السيء للمؤسسة في ما يخص سياسة تحصيل الحقوق بالرغم من زيادة قيمة المبيعات، وهذا ما يتطلب من المؤسسة القيام بتخفيض إحتياجات التمويل عن طريق تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

3.4 الخزينة الصافية (T_{NG}):

من خلال الجدول السابق نلاحظ إرتفاع قيمة الخزينة في سنة 2013 بقيمة 224,94 415 50 لتقفز إلى 153 219 688,61 في سنة 2014 غير أن هذا المؤشر يدل على أننا هناك سيولة مجمدة وغير مستغلة من قبل المؤسسة.

كحوصلة لما سبق يمكن القول أن المؤسسة متوازنة من الناحية المالية إلا أنها أخلت بشرط الملاءمة بين سيولة الأصول وإستحقاقية الخصوم وهو ما يظهر لنا من خلال رأس المال العامل الخاص حيث قامت بتغطية ديونها المتوسطة وطويلة الأجل بواسطة أصولها الجارية

III.2 تشخيص الإستغلال:

1. جدول حساب النتيجة لمؤسسة سيكما:

سنقدم من خلال الجدول التالي جدول حساب النتيجة لمؤسسة سيكما للسنوات 2012-2013-2014 وهو كمايلي:

*الجدول 19: حساب النتائج لمؤسسة سيكما.

البيان	2012	2013	2014
رقم الأعمال	82 788 015,56	84 659 470,51	351 522 045,25
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	-2 493 138,17	3 846 910,65	15 356 799,57
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
1- إنتاج السنة المالية	80 294 877,39	88 506 381,16	366 878 844,82
المشتريات المستهلكة	-31 937 814,02	-44 531 511,03	-292 259 256,62
الخدمات الخارجية والإستهلاكات	-15 576 541,35	-21 352 437,97	-16 204 730,14

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

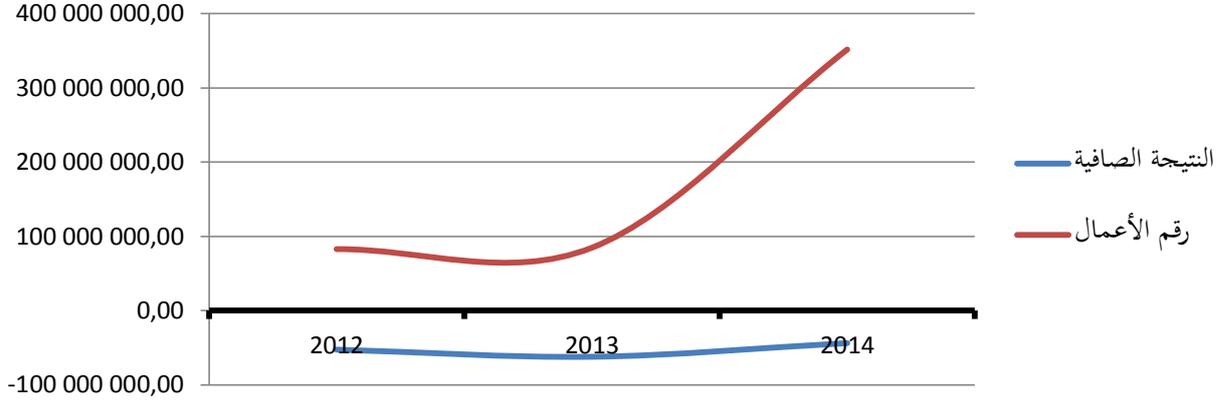
			الأخرى
-308 463 986,76	-65 883 949,00	-47 514 355,37	2- إستهلاك السنة المالية
58 414 858,06	22 622 432,16	32 780 522,02	3- القيمة المضافة للإستغلال 1-2
-97 009 559,71	-101 599 334,02	-101 094 283,42	أعباء المستخدمين
-5 467 138,22	-2 311 471,47	-1 501 666,12	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
-44 061 839,87	-81 288 373,33	-69 815 427,52	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
2 544 678,10	11 460 152,83	14 847 567,21	المنتجات العملية الأخرى
-11 190 323,41	-52 657 808,16	-3 000 023,92	الأعباء العملية الأخرى
-115 596 855,10	-4 740 035,90	-169 261 834,54	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات
115 501 866,07	64 967 500,24	175 052 202,27	استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات
-52 802 474,21	-62 258 564,32	-52 177 516,50	5- النتيجة العملية
9 214 201,57	316 385,39	5 540,00	المنتجات المالية
-236 737,16	-239 792,10	-406 361,93	الأعباء المالية
8 977 464,41	76 593,29	-400 821,93	6- النتيجة المالية
-43 825 009,80	-62 181 971,03	-52 578 338,43	7- النتيجة العادية قبل الضرائب 6+5
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
494 139 590,56	165 250 419,62	270 200 186,87	8- مجموع منتجات الأنشطة العادية
-537 964 600,36	-227 432 390,65	-322 778 525,30	9- مجموع أعباء الأنشطة العادية
-43 825 009,80	-62 181 971,03	-52 578 338,43	10- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			11- النتيجة غير العادية
-43 825 009,80	-62 181 971,03	-52 578 338,43	12- النتيجة الصافية للسنة المالية

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

*المصدر: المديرية العامة للدرجات والدراجات النارية

أما الشكل التالي فيوضح تطور رقم الأعمال وأثره على النتيجة.

*رسم توضيحي 16: نمو النشاط وأثره على النتيجة



*المصدر: جدول حساب النتائج لعامي 2013-2014

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نجد أن المؤسسة تعاني من تدهور في نتائجها الصافية وعدم تحقيق أرباح طيلة فترة الدراسة التي قمنا بها في 2012-2014، حيث نجد أنه وبالرغم من تحقيق رقم أعمال مرتفع إلا أنه لم يشفع للمؤسسة لتحقيق أرباح صافية، وهذا يعود لإرتفاع التكاليف التشغيلية للمؤسسة والتي أدت إلى تكاليف رقم الأعمال دون تحقيق أرباح صافية.

2. تشخيص خطر الإستغلال (حساب النقطة الميتة لسنة 2013):

سيتم حساب عتبة المردودية لسنة 2013 فقط نظرا لعدم تقديم المؤسسة لمعلومات خاصة بالسنتي 2012 و 2014، حيث سيتم معرفة ما إذا كانت المؤسسة ستواجه خطرا إستغلاليا أو لا.

⌘ حساب الأعباء الثابتة:

*الجدول 20: الأعباء الثابتة

البيان	المبلغ
أعباء المستخدمين	70 326 395,06
مصاريف متنوعة	716 458,20
مجموع الأعباء الثابتة	71 042 853,26

*المصدر: معلومات من قسم المحاسبة التحليلية

⌘ حساب الأعباء المتغيرة:

*الجدول 21: الأعباء المتغيرة

البيان	المبلغ

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

61 478 217,06	المشتريات المستهلكة
4 135 565,78	الصيانة والتصليلات والرعاية
1 473 084,90	الرسوم والضرائب
67 086 867,74	مجموع الأعباء المتغيرة

*المصدر: معلومات من قسم المحاسبة التحليلية

⌘ حساب الهامش على التكلفة المتغيرة:

الهامش على التكلفة المتغيرة (M) = رقم الأعمال - التكلفة المتغيرة = (20 824 578,94)

$$\text{معدل الهامش (m)} = \frac{M}{CA} = \frac{20\,824\,578,94}{46\,262\,288,80} = -0,45$$

$$\text{عتبة المردودية (PME)} = \text{تكاليف ثابتة (CF)} / (m) = \frac{71\,042\,853,26}{-0,45} = (157823359)$$

التعليق:

نلاحظ من خلال حساب عتبة المردودية لعام 2013 أنها تفوق بشكل كبير مقدار الإيرادات السنوية المحققة، وهذا مؤشر خطير فرقم الأعمال غير قادر على تغطية تكاليف الإستغلال، ما يؤشر بوجود خطر تشغيلي يتمثل في ضخامة هيكل التكاليف الثابتة خاصة تكاليف العمال التي تشكل نسبة كبيرة منها مما يوقع المؤسسة في خطر إستغلالي كبير سيؤثر سلبا على نشاطها الإقتصادي.

3. تشخيص نمو النشاط:

تتطلب هذه الطريقة حساب معدلات الدوران ومعاملات الترجيح لمختلف مكون الإحتياج في رأس المال العامل، وذلك كمايلي:

*الجدول 22: حساب معدلات الدوران:

البيان/السنوات	2012	2013	2014
تكلفة شراء المواد المستهلكة	624,28	459,06	112,39
البضائع	4 671,0980	880,0875	1 581,2029
تكلفة المنتجات قيد التنفيذ	651,00	287,84	236,90
تكلفة إنتاج المنتجات المباعة	211,05	131,81	17,71
العملاء	94,36	141,05	224,43
المورد	979,42	248,24	103,15

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

بعد حساب مختلف المدد نحسب معاملات الترجيح كمايلي:

*الجدول 23: حساب معاملات الترجيح

البيان/السنوات	2012	2013	2014
----------------	------	------	------

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

0,81	0,67	0,30	تكلفة شراء المواد المستهلكة
0,0005	0,0050	0,0012	البضائع
0,07	0,09	0,03	تكلفة المنتجات قيد التنفيذ
0,91	1,03	0,99	تكلفة إنتاج المنتجات المباعة
0,73	0,46	0,31	العملاء
0,32	0,80	1,17	المورد

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

بعد حساب معدلات الدوران ومعاملات الترجيح، نحسب الآن ما يقابل كل عنصر من عناصر الدوران من رقم الأعمال بالأيام، ثم نتقل إلى حساب احتياج رأس المال العامل بالقيمة وذلك بحساب قيمة كل عنصر من عناصر الموارد القصيرة والاحتياجات القصيرة وذلك بضرب معدل الدوران في معامل الترجيح لكل عنصر، فتكون النتيجة كمايلي:

*الجدول 24: حساب مدد الدوران إستنادا إلى رقم الأعمال:

البيان/السنوات	2012	2013	2014
تكلفة شراء المواد المستهلكة	188,51	306,52	90,59
البضائع	5,69	4,44	0,79
تكلفة المنتجات قيد التنفيذ	21,88	27,14	17,02
تكلفة إنتاج المنتجات المباعة	209,68	135,69	16,09
العملاء	28,94	64,66	163,70
المورد	1 142,57	197,70	32,98

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

نقوم الآن بحساب احتياج رأس المال العامل المعياري، بالنسبة لعناصر الاحتياجات والموارد المحسوبة سابقا تحسب قيمتها بضرب مدتها من رقم الأعمال في رقم الأعمال اليومي خارج الرسم، أما العناصر المتبقية تؤخذ من الميزانية المالية.

*الجدول 25: حساب الإحتياج في رأس المال العامل المعياري:

البيان/السنوات	2012	2013	2014
إحتياجات الدورة	261 533 802,38	289 696 627,61	451 433 361,81
تكلفة شراء المواد المستهلكة	43 351 484,00	72 082 459,00	88 454 104,50
البضائع	1 308 141,00	1 044 172,50	774 236,00
تكلفة المنتجات قيد التنفيذ	5 031 637,00	6 382 646,00	16 618 888,00
تكلفة إنتاج المنتجات المباعة	48 218 510,50	31 910 467,00	15 711 912,50

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

159 847 977,71	15 205 523,57	6 655 076,67	العملاء
170 026 243,10	163 071 359,54	156 968 953,21	إحتياجات أخرى
64 463 295,96	85 438 932,34	299 097 235,73	موارد الدورة
32 200 066,54	46 491 733,17	262 753 666,45	المورد
32 263 229,42	38 947 199,17	36 343 569,28	موارد أخرى
386 970 065,85	204 257 695,27	-37 563 433,34	إحتياج رأس المال العامل

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

تتمثل الإحتياجات الأخرى في المدينين الآخريين الضرائب ومايمثلها، وتتمثل موارد الدورة في الضرائب والديون المدينة الأخرى

التعليق:

من الجدول نلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل المعياري موجب في سنة 2013 و 2014 وهذا يدل على أن موارد الدورة لم تغطي جميع الإحتياجات، أما في سنة 2012 فكان سالبا أي أن الموارد غطت جميع الإحتياجات.

ومن أجل أخذ صورة جيدة عن التوازن المالي للمؤسسة نقارن بين رأس المال العامل والإحتياج المعياري

منه

*الجدول 26 : مقارنة بين رأس المال العامل وإحتياج رأس المال العامل المعياري:

البيان/ السنوات	2012	2013	2014
FR	83 745 002,37	208 682 830,36	561 392 287,43
BFR	-37 563 433,34	204 257 695,27	386 970 065,85
FR-BFR	121 308 435,71	4 425 135,09	174 422 221,58

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل المعياري على طول سنوات الدراسة التي قمنا بها، فالمؤسسة حققت توازنا ماليا، بل يمكن القول أنها بالغت في تمويل جزء معتبر من الأصول الجارية بأموال دائمة كان من المفروض استثمارها في حيازة تشيئات جديدة وتحسين ربحيتها ومردوديتها.

4. قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة سيكما :

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

لقد سبقت الإشارة إلى أن القدرة على التمويل الذاتي هي السيولة الكامنة والمتولدة عن الأنشطة الجارية، وبالإعتماد على جدول حساب النتيجة لمؤسسة سيكما تم حساب القدرة على التمويل الذاتي وفق طريقتين كمايلي:

*الجدول 27: القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة سيكما وفق طريقة الطرح.

2014	2013	2012		
-44 061 839,87	-81 288 373,33	-69 815 427,52	EBE	
2 544 678,10	11 460 152,83	14 847 567,21	المنتجات العملياتية الأخرى ح/75 (ماعد ح/752)	+
-11 190 323,41	-52 657 808,16	-3 000 023,92	الأعباء العملياتية الأخرى ح/65 (ماعد ح/652)	-
9 214 201,57	316 385,39	5 540,00	المنتجات المالية ح/76	+
-236 737,16	-239 792,10	-406 361,93	الأعباء المالية ح/66	-
-43 730 020,77	-122 409 435,37	-58 368 706,16	القدرة على التمويل الذاتي (CAF)	=

*المصدر: جدول حساب النتائج للسنوات 2013-2014

*الجدول 28: القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة سيكما وفق طريقة الجمع.

2014	2013	2012		
-43 825 009,80	-62 181 971,03	-52 578 338,43	النتيجة الصافية (R_N)	
115 596 855,10	4 740 035,90	169 261 834,54	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ح/68	+
-115 501 866,07	-64 967 500,24	-175 052 202,27	استثناء (استرجاع) عن خسائر القيمة والمؤونات ح/78	-
-43 730 020,77	-122 409 435,37	-58 368 706,16	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

*المصدر: جدول حساب النتيجة للمؤسسة لسنتي 2013-2014

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة ليس لديها أي قدرة على التمويل الذاتي طزال فترة الدراسة التي

قمنا بها.

III.3 تشخيص فعالية مؤسسة سيكما:

1. نسب السيولة:

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

⌘ نسبة التداول = الأصول الجارية/الإلتزامات قصيرة الأجل

*الجدول 29: نسبة التداول

البيان	2012	2013	2014
الأصول الجارية	218 384 311,18	315 051 559,74	706 031 080,80
الإلتزامات قصيرة الأجل	134 639 308,81	106 368 729,38	144 638 793,37
نسبة التداول	1,62	2,96	4,88

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول 1,62 في سنة 2012 ثم إرتفعت إلى 2,96 في سنة 2013 لتقفز إلى 4,88 سنة 2014 وبما أن هذه النسبة في الثلاث سنوات محل الدراسة أكبر من المقياس المناسب للتداول (1:1) فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن لدى المؤسسة من الأصول الجارية بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، هذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة (أكثر من ثلاثة خلال السنوات محل الدراسة) يعني أن الديون القصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول الجارية، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول الجارية، ومن أجل الوصول إلى النسبة النموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين وخاصة سياسة التحصيل.

⌘ نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية-المخزون) / الخصوم الجارية

*الجدول 30: نسبة السيولة السريعة

البيان	2012	2013	2014
الأصول الجارية - المخزون	204 211 095,37	252 295 489,92	579 648 745,70
الخصوم الجارية	134 639 308,81	106 368 729,38	144 638 793,37
نسبة السيولة السريعة	1,52	2,37	4,01

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة للمؤسسة قد إرتفعت عام 2013 عما كانت عليه في عام 2012 لتصبح 2,37 عام 2013 بعدما كانت 1,52 عام 2012 في حين كانت عام 2014 حوالي 4,01 ففي مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 4,01 دينار من الأصول سريعة التحول، حيث نلاحظ أن نسب السيولة السريعة وهي نسب مرتفعة، و يعود الارتفاع في قيمة هذه النسبة خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع قيمة القيم القابلة للتحقيق، ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينيها، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

⌘ نسبة السيولة الفورية=النقدية/الخصوم الجارية

الجدول 31: نسبة السيولة الفورية

البيان	2012	2013	2014
النقدية	21 852 697,67	50 415 224,94	153 219 688,61
الخصوم الجارية	134 639 308,81	106 368 729,38	144 638 793,37
نسبة السيولة الفورية	0,1623	0,4740	1,0593

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية لمؤسسة سيكما إرتفعت في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 حيث كانت تتوفر المؤسسة في سنة 2012 على سيولة نقدية قدرها 0,1623 دينار لكل دينار من الخصوم الجارية، وفي سنة 2013 بلغت النقدية المتوفرة 0,4740 دينار مقابل كل دينار. لتتربع 1,0593 إلى سنة 2014 ولكن الأهم من ذلك هو أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة في الثلاث سنوات محل الدراسة أكبر من من الحد الأعلى مايدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد إلتزاماتها الجارية بواسطة السيولة الجاهزة.

2. نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

*الجدول 32: نسب النشاط

نسب نسب النشاط	القانون	2012	2013	2014
معدل دوران مخزون البضاعة	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$	0,08	0,41	0,23

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

1 581,20	880,09	4 671,10	$\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران مخزون البضائع}}$	فترة التخزين
921,89	522,56	2 390,75	متوسط فترة التحصيل + متوسط فترة التخزين	سيولة المخزون السلعي
0,39	1,16	1,75	$\frac{\text{مخزون المواد الأولية}}{\text{متكلفة المواد الأولية المستهلكة}}$	معدل دوران مخزون المواد الأولية
0,05	0,73	1,55	$\frac{\text{مخزون المنتجات التامة}}{\text{سعر تكلفة المنتجات التامة}}$	معدل دوران مخزون المنتجات التامة الصنع
262,59	165,03	110,40	$\frac{\text{العملاء - التسبيقات}}{\text{المبيعات}}$	معدل دوران حقوق العملاء
120,77	290,45	1 145,92	$\frac{\text{الموردون - التسبيقات}}{\text{المشتريات}}$	معدل دوران ديون الموردين
0,91	0,58	*****	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}}$	معدل دوران رأس المال العامل
394,32	621,75	****	360 / معدل دوران رأس المال العامل	فترة الإحتفاظ برأس المال العامل
0,45	0,24	0,31	ارقم الأعمال / إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
4,44	2,11	1,65	ارقم الأعمال / الأصول الغير جارية	معدل دوران الأصول غير الجارية
0,50	0,27	0,38	ارقم الأعمال / الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية
2,29	1,68	3,79	ارقم الأعمال / الموجودات وماشبهها	معدل دوران النقدية

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

⌘ معدل دوران مخزون البضاعة وفترة التخزين: نلاحظ أن كلا من معدل دوران مخزون البضاعة وفترة التخزين

متذبذبان على طول فترة الدراسة التي قمنا بها، وعلى إعتبار أن العلاقة عكسية بينهما يمكننا القول أن

هناك صعوبة في تصريف مخزون البضاعة حيث يظل هذا الأخير في مخازن المؤسسة لفترة تتراوح ما بين 29

شهرًا إلى 156 شهرًا وهي فترة طويلة جدًا.

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

⌘ سيول المخزون السلعي: من خلال الجدول نلاحظ أن عدد أيام تحويل المخزون السلعي إلى نقدية تتراوح ما بين 522,56 يوم و 2 390,75 وهي فترة متذبذبة إلا أنها تدل على صعوبة تحويل المخزون السلعي من قبل المؤسسة إلى سيولة.

⌘ دوران مخزون المواد الأولية: تجدر الإشارة هنا أننا عند احتساب المواد واللوازم فإننا نأخذ بعين الاعتبار قيمة المخزون الخارجي الذي هو مواد ولوازم اشترتها المؤسسة وتتواجد بأرصفتها الموانئ، ونلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران المواد واللوازم تشهد إنخفاض مستمر حيث كانت 1,75 عام 2012 لتصبح 0,05 عام 2014 وهي وإن دلت فتدل على البطء في تصريف المواد الأولية.

⌘ معدل دوران مخزون المنتجات التامة: لاحظ أن معدل دوران المنتجات التامة في سنة 2012 هو 1,55، أما في سنة 2013 كانت بـ 0,73 وفي سنة 2014 هي 0,05، فمعدل الدوران في تراجع، وهذا مؤشر سيء على اعتبار أن العلاقة عكسية بين معدل الدوران وفترة التخزين، حيث يدل على بطء تصريف منتجات المؤسسة وهذا إلى العراقيل التي تشهدها على مستوى تسويق المنتجات الخاصة بها من بينها قلة الطلب على منتجات المؤسسات والمنافسة الشرسة التي تشهدها من طرف مؤسسات القطاع الخاص الناشطة في نفس المجال.

⌘ معدل دوران حقوق العملاء وديون الموردين: بالنسبة لفترة التحصيل فتتراوح بين 4 أشهر إلى 9 أشهر تقريبا، وتعد هذه المدة مرتفعة مقارنة بفترة الدفع التي تتراوح بين 38 شهر إلى 4 أشهر حيث كانت فترة التحصيل جيدة سنة 2012 مقارنة بفترة الدفع إلا أننا نلاحظ أن فترة التحصيل أصبحت مرتفعة عام 2014 إذا ما قورنت بفترة الدفع، وهذا يعني أن جزء من حقوق المؤسسة يبقى خاملا خلال دورة الاستغلال مما يطرح مشاكل صعبة في سيورة خزينة المؤسسة، ومن أجل تفادي ذلك لا بد على المؤسسة مراجعة سياسة البيع بالأجل.

⌘ معدل دوران رأس المال العامل: يقدر هذا المعدل بـ 0,58 عام 2013 و 0,91 عام 2014 مما يعني أن هناك كفاءة نسبية لرأس المال العامل على توليد المبيعات، إلا أنها تبقى غير كافية.

⌘ فترة الإحتفاظ برأس المال العامل: من خلال الجدول نلاحظ أن هذه الفترة يقدر بـ 621,75 يوم لعام 2013 و 394,32 يوم لعام 2014 فهي في إنخفاض وهي فترة لا بأس بها.

⌘ معدل دوران إجمالي الأصول: يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 0,31 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2012 يولد 0,31 دينار من المبيعات، أما بالنسبة لسنة 2013 فيقدر المعدل بحوالي 0,24 هذا ما يعني إنخفاض كفاءة الإدارة خلال تلك السنة، و يستمر هذا المعدل في الانخفاض خلال سنة 2014 حيث يقدر هذا المعدل بـ 0,45 وهذا الانخفاض المستمر يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال سنوات الدراسة، ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستعملة.

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

⌘ معدل دوران الأصول غير الجارية: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2012 يقدر هذا المعدل بـ 1,65 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1,65 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على عدم كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما إرتفعت هذه الكفاءة خلال سنة 2013 و 2014 لتصل إلى 2,11 و 4,44 على التوالي، وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في إرتفاع مستمر، إلا أن هذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة استغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها إن كانت غير مستغلة.

⌘ معدل دوران الأصول الجارية: يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0,38 و 0,50 وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

⌘ معدل دوران النقدية: من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة. وكما يبدو فإن هناك تذبذبا في معدل دوران النقدية من 3,79 مرة سنة 2012 إلى 1,68 مرة في سنة 2013 إلى

2,29 مرة سنة 2014

3. نسب المديونية (الملاءة طويلة الأجل) ونسب التمويل:

نقدم من خلال الجدول التالي مختلف نسب المديونية الخاصة بمؤسسة الدرجات والدراجات النارية:

*الجدول 33: نسب المديونية أو الملاءة طويلة الأجل:

البيان/السنوات	2012	2013	2014
نسبة الإستدانة العظمى	-1,07	-1,19	-1,56
معدل القدرة على السداد	-16,87	-9,38	-36,15
خطر عدم الملاءة	-0,06	-0,11	-0,03
نسبة ضغط المصاريف المالية	0,0049	0,0028	0,0007
نسبة التغطية	-0,0058	-0,0029	-0,0054

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

⌘ نسبة الإستدانة العظمى: نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة أكبر من الواحد بالرغم من كونها سالبة مما يدل على أن الأموال الخاصة أقل من الديون المالية وهو ملاحظناه بالفعل من خلال الميزانية، بناء على هذا، يمكن القول أن المؤسسة ليست في وضع متوازن بين الاعتماد على أموال الغير والأموال الخاصة.

⌘ معدل القدرة على السداد: من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة بعيدة تماما عن المجال المحدد لها وهو أقل من 3 سنوات كما أننا نلاحظ أن النسب بعيدة عن الحالة الطبيعية فهي تظهر بقيم سالبة طيلة فترة

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

الدراسة، نظرا لأن قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة سيكما غير موجودة تماما، وهذا مؤشر خطير جدا، يهدد المؤسسة بوقوعها في خطر مالي كبير وهو فقدان الإستقلالية المالية وعجزها عن سداد ديونها في تواريخ إستحقاقها وهذا يؤثر أيضا بوقوعها في خطر الإفلاس.

⌘ خطر عدم الملاءة: من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة أقل بكثير من الحد القانون وهو 2 ، وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة فقد كانت هذه النسبة -0,06 عام 2012 و-0,11 عام 2013 و -0,03، مما يعني أن المؤسسة ستضطر إلى اللجوء إلى أموال خارجية لتسديد القروض، وهذا ما يشير إلى مخاطر كبيرة بالإفلاس إذا إستمرت على هذا الوضع.

⌘ نسبة ضغط المصاريف المالية: من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة في إنخفاض فقد كانت 0,0049 عام 2012 لتصبح 0,0007، فهي بذلك لم تتجاوز 2% من رقم الأعمال مما يدل على أن رقم الأعمال قادر على تحمل ضغط المصاريف المالية للمؤسسة.

⌘ نسبة التغطية: نلاحظ أن نسبة التغطية سالبة على طول سنوات الدراسة التي قمنا وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تستطيع مواجهة فوائد قروضها فالفائض الإجمالي للإستغلال غير كاف لتغطية المصاريف المالية للمؤسسة وبصفة عامة مؤسسة سيكما لا تتمتع بقدرة جيدة لمواجهة فوائد قروضها.

أما الجدول التالي فيوضح مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة:

الجدول 34: نسب التمويل

النسب /السنوات	2012	2013	2014
نسبة التمويل الخارجي	7,59%	6,14%	2,04%
نسبة التمويل الدائم	267,33%	619,27%	808,56%
نسبة التمويل الخاص	-1839,70%	-2407,38%	-1276,39%

تحليل نسب التمويل:

⌘ نسبة التمويل الخارجي: تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، و تقدر هذه النسبة بـ 7,59% سنة 2012 لتستمر هذه النسبة في الإنخفاض فتصل إلى 2,04% سنة 2014، وهذا ما يعني انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

⌘ نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن خلال حساب هذه النسبة لمؤسسة سيكما اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة. وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

⌘ نسبة التمويل الخاص: توضح هذه النسبة مدى إعتتماد المؤسسة على الديون لتغطية الأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة أقل من 100% أي الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة ممول عن طريق

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

الديون، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة، وهذه النسبة تدعم نتائج نسب التمويل السابقة.

وكحوصلة لما سبق نجد أن نتائج نسب التمويل تعتبر مؤشرا إيجابيا للوضعية المالية للمؤسسة.

4. نسب الربحية والمردودية:

بالنسبة لنسب الربحية لا يمكن إحتسابها لكون المؤسسة تعاني من خسائر، أما نسب المردودية فيمكن توضيحها من خلال مايلي:

⌘ معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية/رقم الأعمال

*الجدول 35: المردودية التجارية للمؤسسة:

البيان	2012	2013	2014
نتيجة الدورة الصافية	-52 578 338,43	-62 181 971,03	-43 825 009,80
رقم الأعمال	82 788 015,56	84 659 470,51	351 522 045,25
المردودية التجارية	-0,64	-0,73	-0,12

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد حققت معلات سالبة للمردودية التجارية وهذا مؤشر خطير في المؤسسة بالرغم من إرتفاع رقم أعمال المؤسسة، هذا الإنخفاض في المردودية التجارية يعود إلى أسباب تتعلق بسوء التسيير وإستخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة وهو ما أدى إلى تدهور النتيجة الصافية.

*الجدول 36: معدل المردودية الإقتصادية بدلالة النتيجة العملياتية.

البيان	القانون	2012	2013	2014
المردودية الإقتصادية	$\frac{\text{النتيجة العملياتية}}{\text{الأصول الإقتصادية}}$	-0,46	-0,31	-0,11
المردودية الإقتصادية الصناعية	$\frac{\text{النتيجة العملياتية}}{\text{BFR} + \text{تثبيات إجمالية صافية (ماعدات الثبيات المالية)}}$	-0,46	-0,31	-0,11
المردودية الإقتصادية للأصول المالية	$\frac{\text{الإيرادات المالية}}{\text{المجودات ومايمثلها} + \text{الثبيات المالية الصافية}}$	0,000	0,006	0,060
المردودية الإقتصادية الموسعة	$\frac{\text{الإيرادات المالية} + \text{النتيجة العملياتية}}{\text{BFR} + \text{الثبيات الإجمالية الصافية} + \text{المجودات ومايمثلها}}$	-0,39	-0,25	-0,07

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

التعليق:

نلاحظ أن المؤسسة لا تحقق مردودية إقتصادية خلال الثلاث سنوات الأخيرة للدراسة حيث يتضح بأن عائد المؤسسة من نشاطها الاستغلالي والمالي إلى مجموع الأموال المستثمرة سالب، وهذا مؤشر خطير وغير طبيعي فمن المفروض أن تكون المردودية الإقتصادية أعلى بكثير من ذلك، أمام حجم الموارد الإقتصادية التي سخرتها المؤسسة، حيث تقدر المردودية الإقتصادية الموسعة لمؤسسة سيكما بـ 0,39- لعام 2012 و 0,25- و 0,07- للعامين 2013 و 2014 على التوالي، ويمكن تفسير التدهور الذي تشهده المؤسسة في مردوديتها الإقتصادية إلى عدم تحقيق مستوى إنتاج كافي لتغطية ماتستهلكه المؤسسة إضافة إلى إرتفاع الأعباء التسييرية، وهذا راجع بشكل كبير إلى الظروف الإستثنائية التي مرت بيها المؤسسة في السابق، وعليه نفسر تدهور المردودية الإقتصادية للمؤسسة إلى إرتفاع تكاليف الإستغلال خاصة بالنسبة لأعباء المستخدمين المرتفعة والتي بقيت تقريبا في نفس المستوى بالرغم من الظروف المتدهورة التي مرت ولا زالت تمر بيها المؤسسة.

*الجدول 37: معدل المردودية الإقتصادية بدلالة الفائض الإجمالي للإستغلال.

البيان	2012	2013	2014
الفائض الإجمالي للإستغلال	-69 815 427,52	-81 288 373,33	-44 061 839,87
الأصول الإقتصادية	113 656 654,53	198 455 030,31	487 402 872,28
المردودية الإقتصادية (Re)	-0,61	-0,41	-0,09

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن مؤسسة سيكما لا تحقق مردودية إقتصادية بدلالة فائض الإستغلال الإجمالي خلال سنوات الدراسة، وهذا مؤشر خطير خاصة وأتينا نلاحظ الإرتفاع المستمر في مجموع الأصول الإقتصادية للمؤسسة، وتجدد الإشارة إلى أن الإنخفاض الشديد في المردودية الإقتصادية لا يفسر بشكل كبير إلى سوء إستخدام وتسيير المواد الإقتصادية، وإنما إلى الأوضاع الإستثنائية التي مرت بيها المؤسسة ولا زالت تمر بيها هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى سوء تسيير وتوزيع للموارد المالية خاصة بالنسبة لتكاليف العمال المرتفعة وكذلك إستهلاكات السنة المالية.

*الجدول 38: مكونات المردودية الإقتصادية:

البيان	2012	2013	2014
معدل هامش الإستغلال	-0,63	-0,74	-0,15
معدل دوران الأصول الإقتصادية	0,73	0,43	0,72

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

النسبة الهيكلية	-0,12	-0,21	-0,48
-----------------	-------	-------	-------

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

⌘ بالنسبة لمعدل هامش الإستغلال: نلاحظ من خلال الجدول أنه يأخذ معدلات ضعيفة وسالبة، وبالتالي فهي تعبر عن وضعية غير طبيعية وظروف حرجة تمر بها المؤسسة. حيث أن معدل هامش الإستغلال هو مساهم في تحقيق معدل سالب ومنخفض للمردودية الإقتصادية.

⌘ بالنسبة لمعدل دوران الأصول الإقتصادية: نلاحظ أنه متقارب خلال فترة الدراسة بالرغم من الإنخفاض الذي شهده عام 2013 في حين قفز عام 2014 إلى 0.72 وهذا يعود إلى الزيادة التي طرأت على الأصول الإقتصادية موازاة مع إرتفاع رقم الأعمال، وهو مؤشر جيد نوعا ما بالرغم من الدلالة النسبية على عدم وجود فعالية إنتاجية.

⌘ بالنسبة للنسبة الهيكلية: نلاحظ أنها سالبة مايعني أن الأصول الإقتصادية ممولة بدرجة كبيرة من خلال الديون.

الجدول 39: معدل المردودية المالية ومكوناتها

البيان	2012	2013	2014
المردودية المالية (Rcp)	0,06	0,06	0,04
معدل دوران مجموع الأصول	0,31	0,24	0,45
معدل الإستدانة	-0,29	-0,37	-0,78

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن معدل المردودية المالية موجب طيلة فترة الدراسة التي قمنا بها إلا أنها في إنخفاض، حيث قدرت نسبة المردودية المالية في سنة 2012 بـ 0,06 و 0,06 لعام 2013 و 0,04 لعام 2014 ، وهذا لا يعني أن المردودية المالية جيدة وإنما الخسائر السنوية المتتالية التي حققتها المؤسسة إنطلاقا من سنة 2012 حتى 2014 إضافة إلى الأموال الخاصة السالبة هي ما جعل من معدل المردودية المالية موجب، حيث أثر هذان العاملان على مردودية الأموال الخاصة، ويمكن الإشارة إلى أن التراجع في حجم الأرباح الصافية يعود إلى سوء تسيير وإستخدام موارد المؤسسة المالية، وتميز هذا من خلال إرتفاع تكاليف الإستغلال الخاصة بمصاريف العاملين، وحتى إستهلاك السنة المالية الذي إمتص جزء كبير من رقم الأعمال والقيمة المضافة.

* لا يتم إحتساب هامش الربح الصافي في مكونات المردودية المالية لأن المؤسسة لم تحقق ربح وإنما خسارة

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

وبالنسبة لمعدل دوران مجموع الأصول فنلاحظ أن هذه النسبة متذبذبة طول فترة الدراسة التي قمنا بها، حيث قدرت مساهمة الأصول الصافية في تحقيق رقم أعمال سنوي لسنة 2012 بـ 0,31 لتتخفص سنة 2013 إلى 0,24 وتقفز سنة 2014 لتصل إلى 0,45 وهي نسب تبقى ضعيفة بالرغم من إرتفاع الأموال المستثمرة ومساهمتها في الرفع من رقم الأعمال سنة 2014 إلا أن فعالية الأصول الإقتصادية في العملية الإنتاجية لازالت منخفضة.

أما بالنسبة لمعدل الإستدانة (وزن الديون) نلاحظ أنه في إنخفاض مستمر، حيث نلاحظ أن هذا المؤشر سالب طيلة فترة الدراسة، فقد قدر معدل الإستدانة عام 2012 بـ -0,29 و-0,37 و-0,78 عامي 2013 و2014 على التوالي

وهذا يعتبر مؤشر خطير يفقد المؤسسة إستقلاليتها المالية ويلحق بها أخطار مالية كبيرة تتمثل في فقدانها الإستقلالية الكاملة في إتخاذ قراراتها المالية.
*الجدول 40: قياس درجة الرافعة التشغيلية:

2014	2013	
-0,65	-0,32	$\Delta Re/Re$
3,15	0,02	$\Delta CAHT/CAHT$
-0,21	-14,01	$\frac{\Delta Re/Re}{\Delta CAHT/CAHT}$

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال قياس درجة الرافعة التشغيلية لمؤسسة سيكما، أنها منخفضة طيلة فترة الدراسة بحيث لا تتجاوز 1 مايعني أن درجة حساسية النتيجة العمليانية إلى النشاط الإقتصادي للمؤسسة منخفضة وبالتالي فالخطر الإقتصادي أيضا يكون منخفضا، ولكن على إعتبار الوضعية الإستثنائية التي تعيشها المؤسسة، لا ينبغي أنها تواجه خطرا اقتصاديا مرتفعا، حيث قدرت عام 2014 بـ -0,21 وهي نسبة ضعيفة، وهذا يدل على إنخفاض عامل الحساسية بين إنتاج النشاط والنتيجة العمليانية، وهذا ملمسناه بالفعل فالتحسن الذي طرأ على رقم الأعمال لم يصاحبه تحسن مماثل في النتيجة العمليانية (كان التحسن طفيف فقط) مايدل على أن النشاط الإستغلالي لازال متدهورا بحيث لم تستطع المؤسسة أن تحقق حتى نتيجة إقتصادية لتغطية إحتياجات الدورة، وبالتالي رغم إنخفاض عامل الحساسية إلا أن الخطر الإقتصادي لازال موجود ومرتفع.

وهنا تجدر الإشارة إلى تنبيه المؤسسة إلى إعادة النظر في هيكله تكاليف الإستغلال بما يتمشى مع وضعيتها الإستثنائية التي تمر بها حتى يسمح لها بتحسين وضعيتها وتحقيق مردودية إقتصادية.

*الجدول 41: دراسة أثر الرفع المالي:

2014	2013	2012
------	------	------

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

0,04	0,06	0,06	Rcp
-0,11	-0,31	-0,46	Re
-0,06	-0,25	-0,40	Rcp-Re

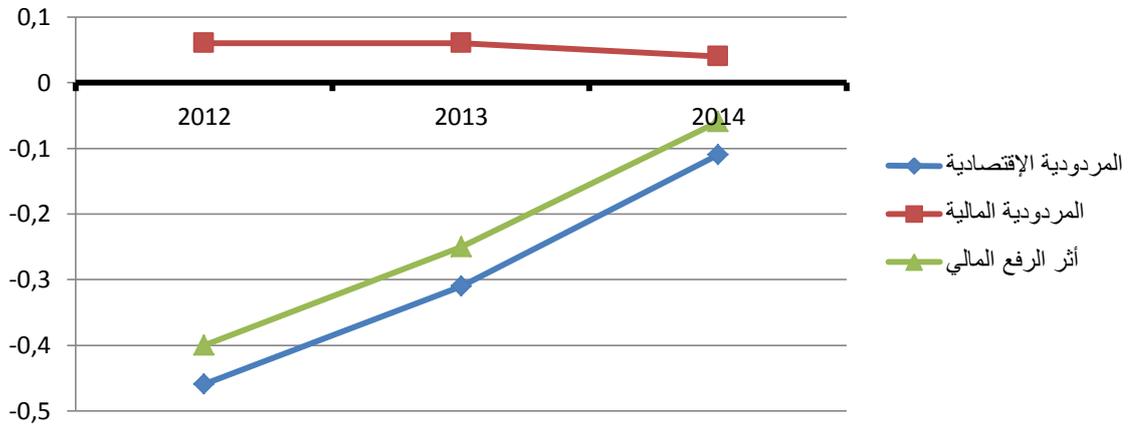
*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن أثر الرافعة المالية سالب وبالتالي فهو يعتبر أثر مطرقة مالية، ما يعني أن معدل المردودية الإقتصادية في هذه الحالة أقل من معدل تكلفة الديون، فمستويات المردودية الإقتصادية جد متدهورة و لا يمكنها تغطية تكاليف الإقتراض ولا مواجهة الأخطار الإقتصادية للنشاط الإقتصادي.

والشكل الموالي يوضح كل من المردودية الإقتصادية والمالية وأثر الرفع المالي:

*رسم توضيحي 17: تغير كل من المردودية المالية الإقتصادية وأثر الرفع



*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

4.I المنهج الديناميكي لدراسة وضعية المؤسسة:

1. التشخيص باستخدام جدول التمويل:

سنقوم من خلال هذا الجزء بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة سيكما من خلال دراسة ثلاثة دورات متتالية وهي 2012-2013-2014، بتبيان تغير عناصر الميزانية من حيث الزيادة والانخفاض ونلاحظ هذه التغيرات من خلال مقارنة ميزانيتي الدورتين 2013-2014 (الملحق رقم ...)، وهذا ما نلخصه في بناء جدول التمويل التالي.

1.1 جدول التمويل لسنتي 2012-2013:

الجدول 42: الجزء الأول من جدول التمويل [2013-2012]:

المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
10 977 892,78	إنخفاض أو تنازل عن عناصر الأصول الثابتة	1 117 745,39	حيازة الأصول الثابتة

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

مصاريف موزعة على عدة دورات	1 668 090,21	الرفع في الأموال الخاصة
التخفيض في الأموال الخاصة	46 739 681,03	الزيادة في الديون المالية
التغير في الاستخدامات المستقرة (-)	49 525 516,63	التغير في الموارد الدائمة (+)
التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي = 124937827,99		

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2013

*الجدول 43: الجزء الثاني من جدول التمويل [2013-2012]:

البيان	الإستخدامات (1)	الموارد (2)	الرصيد (1-2)
التغير في عناصر الأصول الجارية:	68 104 721,29		
المخزون	48 582 854,01		
العملاء والحسابات المماثلة	13 413 774,57		
التغير في المدينون الآخرون	6 108 092,71		
التغير في عناصر الخصوم الجارية:		(-26 553 801,88)	
ديون الموردين والحسابات المماثلة		(-27 987 304,36)	
وديون أخرى جارية			
التغير في المدينين الآخرين		(1 433 502,48)	
ΔBFR A			94 658 523,17
تغيرات الخزينة:			
التغير في المتاحات	28 562 527,27		
التغير في ديون الخزينة		(1 716 777,55)	
ΔT B			30 279 304,82
ΔFR = A + B			124 937 827,99

*المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2013

التعليق:

⊗ التغير في رأس المال العامل: نلاحظ من خلال جدول التمويل للسنتين 2013-2012 أن التغير في الموارد الدائمة أكبر من التغير في الإستخدامات المستقرة، وهذا ما نتج عنه تغير إيجابي في رأس المال العامل هذا ناتج أساسا عن الرفع في الأموال الخاصة بالإضافة إلى التنازل عن التثبيات.

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

⌘ التغيير في الإحتياج في رأس المال العامل: من خلال جدول التمويل لسنتي 2012 - 2013 يتضح لنا أن هناك تغير إيجابي في إحتياجات رأس المال العامل وذلك لكون التغير في الموارد الدورية أقل من الاستخدامات الدورية والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة في ديون المدينين الآخرين وإنخفاض سرعة دوران المخزون وبالتالي يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين والتحصيل.

⌘ التغير في الخزينة: نلاحظ أن التغير الذي حدث على مستوى رأس المال العامل أكبر من التغير الذي حدث على مستوى الإحتياج في رأس المال العامل، وهو ما نتج عنه تغير موجب في خزينة المؤسسة.

2.1 جدول التمويل لسنتي 2013-2014:

*الجدول 44: الجزء الأول من جدول التمويل [2013-2012]:

المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
58 619,73	إنخفاض أو تنازل عن عناصر الأصول الثابتة	39 101 468,30	حيازة الأصول الثابتة
	الرفع في الأموال الخاصة	2 786 562,49	مصاريف موزعة على عدة دورات
438 363 877,93	الزيادة في الديون المالية	43 825 009,80	التخفيض في الأموال الخاصة
438 422 497,66	التغير في الموارد الدائمة (+)	85 713 040,59	التغير في الاستخدامات المستقرة (-)
التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي = 352 709 457,07			

*المصدر: الميزانية المالية لسنة 2014

*الجدول 45: بناء الجزء الثاني من جدول التمويل [2014-2013]:

البيان	الإستخدامات (1)	الموارد (2)	الرصيد (1-2)
التغير في عناصر الأصول الجارية:	288 175 057,39		
المخزون	63 626 265,28		
العملاء والحسابات المماثلة	218 239 877,12		
التغير في المدينون الآخرون	6 308 914,99		
التغير في عناصر الخصوم الجارية:		(38 270 063,99)	
ديون الموردين والحسابات المماثلة		(44 063 747,25)	
وديون أخرى جارية		(5 793 683,26)	
التغير في المدينين الآخرين			
ΔBFR A			249 904 993,40

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

		102 804 463,67	تغيرات الخزينة
102 804 463,67			$\Delta T \dots \dots \dots B$
	352 709 457,07		$\Delta FR = A + B$

*المصدر: الميزانية المالية لسنة 2014

التعليق:

⌘ التغير في رأس المال العامل: نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنتين 2013 – 2014 أن التغير في رأس المال العامل موجب وذلك يعود إلى أن التغير في الموارد الدائمة أكبر من التغير في الإستخدامات بالرغم من وجود حيازة للأصول الثابتة.

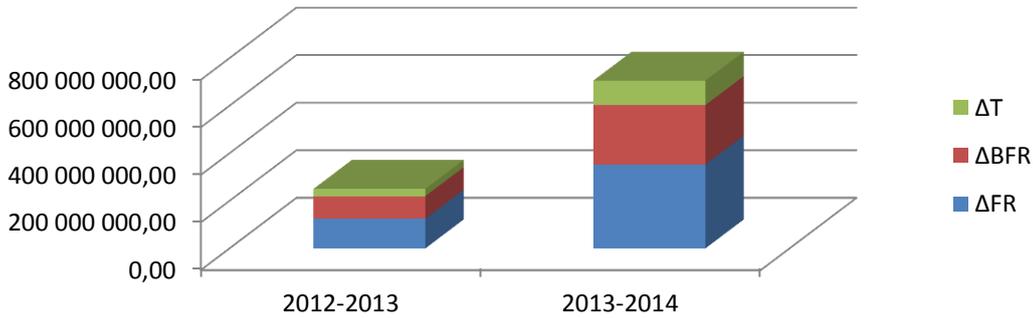
⌘ التغير في الإحتياج في رأس المال العامل: نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنتين 2013 – 2014 أن التغير في الموارد الدورية أقل دائما من التغير في الإحتياجات وهذا ما نتج عنه إحتياج في رأس المال العامل موجب وذلك راجع إلى زيادة في سرعة دوران ديون الموردين، يقابلها إنخفاض في سرعة دوران المخزون والعملاء، لدى يبقى المشكل الرئيسي للمؤسسة تحسين سياسة تحصيل الحقوق وتصريف المخزون.

⌘ التغير في الخزينة:

نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنتين 2013 – 2014 أن التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في الإحتياج في رأس المال وهذا ما أدى إلى تغير إيجابي في خزينة المؤسسة.

وللتوضيح أكثر نقترح الشكل البياني التالي:

*رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لجدول التمويل للسنوات 2012-2013-2014



*المصدر: الميزانية المالية لسنتي 2013-2014

2 التشخيص بإستخدام جدول تدفقات الخزينة:

من خلال ملاحظة جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سيكما نجد أن المدير المالي للمؤسسة يعتمد على الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات.

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

أ. العلاقات المالية للتوازن:

يتشكل جدول تدفقات الخزينة من ثلاث أقسام متميزة هي: تدفقات الخزينة المتأتية عن الأنشطة العملية (A) تدفقات الخزينة المتولدة عن الأنشطة الإستثمارية (B) وتدفقات الخزينة المتأتية عن أنشطة التمويل (C)

التغير في الخزينة: حيث تظهر في الجدول علاقات أساسية هي: $D=A-B+C$

وقد أشرنا سابقا أنه لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكثر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر وعليه تؤول العلاقة السابقة إلى مايلي: $A-B+C=0$ ، وعليه سندرس الرصيد $A-B$ ، على اعتبار أن تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل C تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية إحتياجات الإستثمار B.

وبعد إحتساب الرصيد $A-B$ وجدنا:

*الجدول 46: حساب الرصيد $A-B$

2014		2013		2012		البيان/ال سنوات
-32	687	-56	908	-126	083	A-B
	376,36		830,29		490,82	

*المصدر: جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2013-2014

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن الرصيد $A-B$ أقل من الصفر على طول سنوات الدراسة مما يعني أن المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل إستثماراتها عن طريق إستغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل عن التثبيتات وهذا الخيار قد يكون صعب نوعا ما على المؤسسة على اعتبار أن تثبيتات المؤسسة ونخص بالذكر معدات الإنتاج هي تحت الرهنلصالح البنك الوطني الجزائري، أما الخيار الثاني فيتمثل في الرفع من رأس المال.

3. المؤشرات المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية:

*الجدول 47: مقاييس جودة السيولة:

2014	2013	2012	البيان/السنوات
-0,32	-0,61	-1,00	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
0,90	0,98	2,43	مؤشر النقدية التشغيلية
-0,13	-0,77	-1,62	نسبة التدفق النقدي

*المصدر: جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2013-2014

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

التعليق:

⌘ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية سالبة وهذا ما يدل على أن أرباح المؤسسة غير قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

⌘ مؤشر النقدية التشغيلية: بالرغم من أن هذا المؤشر موجب إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن أرباح المؤسسة قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي وذلك أن النتيجة الصافية للمؤسسة سالبة وكذلك صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

⌘ نسبة التدفق النقدي: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة سالبة مما يدل على كفاءة سياسات المؤسسة للإئتمان غير ناجعة في تحصيل النقدية.

*الجدول 48: مقاييس جودة السيولة:

2014	2013	2012	البيان/السنوات
-0,09	-0,35	-0,23	نسبة تغطية النقدية
-0,10	-0,17	-0,06	نسبة الفائدة المدفوعة

*المصدر: جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2013-2014

التعليق:

⌘ نسبة تغطية النقدية: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تغطية النقدية سالبة وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية فهي بحاجة جد ماسة للتمويل عن طرق الإقتراض وهذا ما لمسناه بالفعل من خلال قيمة الديون المسجلة في ميزانية المؤسسة خلال ثلاث سنوات الخاضعة للدراسة.

⌘ نسبة الفائدة المدفوعة: نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة سالبة خلال ثلاث سنوات الخاضعة للدراسة ما يعني أن التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية غير قادرة على تغطية الفوائد.

*الجدول 49: مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

2014	2013	2012	البيان/السنوات
0,00000	0,00063	0,00004	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

*المصدر: جدول تدفقات الخزينة لسنتي 2013-2014

التعليق:

⌘ نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات: نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة منخفضة جدا خلال السنتين الأوليتين ومعدومة في السنة الأخيرة، وذلك ناتج عن زيادة الإستثمار في المخزون، وهو ما نجده بالفعل في الميزانية المالية للمؤسسة.

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية

4. اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية:

يوجد تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي على استبعاد المشاكل الهيكلية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية.

يبين الجدول رقم 50 اختبار الانحدار بين المتغير التابع الهيكل المالي للمؤسسة والمتغير المستقل: المعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي حيث نلاحظ ان إشارة المعامل $B\hat{e}t\alpha$ ظهر بإشارة موجبة وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية أي كلما زاد الافصح عن المعلومات المالية كلما تم ابراز المشاكل الهيكلية للمؤسسة، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

*الجدول 50: إختبار الإنحدار بين المتغير التابع الهيكل المالي والتغير المستقل المعلومات المالية

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	5,079	1,019		4,982	,126
	x	2,907E-009	,000	,067	,957

a. Variable dépendante : y

*المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss20.0

كما نلاحظ من الجدول رقم 51 ان قيمة R-deux ajusté بلغت 991,9, وهذا يعني ان المعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي تفسر نسبة 99,1% من الهيكل المالي للمؤسسة
الجدول 51: إختبار R-deux ajusté

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,067 ^a	,005	,991	1,67968

a. Valeurs prédites : (constantes), x

*المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss20.0

يبين الجدول رقم 52 اختبار ANOVA حيث نلاحظ ان مستوى المعنوية بلغ 0,957 وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة وعليه نقبل الفرضية القائلة بوجود تأثير هام ذو دلالة إحصائية للمعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي على استبعاد المشاكل الهيكلية لمؤسسة الدرجات والدراجات النارية
الجدول 52: إختبار ANOVA

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	,013	1	,013	,005	,957 ^b

III. تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة الدراجات والدراجات النارية

Résidu	2,821	1	2,821		
Total	2,834	2			

a. Variable dépendante : y

b. Valeurs prédites : (constantes), x

*المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج spss20.0

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل والتشخيص المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2012 إلى غاية 2014)، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل جدول التمويل للمؤسسة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة أساسا في:

⌘ انخفاض في معدل دوران الأصول الجارية، وهذا راجع بالأساس إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات وتحصيل حقوق العملاء، إضافة إلى عدم قدرة الأصول الثابتة على توليد الأرباح.

⌘ ارتفاع مدة دوران العملاء مقارنة بمدة دوران الموردين خاصة خلال السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا ما يعني أن جزء من حقوق المؤسسة بقي حاملا خلال دورة الاستغلال، ومن أجل تفادي ذلك مستقبلا يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة البيع بالأجل، ومحاولة الرفع في مدة تسديد الموردين.

⌘ هناك تراجع في أداء المؤسسة خلال سنوات الدراسة التي قمنا بها، وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب النشاط للمؤسسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، ومن أجل تفادي ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلال كامل أصولها إن كانت هناك أصول غير مستغلة.

⌘ عدم مناعة المؤسسة من الناحية المالية وتحقيقها لمعدلات مردودية سالبة، وهذا مؤشر خطير جدا يدل على الوضعية المتدهورة للمؤسسة.

وفي الأخير يمكن القول أن المؤسسة تنخبط في العديد من المشاكل الهيكلية والتي يجب التخلص منها إما عن طريق التطهير المالي ومن خلال إقامة شراكة مع مؤسسة أخرى.

الانتم



1. خلاصة

تناولت هذه المذكرة إشكالية الوضعية المالية للمؤسسات التي تعاني من مشاكل هيكلية بالإستناد إلى المعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي، ولقد إقتضى بنا الأمر إلى معالجة هذه الإشكالية عبر ثلاثة فصول وهذا بإستخدام الأدوات والمناهج المشار إليها في المقدمة وياتبع الفرضيات الأربعة المقترحة. كخلاصة عامة أدركنا أهمية المعلومات المالية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي في إبراز المشاكل الهيكلية التي تعاني منها المؤسسة.

2. نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي يمكن إستنتاج نتائج الفرضيات فيما يلي:

✂ بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على أن النظام المحاسبي المالي جاء بالعديد من التحسينات التي تدعم التشخيص المالي للمؤسسة فلقد تحققت هذه الفرضية في الجانب النظري من خلال إبراز أهم الإضافات التي جاء بها النظام المالي المحاسبي على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وكذا خاصية القابلية للمقارنة.

✂ بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص على أن مؤسسة الدرجات والدرجات النارية تعاني من مشاكل هيكلية وتمثل في:

صعوبة تصريف المنتجات وتحصيل حقوق العملاء موازة مع إنخفاض فترة تسديد ديون الموردين إضافة إلى التعامل مع زبون وحيد (ENAPPH)، سوء تسيير المخزون وكذا صعوبة تسييل المخزون السلعي ورهن أصول المؤسسة (المعدات الإنتاجية) لصالح البنك الوطني الجزائري، كذلك عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح، إضافة إلى عدم مناعة المؤسسة من الناحية المالية، وتحقيقها لأثر مطرقة نتيجة لعدم تحقيق مردودية إقتصادية وهذا نظرا لعدم قدرتها على تحقيق نتيجة عملياتية نظرا لإرتفاع التكاليف الخاصة بالعمالة ما أدى إلى تآكل رقم الأعمال إضافة إلى عدم تحقيقها مردودية تجارية، نظرا لسوء التسيير وإستخدام الموارد المالية وتدهور النشاط الإستغلالي للمؤسسة، بالإضافة إلى عدم قدرة أصول المؤسسة المتوفرة على توليد الأرباح وكذا عدم كفاءة الإدارة في إستغلال أصولها إضافة إلى عدم قدرة الأصول الرأسمالية على توليد المبيعات، وكذا صعوبة تسيير خزانة المؤسسة وعدم ملاءة المؤسسة على المدى الطويل.

✂ بخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن هناك تأثير للمعلومات المالية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي في إبراز المشاكل الهيكلية للمؤسسة فلقد تحققت من خلال طبيعة العلاقة بين المتغيرين والتي تجسدت من خلال الإشارة الموجبة للمعامل β وكذا مستوى المعنوية لإختبار F والذي كان أكبر من 0.5.

3 نتائج الدراسة:

- ⌘ تغيير منهجية التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، يمكن القول أن مساهمة SCF في تشخيص الوظعية المالية تتجلى أولا في تسمية هذا النظام بنظام المحاسبة المالية، حيث أنها تسمية ذات دلالة مهمة باعتبارها مرتبطة بالجانب المالي أكثر من الجانب المحاسبي،
- ⌘ يتناسب المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي مع متطلبات ابراز الهيكل المالي للمؤسسات
- ⌘ تتميز المعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي بخاصية القابلية للمقارنة، من خلال تقديم نتائج سنتين متتاليتين، مع ضرورة المحافظة على طرق القياس والافصاح عنها
- ⌘ تعاني مؤسسة الدرجات والدرجات النارية من مشكل سوء تسير عناصر الاستغلال وهذا من خلال صعوبة تصريف المنتجات وتحصيل حقوق العملاء موازة مع إنخفاض فترة تسديد ديون الموردين إضافة إلى التعامل مع زبون وحيد (ENAAAPH)، سوء تسيير المخزون وكذا صعوبة تسييل المخزون السلعي
- ⌘ تعاني مؤسسة الدرجات والدرجات النارية من عدة مشاكل من بينها:
 - مشكل التسويق، وغياب مخطط نشاط عملي،
 - مشكل نقص الطلب على منتجات المؤسسة إضافة إلى المنافسة المحلية من طرف مؤسسات القطاع الخاص الناشطة في نفس المجال،
 - عدم كفاية التطهير المالي لديون المؤسسة من قبل الدول، مشكل المديونية مما أدى بالمؤسسة إلى رهن معدتها الإنتاجية لدى البنك الوطني الجزائري،
 - عجز المؤسسة عن إقامة شراكة تخرج بها المؤسسة من شبح المديونية والمشاكل التي تتخبط فيها.

4 التوصيات:

- ⌘ ضرورة معالجة حالة سوء تسير عناصر الاستغلال من خلال تسريع دوران المخزونات ومنح اجال قصيرة للعملاء مع قبول اجال طويلة من الموردين.
- ⌘ ضرورة وضع مخططات للنشاط العملي للمؤسسة.
- ⌘ ضرورة توفر قسم يضم عدة خبراء في مجال تسويق منجات المؤسسة.
- ⌘ توجيه السياسة التسويقية للمؤسسة نحو عدة عملاء.
- ⌘ فتح افاق الشراكة امام المؤسسة بهدف تعظيم حصتها في السوق.

5 افاق البحث:

تناولت هذه الدراسة مساهمة المعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي في ابراز المشاكل الهيكلية للمؤسسة وعليه تفتح الباب امام العديد من الدراسات المستقبلية من اهمها:

- ⌘ فعالية المعلومات المالية المفصح عنها من النظام المحاسبي المالي في تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- ⌘ دور النظام المحاسبي المالي في دعم التشخيص المالي المقارن للمؤسسات.
- ⌘ دور النظام المحاسبي المالي في دعم التشخيص المالي التطوري للمؤسسات.
- ⌘ مساهمة النظام المحاسبي المالي في ابراز الوضعية المالية لمجمع الشركات.

قائمة المراجع



① الكتب:

كتب بالعربية:

1. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
2. طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة، ج1"، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر، 2004.
3. عبد الرحمان عطية، "المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي"، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.
4. عمار بن مالك، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
5. كامل دريد آل شيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007.
6. لخضر علاوي، "نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقاتها"، الأوراق الزرقاء للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
7. إسماعيل عرباجي، "اقتصاد المؤسسة: أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 .
8. إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي أجوبة تمارين وحلول" ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
9. بن ربيع حنيقة، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS"، طبعة مزيدة ومنقحة، الجزء الأول، 2010.
10. جمال الجعرات، "معايير المحاسبة الدولية"، دار الإثراء، الأردن، 2008.
11. حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الحديثة" ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

12. خالد جمال الجعارات ، " معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFRSs & IAS " ، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعية ، عمان، الأردن، 2008
13. دريد كامل آل تسييب، " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة " ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007
14. دريد كامل آل تسييب، " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة " ، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007
15. رضوان العناتي، " مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها "، الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000
16. شعيب شنوف، " محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS "، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
17. عاطف وليم أندراوس، " التمويل والإدارة المالية للمؤسسات " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2008
18. عاطف وليم أندراوس، " التمويل والإدارة المالية " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006
19. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، " أساسيات التمويل والإدارة المالية " ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004
20. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، " الإدارة المالية المتقدمة " ، دار اليازوري، الأردن 2009
21. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، " أساسيات الإدارة في المالية " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2007
22. علي عباس، " الإدارة المالية " ، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008
23. فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، SME للطباعة، رام الله، فلسطين، 2008.
24. فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، ط 1، SME للطباعة، رام الله، فلسطين، 2008.
25. مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
26. محمد صالح الحناوي و آخرون ، " الإدارة المالية " ، الدار الجامعية، مصر 2004
27. محمد صالح حناوي، " الإدارة المالية والتمويل " ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
28. محمد منير شاكر وآخرون، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات "، الطبعة الثانية، دار وائر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

29. مليكة زغيب وميلود بوشنقىر، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
30. نبيل عبد السلام شاكر، "الأدارة الفعالة للأموال والمشروعات"، مطابع الكتب العربية، بدون ذكر لبلد النشر أو سنة النشر
31. وليد ناجي الحياىلى، "التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
32. وليد ناجي الحياىلى، "الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

كتب بالأجنبية:

1. Hubert de la Bruslerie, «Analyse financière: information financière et diagnostic», 3e édiion, DUNOD, Paris, France, 2006.
2. Hubert de La Bruslerie, «Analyse financière: Information financière diagnostic et évaluation», 4^e édition, DUNOD, paris France, 2008.
3. Stéhane griffiths, «Gestion financière: le diagnostic financier les décisions financières», éditions Chihab, alger, 1996.
4. Alain Marion, « Analyse financière concepts et méthodes », 3 édition, DUNOD, Paris, France, 2004.
5. Aswath Damodran, «pratique de la finance d'entreprise» , 01 Eer Edition, Groupe De Boeck, Bruxelles, 2010
6. Chantal Buissart M.Benkaci, «Analyse financière», BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011
7. Claude-Annie Duplat, « Analyser et maîtriser la situation financière de son entreprise », edition Vuibert, Paris, France, 2004.
8. Dov Ogien, «Gestion financière de l'entreprise», Dunod, Paris, France, 2008
9. Dov Ogien, «Gestion financière de l'entrepise», 2e édition, DUNOD, paris, France, 2011.
10. Elie Cohen, «gestion financière de l'entreprise et développement financier», EDICEF, Paris, France, 1991.

11. Gene Siciliano, «Finance for Non-Financial Managers», The McGraw-Hill Companies, U.S.A, 2003, 105
12. Georges Legros, «Mini manuel de finance d'entreprise Cours+Exos», DUNOD, paris, France, 2010.
13. Jack FORGET, «Analyse financière De l'interprétation des états financiers à la compréhension des logiques boursières», Éditions d'Organisation, Paris, France, 2005.
14. Jacqueline delahaye et Florence delahaye, «finance d'entreprise: DCG6», DUNOD, Paris, France, 2008
15. Kamal Hamdi, «diagnostics et redressement de l'entrepris» , Edition Esslam, Alger, Sans l'année d'édition.
16. Nour khelifati, «introduction a l'organisation et au d'aignostique de l'entreprise» , france Bertied, 2001
17. Pierre Vernimmen, «Finance d'entreprise», 11e édition, éditions DALLOZ, paris, France, 2013

② رسائل جامعية:

1. أكلي تودرت، "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (S.C.F 2007)", رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2008-2009.
2. بورية غنية، "محددات إختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2012.
3. حليلة خليل الجرجاوي، "دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم" ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
4. حنان بوطغان، "تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2007.
5. عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم" ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001-2002.
6. محمد سامي لزعر، "التحليل المالية للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي" ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: "إدارة مالية" ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

7. اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.

③ مراسيم وقوانين تشريعية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المادتين رقم 20-21"، الجريدة الرسمية، عدد 27، 22 جمادى الأولى 1429 هـ الموافق لـ 28 ماي 2008م

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، "القرار الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوي الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها"، الجريدة الرسمية العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، "المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 - 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي"، الجريدة الرسمية العدد 27، الصادر في 28 ماي 2008.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، "المادة رقم 3 من القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي"، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادر في 25 نوفمبر 2007.

④ والملتقيات:

1. محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06/05/2013.

2. مداني بن بلغيث وعبد القادر دشاش، "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المال على التشخيص المالي للمؤسسة"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 و14 ديسمبر 2011.

⑤ المجلات:

1. عاشور كتوش، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

2. وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، مجلة تنمية الرافدين، عدد 100، مجلد 32، منشورات جامعة الموصل، العراق، 2010.

⑥ المحاضرات:

1. عبد السلام بن جدو، "تشخيص التوازن المالي - تقييم ملاءة وسيولة المؤسسة من منظور اقتصادي"، محاضرات في مقياس مدخل إلى مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة 08 ماي 1945، أفريل 2012

⑦ مواقع الأنترنت:

2. أحمد زيدان، "التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية"، متوفر على الموقع www.acc4arab.com، تاريخ الإطلاع 2015/03/09، على الساعة 12:24.
3. برنامج محاسبة البنوك والبورصات، "الفصل الرابع: التحليل المالي كأحد أدوات المحاسبة لإتخاذ قرارات الإستثمار"، متوفر على الموقع: www.olc.bu.edu.eg تاريخ التصفح: 2015/02/28 على الساعة 12:50.
4. نورة القحطاني، "التحليل المالي"، متوفر على الموقع: www.ckfu.com تاريخ الاطلاع: 2015/02/23 على الساعة 14:30

قائمة المحتويات

الميزانية المالية "أصول"

السنة المالية المقفلة في:

الأصل المالي	ملاحظة	إجمالي N	مخصصات الإهلاكات وحسائر القيمة N	الصافي N	الصافي N-1
أصول غير جارية					
فارق الشراء التثبيتات غير المادية التثبيتات المادية تثبيتات ممنوح امتيازها التثبيتات الجاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومستحقات ديون دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الميزانية المالية "الخصوم المالية"		
السنة المالية المقفلة في:		
N-1	N	الخصوم المالية
		رؤوس الأموال الخاصة
		رأس مال تم اصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة) (1) فوارق التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد حصة الشركة المجمدة (1) حصة ذوي الأقلية
		مجموع رؤوس الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية
		قروض وديون مدينة مالية ضرائب (مؤجلة ومرصودها) ديون مدينة أخرى غير جارية المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
		مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية
		موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى خزينة سلبية
		مجموع الخصوم الجارية
		المجموع العام للخصوم
(1) لا يستعمل إلا في الكشوف المالية المجمدة		

حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من إلى

(N-1)	N	ملاحظة	التعيين
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقدم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية أعباء مالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجب علي النتائج العادية الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية(التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)
			النتيجة الصافية للمجموع للمدمج (1)
			منها حصة ذوى الأقلية (1) حصة المجمع (1)

حساب النتائج حسب الطبيعة

الفترة من إلى

(N-1)	N	ملاحظة	التعيين
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استثناء عن الخسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

الملحق رقم (1): الميزانية المالية حسب ماجاء في النظام المحاسبي المالي (SCF):

الملحق رقم (1-1)

			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة الأقلية (1) حصة المجموع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

(N-1)	N	ملاحظة	التعيين
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية(أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف علي السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة(أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غيرا مباشرة)

الفترة من..... إلى.....

(N-1)	N	ملاحظة	التعيين
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل الاهتلاك الاهتلاكات والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردون والديون الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيئات تحصيلات التنازل عن تسيئات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

الملحق رقم (4): جدول تغيير الأموال الخاصة حسب ماجاء في النظام المحاسبي المالي (SCF):

محتوى فصول جدول تغيير الأموال الخاصة

الفترة منإلى.....

التعيين	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة	ملاحظة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

EPE CYCMA GUELMA

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:02/06/2015 9:18

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		4 708 476,25	4 072 104,75	636 371,50	648 941,50
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 016 054,10		8 016 054,10	8 016 054,10
Bâtiments		866 458 195,91	851 290 287,45	15 167 908,46	25 805 438,19
Autres immobilisations corporelles		1 821 038 719,52	1 816 659 598,40	4 379 121,12	3 261 375,73
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		750,00		750,00	750,00
Impôts différés actif		11 987 219,71		11 987 219,71	12 315 012,76
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 712 209 415,49	2 672 021 990,60	40 187 424,89	50 047 572,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		173 522 054,72	110 765 984,90	62 756 069,82	14 173 215,81
Créances et emplois assimilés					
Clients		92 504 438,09	53 695 532,65	38 808 905,44	25 389 444,49
Autres débiteurs		172 240 836,70	9 170 118,95	163 070 717,75	156 962 625,04
Impôts et assimilés		641,79		641,79	6 328,17
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		50 901 277,05	486 052,11	50 415 224,94	21 852 697,67
TOTAL ACTIF COURANT		489 169 248,35	174 117 688,61	315 051 559,74	218 384 311,18
TOTAL GENERAL ACTIF		3 201 378 663,84	2 846 139 679,21	355 238 984,63	268 431 883,46



EPE CYCMA GUELMA

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:02/06/2015 9:18

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		280 950 000,00	280 950 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		166 128 303,39	166 128 303,39
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-62 181 971,03	-52 578 338,43
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 352 360 722,62	-1 315 224 674,19
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-967 464 390,26	-920 724 709,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 148 182 645,16	984 697 193,32
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 152 000,35	69 820 090,56
TOTAL II		1 216 334 645,51	1 054 517 283,88
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		67 421 530,21	96 578 961,98
Impôts		17 147 918,78	15 977 791,37
Autres dettes		21 799 280,39	20 365 777,91
Trésorerie passif			1 716 777,55
TOTAL III		106 368 729,38	134 639 308,81
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		355 238 984,63	268 431 883,46

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EPE CYCMA S-P-A

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:02/06/2015 9:17

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		8 846 264,55	4 167 357,62	4 678 906,93	636 371,50
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 016 054,10		8 016 054,10	8 016 054,10
Bâtiments		868 318 195,91	853 208 907,18	15 109 288,73	15 167 908,46
Autres immobilisations corporelles		1 857 470 283,32	1 819 022 532,10	38 447 751,22	4 379 121,12
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		450 750,00		450 750,00	750,00
Impôts différés actif		12 527 522,48		12 527 522,48	11 987 219,71
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 755 629 070,36	2 876 398 796,90	79 230 273,46	40 187 424,89
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		234 905 390,97	108 523 055,87	126 382 335,10	62 756 069,82
Créances et emplois assimilés					
Clients		309 941 849,98	53 539 035,99	256 402 813,99	38 808 905,44
Autres débiteurs		178 549 751,69	9 170 118,95	169 379 632,74	163 070 717,75
Impôts et assimilés		646 610,36		646 610,36	641,79
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		153 705 740,72	486 052,11	153 219 688,61	50 415 224,94
TOTAL ACTIF COURANT		877 749 343,72	171 718 262,92	706 031 080,80	315 051 559,74
TOTAL GENERAL ACTIF		3 633 378 414,08	2 848 117 059,82	785 261 354,26	355 238 984,63



EPE CYCMA S-P-A

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:02/06/2015 9:17

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé		280 950 000,00	280 950 000,00
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation		166 128 303,39	166 128 303,39
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)			
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-43 825 009,80	-62 181 971,03
Part de la société consolidante (1)		-1 414 542 693,65	-1 352 360 722,62
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I			
PASSIFS NON-COURANTS		-1 011 289 400,06	-967 464 390,26
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		1 580 973 398,11	1 148 182 645,16
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		70 938 562,84	68 152 000,35
PASSIFS COURANTS:		1 651 911 960,95	1 216 334 645,51
Fournisseurs et comptes rattachés		112 375 563,95	67 421 530,21
Impôts		16 257 632,29	17 147 918,78
Autres dettes		16 005 597,13	21 799 280,39
Trésorerie passif			
TOTAL III		144 638 793,37	106 368 729,38
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		785 261 354,26	355 238 984,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



EPE CYCMA GUELMA

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:02/06/2015 9:18

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		84 659 470,51	82 788 015,56
Variation stocks produits finis et en cours		3 846 910,65	-2 493 138,17
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		88 506 381,16	80 294 877,39
Achats consommés		-44 531 511,03	-31 937 814,02
Services extérieurs et autres consommations		-21 352 437,97	-15 576 541,35
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-65 883 949,00	-47 514 355,37
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		22 622 432,16	32 780 522,02
Charges de personnel		-101 599 334,02	-101 094 283,42
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 311 471,47	-1 501 666,12
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-81 288 373,33	-69 815 427,52
Autres produits opérationnels		11 460 152,83	14 847 567,21
Autres charges opérationnelles		-52 657 808,16	-3 000 023,92
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-4 740 035,90	-169 261 834,54
Reprise sur pertes de valeur et provisions		64 967 500,24	175 052 202,27
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-62 258 564,32	-52 177 516,50
Produits financiers		316 385,39	5 540,00
Charges financières		-239 792,10	-406 361,93
VI-RESULTAT FINANCIER		76 593,29	-400 821,93
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-62 181 971,03	-52 578 338,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		165 250 419,62	270 200 186,87
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-227 432 390,65	-322 778 525,30
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-62 181 971,03	-52 578 338,43
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-62 181 971,03	-52 578 338,43



EPE CYCMA S-P-A

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:02/06/2015 9:17

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		351 522 045,25	84 659 470,51
Variation stocks produits finis et en cours		15 356 799,57	3 846 910,65
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		366 878 844,82	88 506 381,16
Achats consommés		-292 259 256,62	-44 531 511,03
Services extérieurs et autres consommations		-16 204 730,14	-21 352 437,97
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-308 463 986,76	-65 883 949,00
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		58 414 858,06	22 622 432,16
Charges de personnel		-97 009 559,71	-101 599 334,02
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 467 138,22	-2 311 471,47
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-44 061 839,87	-81 288 373,33
Autres produits opérationnels		2 544 678,10	11 460 152,83
Autres charges opérationnelles		-11 190 323,41	-52 657 808,16
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-115 596 855,10	-4 740 035,90
Reprise sur pertes de valeur et provisions		115 501 866,07	64 967 500,24
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-52 802 474,21	-62 258 564,32
Produits financiers		9 214 201,57	316 385,39
Charges financières		-236 737,16	-239 792,10
VI-RESULTAT FINANCIER		8 977 464,41	76 593,29
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-43 825 009,80	-62 181 971,03
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		494 139 590,56	165 250 419,62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-537 964 600,36	-227 432 390,65
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-43 825 009,80	-62 181 971,03
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-43 825 009,80	-62 181 971,03



EPE CYCMA GUELMA

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:02/06/2015 12:36

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2013	2012
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		14 387 545,97	14 856 495,55
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-65 081 552,54	-134 130 314,30
Intérêts et autres frais financiers payés		-10 217 279,16	-8 240 996,36
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-60 911 285,73	-127 514 815,11
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		1 331 546,16	2 697 427,64
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-59 579 739,57	-124 817 387,47
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-2 712 012,09	-1 167 136,65
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		41 102,81	5 540,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-2 670 909,28	-1 161 596,65
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		257 728 575,68	3 115 573 066,54
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-165 198 622,01	-548 839 316,20
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		92 529 953,67	2 566 733 750,34
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		30 279 304,82	2 440 754 766,22
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		20 621 972,23	-2 419 760 426,43
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		50 901 277,05	20 621 972,23
Variation de la trésorerie de la période		30 279 304,82	2 440 382 398,66
Rapprochement avec le résultat comptable		92 461 275,85	2 492 960 737,09
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			372 367,56



EPE CYCMA S-P-A

ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA

N° D'IDENTIFICATION:099824038202396

EDITION_DU:02/06/2015 12:34

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2014	2013
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		9 938 297,36	14 387 545,97
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-45 646 536,02	-65 081 552,54
Intérêts et autres frais financiers payés		-3 840 704,04	-10 217 279,16
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-39 548 942,70	-60 911 285,73
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-537 760,76	1 331 546,16
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-40 086 703,46	-59 579 739,57
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-7 399 327,10	-2 712 012,09
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			11 192,81
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-7 399 327,10	-2 670 909,28
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		585 987 744,34	257 728 575,88
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-435 697 250,11	-165 198 622,01
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		150 290 494,23	92 529 953,67
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		102 804 463,67	30 279 304,82
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		50 901 277,05	20 621 972,23
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		153 705 740,72	50 901 277,05
Variation de la trésorerie de la période		102 804 463,67	30 279 304,82
Rapprochement avec le résultat comptable		146 629 473,47	92 461 275,85



EPE CYCMA-GUELMA-S-P-A
ROUTE DE CONSTANTINE GUELMA
AU CAPITAL SOCIAL DE : 280 950 000 DA
ANNEXE DES ETATS FINANCIERS
EXERCICE 2014

- Règles et méthodes comptables adoptées pour la tenue de la comptabilité et l'établissement des
- états financiers de l'EPE CYCMA à savoir :
- L'indication des modes d'évaluation appliqués aux divers postes des états financiers, en particulier :
 - En matière d'évaluation des amortissements des éléments corporels et incorporels figurant au bilan, la méthode appliquée est linéaire.
 - En matière d'évaluation des titres de participation correspondant à des détentions d'au moins 20% du capital est néant.
 - En matière d'évaluation des provisions :
- Provisions pour pensions et obligations similaires d'un montant de : 65 934 328.87 DA dont l'impôt différés actif d'un taux de 19% représentant les engagements de retraite vis à vis des travailleurs (IDR) = (droits accumulés par les salariés) *(probabilité pour l'entreprise de verser ces prestations)*(actualisation des prestations).
- Pertes de valeur sur stocks et encours d'un montant de : 108 523 055.87 DA selon les critères suivants (stocks mort et obsolète).
- Pertes de valeur sur comptes de clients d'un montant de :

53 539 035.99 DA représentant les litiges en matière de recouvrement des créances (dossiers en justice, ancienneté de la créance).

- Pertes de valeurs sur comptes débiteurs et divers de : 9 170 118.95 DA représentant les litiges antérieurs à l'exercice (avances accordées aux personnels ayant quittés l'entreprise, la prescription de tva à récupérer, avances accordées aux fournisseurs ...).
- Pertes de valeur sur valeurs en établissements financiers d'un montant de : 486 052.11 DA représentant litige du compte CCP du point de vente d'Oran et siège Guelma).
- En matière d'évaluation des actifs et des passifs la méthode appliquée c'est au coût historique.
- La comparabilité : appliquée selon les normes appropriées
- Informations sur les entités associées : c'est néant
- Crédit -bail : c'est néant
- Informations sur les comptes consolidés : Néant
- Information sur la réévaluations des immobilisations : Néant

-Les Engagements de l'entreprise vis-à-vis aux établissements financiers

- L'EPE CYCMA avait bénéficié d'un octroi des crédits par la Banque Nationale d'Algérie au titre de :

1-Rééchelonnement du découvert bancaire en principal, pour un montant de : 540 000 000.00 DA (Convention de crédit n° 215/2012) dont le délai de remboursement du crédit est fixé à 10 années dont 05 années de différé

Le taux d'intérêt est de 6.25% L'an

2-Conventions de crédit n°216/2012 du 24/07/2012 a été modifiée par un avenant en date du 14/08/2013 d'un montant de :

800 000 000.00 DA dont deux tranches réparties à savoir :

-CLT local de : 200 000 000.00DA

-OCD cash relayé par un CLT de : 600 000 000.00 DA

HISTORIQUE DES CONSOMMATIONS DU CREDIT N° 216/12

- Consommation effectuée à fin 2012 : 118.170.763,78 DA

- Consommation effectuée à fin 2013 : 63.540.623,96 DA

- Consommation effectuée à fin 2014 : 386.227.407,79 DA

Soit une consommation cumulée à fin 2014 de : 567.938.795,53 DA

Le délai de remboursement du crédit est fixé pour : 05 ans dont 03 années de différé.

Le taux d'intérêt est de 3.5% L'an

Modalité de remboursement du crédit à moyen terme n°216/2012

L'EPE CYCMA remboursera à la Banque Nationale d'Algérie semestriellement à chaque date d'échéance le montant des billets à ordre en principal et intérêt.

Le premier remboursement interviendra le 30/06/2015 par contre la dernière échéance passera au plus tard le 31/12/2016.

3-HISTORIQUE DES CONSOMMATIONS DU CREDIT N° 231/12

Convention de crédit n° 231/2012 portant sur le remboursement de la dette parafiscale « CNAS » pour un montant de : 340.000.000,00 DA

Les conditions de remboursement du crédit est fixé à : 15 ans dont 07 ans de différé avec un taux d'intérêt de 3.5%

Le paiement de la dette a été effectué conformément au procès verbal signé entre CYCMA et CNAS pour un montant de : 326.526.429,54 DA

Le délai de remboursement du crédit est fixé à : 15 ans dont 07 années de différé.

Le taux qui sera appliqué est de 3.5% l'an

Modalité de remboursement du crédit à moyen terme n°231/2012

L'EPE CYCMA remboursera à la Banque Nationale d'Algérie semestriellement à chaque date d'échéance les billets à ordre en principal et intérêts.

Le premier versement interviendra le 30/06/2020 par contre la dernière échéance de remboursement sera le 31/12/2027.

4-CONVENTION DU CREDIT N° 232/12

Une modification du crédit n° 232/2012 a été opérée suivant un avenant en date du 14/08/2013 d'un montant de : 100 000 000.00 DA portant sur le financement de l'exploitation.

-Consommation effectuée pour l'exercice 2013 est de : 99.944.827.88 DA

Le délai de remboursement du crédit est fixé à : 15 ans dont 07 années de différé avec un taux d'intérêt de 3.5% l'an.

Modalité de remboursement du crédit à moyen terme n°232/2012

L'EPE CYCMA remboursera à la Banque Nationale d'Algérie semestriellement à chaque date d'échéance les billets à ordre en principal et intérêts.

Le premier versement interviendra le 30/06/2020 par contre la dernière échéance de remboursement sera le 31/12/2027.

4-CONVENTION DU CREDIT N° 233/12

Une modification du crédit n° 233/2012 a été effectuée suivant un avenant en date du 14/08/2013 d'un montant de : 560 000 000.00 DA portant sur le financement des investissements de mise à niveau l'exploitation.

-Consommation effectuée pour l'exercice 2014 est de : 46.563.345.16 DA

Le délai de remboursement du crédit est fixé à : 15 ans dont 07 années de différé avec un taux d'intérêt de 3.5% l'an.

Modalité de remboursement du crédit à moyen terme n°233/2012

L'EPE CYCMA remboursera à la Banque Nationale d'Algérie semestriellement à chaque date d'échéance les billets à ordre en principal et intérêts.

Le premier versement interviendra le 30/06/2020 par contre la dernière échéance de remboursement sera le 31/12/2027.

LES ENGAGEMENTS EN MATIERE DES GARANTIES

L'EPE CYCMA s'est engagée à effectuer au profit de la Banque Nationale les garanties énumérées ci-dessous :

- L'hypothèque légale sur terrain et constructions sis à Guelma (143,907 M2)
- NFC élargi aux équipements de l'affaire.
- Le renouvellement de la DPAMR.
- Le renouvellement de la DPA catastrophes naturelles

2013

CCMG
DFC
SCE CAE

TABLEAU DE REPARTITION DES CHARGES

CPTE 2010	CPTE	Désignation	VALEUR TOTAL	MATIERES PREMIERES ET PIECES ACHATS	CHARGES HORES EXPLOIT ATION	CHARGES NETTES A REPARTIR
6010 601***	6110	MATIERES PREMIERES ET PIECES ACHAT MATERES PREMIERES PIECES ACHAT	0,00 0,00			
60150000	6115	MATIERES CONSOMABLES HUILES ET GRAISES (J) PRODUIT CHIMIQUE (K) COLEURS D'APPRET ,PEINTURES, DILUANTS MATIERES AUXILIERES-SOUDURE (M12) MATIERES AUXILIERES-POLISAGE/ROUDAGE (M13) MATIERES AUXILIERES-ATELIET 1 (M14) MATIERES ENTRETIEN (P) PIECES DE RECHANGE MACHINES (W)	0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00			2 661 153,80 1 643 840,67 263 196,99 343 115,95 57 340,80 125 194,00 42 284,72 125 319,07 60 861,60
60180000	6118	FOURNITURES CONSOMABLES EMBALLAGE (M11) FOURNITURES DE BUREAU (N) IMPRES (S) VETEMENTS ET CHAUSSURES (M10) VETEMENTS ET CHAUSSURES (M16) PRODUITS ENTRETIEN ET NOTTOYAGE (M17) EFFETS DE PRODUCTION (M18) MATIERES AUXILIERES DIVERS (M19) OUTILLAGES CONSOMABLES (T) CARBURANTS EAU ,ELECTRICITE ET GAZ AUTRES FAURNITURES DIVERS Metrologie	0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00			2 970 933,94 690,00 59 032,85 49 408,32 110 563,55 27 256,35 11 833,87 60 551,21 0,00 227 094,62 224 697,44 2 200 495,73 0,00 0,00
615****	62	SERVICES LAYARS ET CHARGES LOCATIVES ENTRETIEN ET REPATIONS DOCUMENTATION HONORAIRES PUBLICITE DEPLACEMENTS RECEPTION FRAIT DE PTT	0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00 0,00			4 135 565,78 464 064,00 1 161 131,96 6 034,80 1 348 487,81 65 220,00 745 382,50 345 244,71
	63	FRAIS DE PERSONNEL FRAIS DE PERSONNEL (M O I) FRAIS DE PERSONNEL (M O D)	0,00 0,00 0,00		0,00	70 326 395,06 70 326 395,06
	64	IMPOT ET TAXES VERSEMENTS FORFASFAIRES T,A,I,C DROITS D'ENREGIST. ET DE TIMRES DROITS INPOT . ET TAXE DIVERS	0,00 0,00 0,00 0,00 0,00		0,00	1 473 084,90 636 956,00 788 000,00 48 128,90
		FRAIS FINANCIERS	0,00		0,00	0,00

ENCYCMA SPA
UNITE USINE
SCE CAE

VALEURS CUMULEES DES MOUVEMENTS MATIERES
AU 31 DECEMBRE 2013

LIS	DESIGNATION	ENTREES		TOTAL	SORTIES
		ETRANGER	ALGERIE		
A	Pieces d'achat — PA	19 379 911,00	44 178 518,25	63 558 429,25	46 136 027,34
B	Pieces fabriquees	0,00	10 059 404,22	10 059 404,22	41 516 269,72
C	Toles et bandes en acier	3 749 650,75	736 165,17	4 485 815,92	2 783 275,52
D	Acier en barres	1 074 135,67	339 624,70	1 413 760,37	516 149,87
E	Tubes en acier	7 290 231,28	1 576 628,71	8 866 859,99	6 809 352,39
F	Fontes; fontes d'aluminium	0,00	0,00	0,00	0,00
G	Tubes et barres en metaux n/ferreux	0,00	4 500,00	4 500,00	34 427,25
H	Toles et bandes en metaux n/ferreux	0,00	0,00	0,00	0,00
J	Huiles et graisses	0,00	1 565 605,97	1 565 605,97	1 643 841,17
K	Produits chimiques	0,00	229 711,10	229 711,10	263 196,99
L	Peintures et diluants	0,00	289 438,90	289 438,90	343 115,95
M 10	Vetements	0,00	58 400,00	58 400,00	110 563,55
M 11	Materiel d'emballages	0,00	550,00	550,00	690,00
M 12	Materiel auxiliaires	0,00	57 416,80	57 416,80	57 340,80
M 13	Materiel auxiliaire (polissage)	0,00	0,00	0,00	125 194,00
M 14	Materiel auxiliaire (forge.fondrie)	0,00	33 860,00	33 860,00	42 284,72
M 16	Vetements	0,00	27 000,00	27 000,00	27 256,35
M 17	Materiel auxiliaire d'entretien	0,00	13 280,00	13 280,00	11 833,87
M 18	Vetements	0,00	56 130,00	56 130,00	60 551,21
M 19	Matiere d'entretien	0,00	0,00	0,00	0,00
N	Fournitures de bureau	0,00	44 358,60	44 358,60	59 032,85
S	Imprimeres	0,00	37 700,00	37 700,00	49 408,32
P	Matieres premieres	0,00	94 173,50	94 173,50	178 235,61
	T O T A U X	31 493 928,70	59 402 465,92	90 896 394,62	100 768 047,48

(4-4) الملاحق

الملحق رقم (4): القوائم المالية لمؤسسة سيكما: